

2) & ''

' % ! F 4) , % \$

() 4 3 (:&' (
 (8' %) 3 3 7

;' (3 4 & !) * + !

E (,

& % / 2 @ F & 1 5 < ; \$ 3 H) < \$! - - '
 8 9 K ; ! " 3 < ' 3 7 \$
 . (%

()

E -

2003 , 3 '

() © D 4 : ;



تقديم

شواهد التاريخ حافلة بعديد الأمثلة، لأمم وشعوب نجحت في الإفادة من فرص قربتها من أهدافها، وأخرى أخفقت ولم تتمكن من تجنب ويلات وكوارث أبعدها عن تلك الأهداف. وتؤكد الوقائع التاريخية، أن تجارب النجاح والفشل لم ترتبط بموازين القوى، وإنما بمدى القدرة على التحديد الدقيق للأهداف، والمقدرة على امتلاك الرؤية الشمولية لمستلزمات تحقيقها، والاستعداد العالي للتضحية من أجل بلوغها، والإدراك السليم للإمكانات الذاتية والموضوعية المتاحة، والمعرفة بسبل التوظيف الأمثل لها، والوعي بأهمية التفاعل الخلاق مع البيئة الخارجية لتعظيم الفرص وتقليل المخاطر. وارتبطت تجارب النجاح والفشل كذلك، بمدى القدرة على وضع استراتيجيات ملائمة، والمقدرة على انتهاج سياسات متناسقة ومتسقة، ووضع خطط عمل وبرامج تنفيذية ذات مهام محددة الأولويات، سليمة النتائج، تعمل على بلوغ الأهداف بأسلوب التدرج والتراكم، بالسرعة والكلفة المناسبتين.

وباستخدام تلك المعايير في تقييم الحالة الفلسطينية، فإن المعطيات تشير إلى مزيج من النجاحات والإخفاقات، فقد نجح الشعب الفلسطيني وانتصر في حرب البقاء المتواصلة ضده على امتداد أكثر من قرن، وتمكن من الحفاظ على وجوده الفاعل بفضل نضاله وصموده الأسطوري ضد كل محاولات الإبادة والتصفية والتهجير والتغيب والتهميش، واحتفظ بتماسكه المجتمعي وهويته ووحدته الوطنية، وحصل على الاعتراف والتأييد الدولي لحقوقه التاريخية الثابتة، بما في ذلك حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني، وحق لاجئيه في العودة إلى ديارهم.

وعلى الرغم من الأهمية القصوى لتلك النجاحات، فقد أخفق الفلسطينيون خلال مرحلة الحكم الذاتي الانتقالي (1994-2000)، وفشلوا في الإفادة من الفرص المحدودة

المتاحة، لإقامة حكم ذاتي حقيقي يمهد لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية التي تم احتلالها في عدوان حزيران العام 1967، ويؤسس للاستقلال. وعلى الرغم من صحة المبررات حول وجود مسؤوليات إسرائيلية وعربية ودولية أساسية، وتسببها بالإخفاق الفلسطيني، حيث يعود أهمها إلى انعدام جاهزية المجتمع الإسرائيلي عموماً، وقواه المتنفذة المتعاقبة على الحكم خصوصاً، وعدم استعدادهم بعد، للدخول في عملية سياسية جادة للتوصل إلى تسوية تاريخية لحل الصراع العربي - الإسرائيلي وجوهره الفلسطيني - الإسرائيلي، الأمر الذي أتاح للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة إمكانية مواصلة وتكثيف سياساتها وممارساتها الاحتلالية خلال المرحلة الانتقالية، وبخاصة مصادرة الأراضي، وتسريع الاستيطان، وفرض الحصار على الشعب الفلسطيني، وإغلاق مناطق الحكم الذاتي وعزلها عن بعضها وعن العالم الخارجي، ما أدى إلى تقويض الفرص الضئيلة المتاحة لنجاح تجربة الحكم الذاتي الانتقالي، وتسبب بحرف عملية التسوية السياسية عن مسارها وتسريع انهيارها.

كما أن ضعف النظام العربي، قد أسهم في إنجاح المحاولات الإسرائيلية لحرف عملية التسوية السياسية عن مسارها، بسبب محدودية قدرته على الإسهام الفاعل في إدارة عملية التسوية السياسية، وتقصيره في التصدي للخروقات الإسرائيلية، وتقاوعه عن لعب دور إيجابي فاعل ومستقل في دعم عملية الإعمار وإعادة البناء الفلسطيني، وعدم جديته في العمل على استعادة وتنمية الروابط الاقتصادية والتجارية الفلسطينية-العربية، لمساعدة الشعب الفلسطيني على فك ارتبانه الاقتصادي والمعيشي لإسرائيل، وتعزيز صموده في وجه السياسات والممارسات الاحتلالية الإسرائيلية.

وأسهمت سلبية المجتمع الدولي عموماً، والدول الراعية لعملية التسوية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الإخفاق، بسبب تهاونها إزاء السياسات والممارسات والخروقات الإسرائيلية، ونكوص المانحين الرئيسيين عن أداء دور سياسي، واكتفائهم بتقديم العون المالي، بل تسامحهم إزاء تحويل هدف العون الدولي للشعب الفلسطيني من الاستثمار في السلام، عبر تأهيل الاقتصاد الفلسطيني، وتصحيح التشوهات الهيكلية،

وإرساء دعائم التنمية بعيدة المدى، إلى تمويل لاستمرار عملية التسوية السياسية ومنع انهيارها، وقبولهم الاستعاضة عن العون الإنمائي بالعون الإغاثي الطارئ، لتعويض الأضرار والخسائر التي تلحقها السياسات والممارسات والخروقات الإسرائيلية بالشعب الفلسطيني، ما أدى إلى استنزاف هذا العون وتبديده، والإسهام في تعثر عملية التسوية السياسية وتقويضها.

غير أن الإقرار بالمسؤوليات الإسرائيلية والعربية والدولية، لا يقلل من حجم المسؤولية الذاتية الفلسطينية، ودورها الكبير في الإخفاق الفلسطيني في إقامة حكم ذاتي حقيقي يمهد للاستقلال. وكان ذلك نتيجة لقصور النظام الفلسطيني عموماً، والرسمي منه على وجه الخصوص، وتخلفه وعدم امتلاكه رؤية وخطة وبرنامجاً للعبور الآمن للمرحلة الانتقالية باتجاه الدولة الفلسطينية المستقلة، ومحدودية قدراته السياسية والاقتصادية والتنظيمية والإدارية والمؤسسية، وضعف كفاءته المهنية، واختلال أولوياته، وتضارب وارتباك سياساته وعدم اتساقها، وتنافس أطره وتداخل صلاحياتها، وتقصيره في انتهاج سياسات تنموية مواتية تعمل على تعزيز القدرة الذاتية، لتقوية المناعة المجتمعية الفلسطينية، والحد من الأضرار التي تلحقها الممارسات والإجراءات الإسرائيلية بالشعب الفلسطيني.

ولقد سبق لمعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس أن حذر في معظم أبحاثه ودراساته وتقاريره، من ظاهرة استمرار تراجع القدرة الذاتية للاقتصاد والمجتمع الفلسطيني خلال المرحلة الانتقالية، ومخاطرها على مشروع الاستقلال الوطني، ونبه إلى هشاشة ما تعكسه مؤشرات النمو الإيجابي، ولفت الأنظار إلى الانعكاسات السلبية البالغة لظاهرة تنامي الانقسام بين مؤشرات نمو الاقتصاد الفلسطيني ومؤشرات القدرة الذاتية الفلسطينية، وحذر من الأخطار البالغة لتعاظم نمو الطلب الفلسطيني، وتراجع العرض الفلسطيني، وترافق نمو الدخل مع انحسار القدرات الإنتاجية والتصديرية والتشغيلية للاقتصاد المحلي في الضفة والقطاع، كما حذر من مخاطر اتساع الانكشاف الاقتصادي

الفلسطيني للخارج، وتنامي الاعتماد المعيشي الفلسطيني على الاقتصاد الإسرائيلي والعون الدولي.

ونبه المعهد كذلك إلى مخاطر التوسع المتسارع للقطاع الحكومي الفلسطيني، بمعزل عن حاجة الاقتصاد الفلسطيني وقدرته على تحمل أعباء تمويله. وحذر من خطورة تزايد الاعتماد في تمويل الإنفاق الحكومي على مصادر الإيرادات المتأتية من النشاط الاقتصادي الخارجي، ومن خطر الاعتماد في تحصيل تلك الإيرادات على إسرائيل، كما نبه إلى الانعكاسات السلبية للتجاوزات الحكومية وتدخلها الضار في النشاط الاقتصادي والتجاري، وانعكاساتها السلبية على قدرات القطاع الخاص الفلسطيني وتنافسيته. ونبه كذلك إلى أخطار استحواذ الإنفاق الجاري وبخاصة الرواتب والأجور، على معظم الإنفاق الحكومي، وخطورة ارتهان الإنفاق التطويري بالكامل لما يتأتى من عون دولي، وحذر المعهد كذلك من مخاطر التركيز الفلسطيني على مظاهر السيادة، وإغفال جوهرها ومركزاتها، كما حذر من الانعكاسات السلبية البالغة لتلك السلوكيات على كلفة وسرعة تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية.

وقام المعهد العام 2001 بإجراء مراجعة تحليلية ونقدية للأداء الاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني خلال المرحلة الانتقالية (1994-2000)، وعرض نتائجها في العدد الثامن من المراقب الاقتصادي، والعدد الرابع من المراقب الاجتماعي. ولفت الأنظار إلى خطورة منحى واتجاه التطورات الاقتصادية والاجتماعية خلال المرحلة الانتقالية، وأشار إلى مخاطر تنامي الترابط الطردي بين معدلات البطالة والفقر ومستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية من جهة، وبين تطورات عملية التسوية السياسية من جهة أخرى. وحذر المعهد من خطورة تزايد قدرة إسرائيل، نتيجة لذلك، على توظيف حالة الارتهان المعيشي والاقتصادي الفلسطيني لإسرائيل، لزيادة الضغط على الشعب الفلسطيني لابتنزاه سياسياً، ظناً بإمكانية إجباره على مقايضة حقوقه الوطنية باحتياجاته المعيشية، والإذعان لشروط التسوية الإسرائيلية.

وقد أكدت التطورات اللاحقة، بعد فشل مفاوضات "كامب ديفيد" من فرض شروط التسوية الإسرائيلية، واندلاع انتفاضة الأقصى، وما أعقبها من عدوان عسكري إسرائيلي لتصفية مشروع الاستقلال الوطني، صحة تخوفات المعهد ودقة تحذيراته، وكشفت تلك التطورات هشاشة ما تحقق من منجزات خلال سنوات المرحلة الانتقالية السبع، وتمكن إسرائيل من تقويضها في بضعة أيام. وأظهرت مدى الحاجة الفلسطينية الملحة إلى ضرورة إجراء مراجعة نقدية شاملة للاستراتيجيات والسياسات الفلسطينية التي تم انتهاجها خلال المرحلة الانتقالية، وبخاصة الاقتصادية منها، والتي أدت إلى تنامي فجوة الموارد وتعميق الانكشاف الفلسطيني للخارج عموماً، ولإسرائيل خصوصاً، ما عرقل تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية وزاد أعباءها.

وللاستفادة من نتائج عملية المراجعة في ترشيد القرار الفلسطيني، نفذ المعهد، بدعم من صندوق الأقصى، بإدارة البنك الإسلامي للتنمية - جدة، مشروعاً بحثياً يهدف إلى استشراف بدائل السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية القادرة على تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، وتنويع وتطوير علاقاته الخارجية عموماً، والعربية خصوصاً، لفك الارتهان الاقتصادي والمعيشي الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، باعتبار ذلك ضرورة لتعزيز الصمود وتقوية المناعة الفلسطينية، وخفض كلفة مقاومة الاحتلال تمهيداً لإنهائه، لتصحيح مسار عملية التسوية السياسية والتأسيس للاستقلال.

وقد استندت فرضيات البرنامج البحثي إلى إطار سياسي محدد، يشكل القاسم المشترك لمختلف القوى الفلسطينية، ويحظى بدعم عربي وتأييد دولي، ويتمثل في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس الشرقية، وضمان عودة اللاجئين.

وأولى هذا البرنامج البحثي، خلافاً للدراسات البحثية الأخرى، جل اهتمامه للتعامل مع الواقع القائم دون الارتهان له أو القفز عنه، وعمل على استشراف بدائل

السياسات والإجراءات الاقتصادية التي ينبغي اتخاذها لتغيير هذا الواقع، بتعزيز الصمود الفلسطيني، وتقليص كلفة مقاومة الاحتلال، وإرساء دعائم الاستقلال.

وقد ميز البرنامج البحثي بين احتمالين:

الاحتمال الأول: إمكانية استمرار الوضع الراهن، بمعنى استمرار العدوان الإسرائيلي وتكرار الاجتياحات والحصار والإغلاق وحظر التجول، وما يتطلبه ذلك من ضرورة بلورة الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية الفلسطينية، ووضع الخطط وبرامج العمل التي تعزز قدرة الشعب الفلسطيني على البقاء والصمود، وتحول دون انهيار البنى الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية الفلسطينية القائمة، وتعمل على تحسين أدائها، لتقوية المناعة الفلسطينية، وزيادة القدرة الوطنية على تحمل أعباء مقاومة الاحتلال لتسريع إنهائه.

الاحتمال الثاني: إمكانية التوصل سياسياً إلى هدنة فلسطينية-إسرائيلية، تعود بالوضع إلى ظروف مشابهة لتلك التي كانت قائمة قبل انهيار عملية التسوية السياسية واندلاع انتفاضة الأقصى في 2000/9/28، بما يسمح بانسحاب إسرائيل من مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، دون تخلي إسرائيل فعلياً عن سياساتها العدوانية وممارساتها الاحتلالية، وتكرار لجوئها إلى فرض الإغلاق والحصار، وتقييد الحركة الفلسطينية. ويحتم ذلك على الفلسطينيين تلافى أخطاء المرحلة الانتقالية، والعمل على بلورة الاستراتيجيات الاقتصادية الصحيحة، وانتهاج السياسات الملائمة، ووضع الخطط والبرامج التي تعزز القدرة الذاتية للمجتمع والاقتصاد الفلسطيني، وتدعم إمكاناته الإنتاجية والتصديرية والتشغيلية، وتفك ارتباطه للاقتصاد الإسرائيلي، وترسي الدعائم المادية والمؤسسية للدولة الفلسطينية المستقلة.

وطالبت دراسات البرنامج بضرورة إجراء مراجعة نقدية فلسطينية شاملة لبعض الفرضيات التي تم التعامل معها فلسطينياً كمسلمات خلال المرحلة الانتقالية، وأثبتت التجربة خطأها وخطورتها، وأهمها بطلان فرضية إمكانية قيام علاقات تعاونية مع إسرائيل، خلال مرحلة انتقالية تحكمها اتفاقات مفتوحة الاحتمالات، لا تحدد بوضوح هدف وموعد وخطوات إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967، ولا تتبنى سياسات وإجراءات محددة لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة القابلة للحياة، ولا تمنع إسرائيل عملياً من مواصلة سياساتها العدوانية التوسعية الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية، ولا تضع حداً لمقدرتها على استمرار الإضرار بالشعب الفلسطيني عبر تطويقه ومحاصرته وتجويعه وعزله عن العالم الخارجي.

ونبه البرنامج البحثي كذلك، إلى مخاطر استمرار الوهم الفلسطيني بإمكانية الفصل بين السياسة والاقتصاد في العلاقة مع إسرائيل قبل حل الصراع العربي - الإسرائيلي وجوهره الفلسطيني - الإسرائيلي، ذلك أن إسرائيل، على الرغم من أنها الطرف الأقوى عسكرياً واقتصادياً، تُخضع علاقاتها الاقتصادية مع الفلسطينيين خصوصاً، والعرب عموماً، لاعتباراتنا السياسية والأمنية، ولا تحتكم لحسابات الأرباح والخسائر الاقتصادية عند اصطدام مصالحها الاقتصادية بأهدافها السياسية التوسعية.

كما دعا البرنامج البحثي إلى ضرورة إجراء مراجعة فلسطينية جادة لجدوى انتهاج سياسات اقتصادية، تولى الأولوية لقطاعات السياحة، والتجارة، والمناطق الصناعية الحدودية، والمرافق السيادية، قبل تسوية الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وطوال الفترة الانتقالية التي تسبق قيام الدولة الفلسطينية، والاعتراف المتبادل بحق فلسطين وإسرائيل بالعيش الآمن المستقر وفقاً لحدود الرابع من حزيران العام 1967، وضمان عودة اللاجئين. وعضاً عن ذلك، وبالإستفادة من تجربة المرحلة الانتقالية، فقد أكد البرنامج البحثي على ضرورة إيلاء الأولوية القصوى في السياسات الاقتصادية الفلسطينية، للقطاعات الإنتاجية القادرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، وبخاصة الزراعة، والصناعة، والإسكان، والخدمات المرتبطة بها، والاهتمام بالقطاعات الاجتماعية، وبخاصة

التعليم والصحة، والتنمية الاجتماعية، لأهمية ذلك في تعزيز الصمود الوطني الفلسطيني، وتطوير القدرة المجتمعية الفلسطينية على مواجهة الحصار وخفض كلفة مقاومة الاحتلال لتسريع إنجازه وتحقيق الاستقلال.

تكون البرنامج البحثي من أربعة محاور رئيسية:

شكل المحور الأول مدخلاً نظرياً حول أساسيات التنمية الاقتصادية الفلسطينية ومرتكزاتها. فيما تناول المحور الثاني موضوع تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، من حيث المفهوم والمضمون والأولويات والمجالات والاستراتيجيات والسياسات. وتناول المحور الثالث موضوع تطوير التعاون الاقتصادي والتجاري الفلسطيني - العربي، من حيث مضمونه ومجالاته وسبله ووسائله. واهتم المحور الرابع بموضوع العلاقات الاقتصادية الفلسطينية - الإسرائيلية من حيث نشأتها، ومجالاتها، وتطورها، وسماتها، ومستقبلها.

واستهدف البرنامج البحثي عبر مجموعة الدراسات القطاعية والمحورية، الإسهام في بلورة رؤية وطنية فلسطينية مشتركة من خلال محاولة:

1. تحديد ماهية بنية الاقتصاد الفلسطيني القادر على تعزيز الصمود الوطني وخفض كلفة مقاومة الاحتلال، لإنجاز مشروع الاستقلال الوطني، وإرساء دعائم النمو والتنمية المستدامة.
2. استشراف بدائل السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية القادرة على تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، عبر استعادة الترابط الداخلي لعلاقات الإنتاج والاستهلاك والعرض والطلب داخل الاقتصاد المحلي، وتعميق الترابط الطردي بين عناصر الإنتاج والدخل، وبين مرتكزات النمو والتنمية في المديين القصير والطويل.
3. توضيح طبيعة وخصائص الإدارة العامة الفلسطينية (الدولة أو السلطة) القادرة والمؤهلة لقيادة الاقتصاد الوطني في مرحلة استثنائية تتداخل فيها مهمات التحرر الوطني مع مهمات بناء مرتكزات الدولة والتهيئة للاستقلال.

4. بيان طبيعة الدور الاقتصادي العربي، القادر على تعزيز صمود الشعب الفلسطيني والمساهمة في فك الارتهان المعيشي والاقتصادي الفلسطيني لإسرائيل. وتحديد السياسات الاقتصادية الفلسطينية والعربية المطلوبة لخلق التشابك وتوسيع قاعدة المصالح المشتركة، وتطوير التعاون الاقتصادي والتجاري الفلسطيني-العربي.

5. المساهمة في بلورة أسس وضوابط العلاقات الاقتصادية الفلسطينية-الإسرائيلية، القادرة على التعامل مع الواقع القائم دون الارتهان له، وتنظيم تلك العلاقات خلال المرحلة الانتقالية، بما يعمل على تصحيح الاختلالات الهيكلية الموروثة عن الاحتلال، وينهي واقع الإلحاق التبعي الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وبما يؤسس مستقبلاً عند قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، لإمكانية قيام تعاون اقتصادي فلسطيني-إسرائيلي على أساس تبادل المنافع وتوازنها.

ولتحقيق ذلك، قام المعهد بإعداد ونشر مجموعة من الدراسات القطاعية في مجالات الصناعة، والخدمات، والإنشاءات، والإسكان، والاستثمار والبيئة الاستثمارية، والموازنة العامة، والتجارة الفلسطينية مع دول الخليج، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وقد ساهمت نتائج تلك الدراسات في إعداد الدراسات المحورية وبلورة توصياتها.

وجرت مناقشة تفصيلية واسعة لدراسات البرنامج البحثي في ورش عمل عدة، عقدها المعهد خلال فترة إعداد البرنامج. كما تمت مناقشة نتائج الدراسات وتوصياتها بعد اكتمال البرنامج البحثي، في ندوة علمية عقدها المعهد يومي 10-11/6/2003، وشارك فيها نحو 350 شخصية من قيادات السلطة التنفيذية والتشريعية، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، والأكاديميين والباحثين، وممثلي البعثات الدبلوماسية العربية والأجنبية، وممثلي الدول والمؤسسات المانحة للعون. وقد أسهمت مداخلات وملاحظات ومناقشات المشاركين التي اتسمت بالموضوعية والصراحة والمسؤولية، في إثراء الدراسات المحورية وتطويرها.

والدراسة الراهنة هي الثانية ضمن أربع دراسات محورية، وتعتمد على نتائج الأوراق القطاعية التي أعدها الفريق البحثي (الزراعة، والصناعة، والإنشاءات، والإسكان،

والخدمات، والاستثمار والبيئة الاستثمارية، والمالية العامة والموازنة). وتستند كذلك إلى التراث المعرفي المتراكم للمعهد، وتحاول استشراف مجالات وسبل تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني لتقوية المناعة الفلسطينية، وزيادة القدرة المجتمعية على تحمل أعباء الصمود ومقاومة الاحتلال والتأسيس للاستقلال.

تمهد الدراسة لذلك بمدخل وصفي للواقع القائم، فتستعرض بداية التشوّهات البنوية في الاقتصاد الفلسطيني الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي الطويل وإحكام السيطرة الإسرائيلية على الحدود والموارد الفلسطينية، والتحكم الكامل بالسياسات الاقتصادية والتجارية والمالية، ما أسفر عن تدهور في القدرات الإنتاجية والتصديرية والتشغيلية الفلسطينية، وانفصام متنام بين الدخل والإنتاج، وتزايد مطرد في الاعتماد المعيشي على مصادر الدخل المتأتية من الخارج.

وتعرض الدراسة أهم التشوّهات، وبخاصة التشوّهات في هيكل الإنتاج، وفي سوق العمل، وفي العلاقات الاقتصادية الفلسطينية مع العالم الخارجي، وفي البنى التحتية، وفي مصالح الفئات والأشخاص.

وتتناول الدراسة كذلك تطورات الوضع الاقتصادي الفلسطيني خلال فترة الحكم الذاتي الانتقالي 1994-2000، فتشير بداية إلى ضالة الهوامش التي تتيحها اتفاقات المرحلة الانتقالية، واستمرار السياسات والممارسات والإجراءات الاحتلالية الإسرائيلية، وبخاصة الاستيلاء على الأراضي والموارد وتكثيف الاستيطان وفرض الحصار والإغلاق على مناطق الحكم الذاتي، وتقييد حركة الأشخاص والسلع. كما تشير أيضاً إلى الافتقار الفلسطيني لسياسة وطنية تنموية واضحة تعمل على إصلاح التشوّهات البنوية التي أحدثها الاحتلال، وإلى ضعف البناء القانوني والتنظيمي والمؤسسي للسلطة الوطنية الفلسطينية، وانخفاض كفاءة الإدارة العامة وتدني مستوى أدائها، ما أسهم في تكريس وتعميق تلك التشوّهات وتقويت الفرص الضئيلة المتاحة لإحداث تحول نوعي في بنية الاقتصاد الفلسطيني.

ثم تجمل الدراسة تأثيرات العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في 28/9/2000 وانعكاساته التدميرية على الدخل، والإنتاج، والتشغيل، والممتلكات الخاصة والعامة، والبنى التحتية الفلسطينية، وتستعرض تقديرات الجهات المختلفة للخسائر المادية التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني.

وتحاول الدراسة، بعد تشخيص الواقع القائم، استشراف الاستراتيجيات الاقتصادية الفلسطينية القادرة على تغييره بغية تعزيز الصمود الفلسطيني وخفض كلفة مقاومة الاحتلال والتأسيس للاستقلال، وتميز في ذلك بين مرحلتين زمنيتين متتابعتين، لكل أهدافها وأولوياتها وسياساتها وأدواتها.

المرحلة الأولى، وتتعلق بالمدى القصير /المرحلة الراهنة/ وتعرفها الدراسة بأنها المرحلة التي يستمر فيها العدوان الإسرائيلي وتكرر فيها الاجتياحات لمناطق الحكم الذاتي، ويفرض فيها حظر التجول، وتتواصل خلالها سياسات الإغلاق والحصار. وبالتالي، فإن الدراسة تفترض أن تتركز الاستراتيجية الفلسطينية خلال تلك المرحلة حول هدف تعزيز صمود الشعب الفلسطيني، وتقوية مناعته، وزيادة مقدرته على تحمل أعباء مقاومة الاحتلال، وتقليص تأثير الممارسات والإجراءات الاحتلالية الإسرائيلية، وتوصي بضرورة إيلاء الأولوية الأولى لما يلي:

- إصلاح الأضرار وتعويض المتضررين نتيجة العدوان الإسرائيلي والحصار والإغلاق، لتخفيف معاناة المواطنين وتثبيتهم في الوطن ومنع هجرتهم، والإسراع كذلك في إصلاح الأضرار التي تلحق بالبنية التحتية المادية والاجتماعية، وبخاصة تلك التي توفر الخدمات الأساسية كالمستشفيات والمدارس، والجامعات، وشبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي والطرق ... الخ.
- تقديم مساعدات إنسانية طارئة للمناطق المنكوبة، ووضع برامج إغاثة، وإنشاء صندوق طوارئ لتقديم مساعدات طارئة للمناطق التي تتعرض للدمار والخراب، وتلك التي تتعرض للحصار وحظر التجول لفترات طويلة، مع إيلاء الأمن الغذائي أولوية

قصوى.

- انتهاج سياسات اقتصادية تعمل على توفير الاحتياجات الأساسية للشعب الفلسطيني بالاعتماد أساساً على الإنتاج المحلي، وتوفير الدعم للقطاعات الإنتاجية الرئيسية. وبخاصة الزراعة والصناعة، والإنشاءات، والاهتمام بتأمين الخدمات الأساسية. وتتناول الدراسة مجموعة من المقترحات التفصيلية الهادفة إلى تعزيز القدرات الإنتاجية والتشغيلية الفلسطينية، وتأمين الخدمات الأساسية للمواطنين.

وفي المجال الزراعي، تقترح الدراسة المساهمة في توفير ودعم مستلزمات الإنتاج الزراعي، الموجه أساساً لتلبية احتياجات السوق المحلية، وتطالب بتقديم حوافز لزيادة الإنتاج الزراعي الغذائي النباتي والحيواني، لتحقيق الأمن الغذائي، وتدعو إلى توفير برامج الإرشاد الزراعي لزيادة الإنتاجية، كما تطالب بمساعدة المزارعين (وبخاصة الصغار منهم) في التأمين على محاصيلهم وممتلكاتهم، وتقترح توفير صندوق لدعم المزارعين ضد المخاطر الطبيعية والسياسية.

وفي المجال الصناعي، تقترح الدراسة إيلاء الأولوية في الدعم للقطاعات والفروع التي تعمل على توفير بدائل للمنتجات الإسرائيلية في السوق المحلية، وبخاصة من السلع الغذائية والدوائية الأساسية، مع التركيز على المواصفات والجودة والأسعار. وتطالب بتشجيع الصناعات الفلسطينية التي تستخدم المواد الخام المحلية، عبر توفير الحوافز الضريبية لمستخدمي المدخلات المحلية ومشغلي العمالة. وتقترح الدراسة تشجيع إقامة صناعات صغيرة في مناطق مختلفة من الأراضي الفلسطينية، نظراً لما تتميز به المشاريع الصغيرة من مزايا ومرونة وقدرة على التكيف السريع، وبخاصة في ظل سياسة الإغلاق والحصار الإسرائيلية. وتطالب بإعطاء الأولوية في المشتريات الحكومية للمنتجات المحلية، كما تدعو إلى استخدام أموال العون الإغاثي والطارئ في شراء المنتجات المحلية الغذائية والدوائية، وتقديمها كمساعدات عينية للعائلات وللمستشفيات الفلسطينية، عوضاً عن تقديم مساعدات عينية مشتراة من الخارج، وتؤكد أهمية أن يترافق ذلك مع تكثيف الاهتمام بمعايير الجودة وتعزيز الرقابة على المواصفات والمقاييس.

وفي مجال الإنشاءات والإسكان، تدعو الدراسة إلى الإسراع في ترميم وإعادة بناء المنازل التي تم تدميرها، لتوفير مأوى آمن للعائلات المتضررة. وتطالب بإعطاء الأولوية للمقاولين المحليين في تنفيذ المقاولات الإنشائية الحكومية، وتدعو إلى إنشاء صندوق للتأمين ضد الأخطار السياسية التي يمكن أن تتعرض لها مشاريع الإسكان. كما تدعو إلى تشجيع المؤسسات الخاصة بالرهن العقاري لحفزها على تقديم قروض إسكان لذوي الدخل المحدود بشروط ميسرة، من حيث سعر الفائدة، وفترة السداد. وتطالب الدراسة السلطة بتبني سياسات تعمل على دعم وتشجيع إنشاء الوحدات السكنية لذوي الدخل المحدود، وتقليص كلفة البناء من خلال زيادة عرض الأراضي لتخفيض الأسعار، وتشجيع تشييد المباني ذات الطبقات المتعددة، وتشجيع إنشاء صناعة إسمنت محلية.

وفي مجال التجارة الداخلية، تطالب الدراسة بتأمين عرض وتوزيع السلع الوطنية وتوفيرها بكميات تكفي احتياجات المواطنين، وتدعو إلى تبني سياسات لتشجيع المنتج المحلي المستوفي للمواصفات والمقاييس والجودة، وعدم التعامل مع المنتجات الإسرائيلية التي لها بديل محلي، ومقاطعة منتجات المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية المقامة على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، بما فيها القدس وقطاع غزة، تحت أية ظروف أو مبررات. كما تطالب بفرض رقابة على التجار لمنعهم من استغلال ظروف الحصار لرفع أسعار السلع الأساسية، وعدم اقتناء السلع غير الصالحة للاستهلاك أو المنتهية صلاحيتها، وتقديم المخالفين للقضاء.

وفي مجال التشغيل، تؤكد الدراسة أهمية إيلاء الأولوية القصوى لتوفير فرص عمل داخل الاقتصاد الفلسطيني، من خلال تشجيع قيام صناعات ذات كثافة عمالية، كالصناعات الغذائية والصناعات الإنشائية، وتطالب بتقديم حوافز للمؤسسات الصناعية لتشجيعها على استيعاب جزء من العاطلين عن العمل، عبر قيام السلطة الوطنية بتغطية جزء من رواتب هؤلاء العمال، أو من خلال تقديم حوافز ضريبية، وعبر إعطاء الأولوية في المشتريات الحكومية للمؤسسات التي تسهم في استيعاب جزء من العاطلين عن العمل. كما تدعو الدراسة إلى الاستمرار في برامج التشغيل الطارئ وتطويرها وربطها بعملية التنمية.

وتؤكد الدراسة الأهمية القصوى لتحسين الأداء الحكومي الفلسطيني، وتدعو إلى ترشيد وتنسيق وتطوير السياسات الحكومية، وبخاصة السياسات الاقتصادية والتجارية والمالية والاستثمارية، كما تدعو إلى تفعيل آلية مجلس الوزراء لمتابعة تنفيذها، وتطالب كذلك بوضع آلية مركزية لإدارة وتنسيق المساعدات الدولية لوقف الهدر الناجم عن سوء الإدارة والازدواجية والتنافس. وتؤكد الدراسة أهمية إصلاح وتحديث وتفعيل المؤسسات التشريعية والقضائية، وتطالب بإعلاء سلطة القانون.

وتطالب الدراسة، كذلك، بتحسين نمط توزيع العوائد والأعباء، بما يضمن أقصى قدر من العدالة، ويعزز القدرة المجتمعية على الصمود والتصدي لسياسات الاحتلال لتسريع إنهائه وتحقيق الاستقلال.

المرحلة الثانية، وتسميها الدراسة بالمرحلة القادمة بعد انسحاب قوات الاحتلال من مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، فتدعو بداية إلى تلافي الأخطاء الجسيمة التي شهدتها المرحلة الانتقالية الأولى، وتطالب بوضع استراتيجية واضحة وخطة عمل وبرنامج يسعى إلى إصلاح التشوهات الهيكلية الموروثة والمستجدة. ولأجل ذلك، تطلب الدراسة بإصلاحات شاملة سياسية واقتصادية ومالية وإدارية ومؤسسية تستهدف بناء نظام فلسطيني مؤهل وقادر على إنجاز مشروع الاستقلال الوطني الفلسطيني وبناء مرتكزات الدولة.

وفي هذا الإطار، تدعو الدراسة إلى انتهاء سياسات اقتصادية كلية وقطاعية متناسقة ومتسقة، تولى الأولوية لبناء وتعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، وتعمل بشكل جدي على توسيع وتنويع قاعدته الإنتاجية الزراعية والصناعية، وتعيد الترابط الداخلي لعلاقات العرض والطب في سوق السلع وسوق العمل الفلسطينية، وتسعى لتنويع العلاقات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية مع العالم الخارجي، وتستعير عن تصدير العمالة بتصدير السلع عبر تنمية القطاع الخاص وتدعيم قدراته وزيادة تنافسيته، وتعمل

على تكثيف الجهود الرسمية لمساعدة منتجاته على النفاذ للأسواق الخارجية عموماً، والأسواق العربية والإسلامية خصوصاً، وتتابع تنفيذ القرارات العربية والإسلامية والدولية التي تمنح فلسطين معاملة تفضيلية.

وتدعو الدراسة إلى إيلاء أهمية قصوى لتطوير رأس المال البشري الفلسطيني باعتباره الحجر الأساس في تعزيز القدرات الذاتية الفلسطينية، وتدعو لزيادة وتكثيف الاستثمار في التعليم والصحة والتنمية الاجتماعية.

لقد حرصت على أن يكون التقديم للدراسات المحورية لهذا البرنامج البحثي، استثنائياً من حيث الحجم والإسهاب في التركيز على مفاصلها الأساسية، أمله أن يساعد ذلك في جذب اهتمام القارئ، للاطلاع التفصيلي على الدراسة، ويحفزه على المشاركة الفاعلة في الحوار حول مجالات وسبل ووسائل وآليات تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، لأهميتها القصوى في دعم الصمود لإنجاز مشروع الاستقلال الوطني، وإرساء دعائم التنمية بعيدة المدى.

وبصفتي مديرةً للمعهد، يسعدني أن أتقدم بالشكر والتقدير لأعضاء الفريق البحثي (الباحثون الرئيسيون: باسم مكحول، وعمر عبد الرازق، وفضل النقيب، ومحمد نصر، ومحمود الجعفري، والباحثون المساعدون: دارين لافي، وناصر العارضة، ونصر عطيان، وهالة سليمان، ويوسف عدوان)، الذين بذلوا جهوداً هائلة في مرحلة استثنائية، ولم يثنهم تصعيد العدوان العسكري الإسرائيلي واشتداد وتيرة الحصار والإغلاق، عن إنجاز الدراسات القطاعية والمحورية المخططة وفقاً للمعايير العلمية للمعهد، ويتجاوز محدود للبرنامج الزمني، كما عملوا بروح الفريق الواحد، وأسهمت جهودهم ومراجعاتهم وملاحظاتهم وتفاعلهم الحيوي في إثراء وتطوير دراسات البرنامج القطاعية والمحورية كافة.

ويسعدني هنا أن أخص بالشكر د. محمد نصر، أستاذ الاقتصاد في جامعة بيرزيت الذي أعد هذه الدراسة المحورية الخاصة بتعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني. كما أتوجه بالشكر للدكتور جواد ناجي، الوكيل المساعد لوزارة الاقتصاد الوطني، وللدكتور سعيد هيفا، المحاضر في جامعة بيرزيت، على مساهمتهما الجادة في مراجعة الدراسة وتقديم المقترحات لتطويرها، وأشكر كذلك مركز التجارة الفلسطيني "بال تريد"، الذي أتاح فرصة مناقشتها مع ممثلي القطاع الخاص، ما أسهم في بلورة توصياتها وتطوير أبعادها التطبيقية.

وأتوجه كذلك بالشكر والعرفان، للمشاركين في سلسلة ورش العمل المتتالية، التي عقدها المعهد على امتداد فترة تنفيذ المشروع، وعند انتهائه. وأخص بالشكر المشاركين من الأكاديميين، والباحثين، والمراجعين ومسؤولي القطاعين الرسمي والأهلي ووسائل الإعلام، وممثلي المنظمات الدولية المتخصصة، والمحكمين، الذين كان لمدخلاتهم وملاحظاتهم وتعليقاتهم وتصويباتهم دور بالغ الأهمية في تطوير محاور الدراسة ومحتوياتها وتوصياتها وإعدادها للنشر.

وأشكر كذلك الوحدات الفنية والإدارية في المعهد، التي قدمت العون في كافة مراحل الدراسة.

والمعهد مدين، كذلك، بالشكر والتقدير لصندوق الأقصى بإدارة البنك الإسلامي للتنمية/ جدة، ومديره د. أحمد محمد علي ومساعديه، على الدعم الأساسي المادي والمعنوي للمعهد، والتواصل والتفاعل الوثيق مع فريق البحث أثناء إنجاز المشروع البحثي.

والشكر موصول، أيضاً، لجامعة الدول العربية وأمينها العام السيد عمرو موسى ومساعديه، وللصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ومديره السيد عبد اللطيف الحمد وكادر الصندوق، على الدعم الذي قدموه لإنجاز الدراسات المحورية. وأشكر، كذلك

مؤسسة "فورد"، والمعهد الدولي لبحوث التنمية/ كندا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،
ومؤسسة "فريدريش ايبرت" على ما قدموه من عون لإنجاز الدراسات القطاعية.

د. غانية ملحيس

مديرة المعهد

قواعد النشر في معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية - ماس

يعنى معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) بنشر إنتاجه من البحوث التي ينفذها الباحثون المنفرغون وغير المنفرغين وفقا لخطط وبرامج أبحاثه في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

ويتبع المعهد سلسلة من القواعد والإجراءات لضمان مستوى جودة أبحاثه، يمكن إيجازها فيما يلي:

1. يشترط في أي بحث يتم إقرار إنتاجه أن ينفذه من قبل باحث رئيسي متخصص في مجال البحث، أو أن يتم تحت إشرافه، وان لا يكون قد سبق إنتاجه أو تقديمه في أي مكان آخر.
2. تقر الهيئة العلمية للمعهد المؤلفة من الباحثين الرئيسيين المقترح التفصيلي للدراسة للتأكد من وضوح ودقة الأهداف، وسلامة المنهجية العلمية، وإجراءات البحث والبرنامج الزمني لإنتاجه.
3. تتابع الهيئة العلمية عمل الباحث أو فريق البحث عبر تقارير دورية عن تقدم العمل.
4. تراجع الهيئة العلمية المسودة الأولى وتبدي ملاحظاتها بشأن التعديلات الموضوعية التي يتوجب إدخالها لإعداد المسودة الثانية.
5. يتم إرسال المسودة الثانية مع الإطار المرجعي إلى محكمين أو ثلاثة من الأكاديميين والخبراء المتخصصين في مجال البحث، لتقييمه، وتحديد مدى صلاحيته للنشر، وفي حالة ورود تقييمات إيجابية (اثنين على الأقل) يقوم الباحث بتعديل البحث بالاسترشاد بالملاحظات الموضوعية للمراجعين.

6. يتم عرض البحث المعدل في ورشة عمل تدعى إليها نخبة من الباحثين والأكاديميين، والخبراء المتخصصين وممثلي المؤسسات ذات العلاقة بموضوع البحث في القطاعين الرسمي والأهلي ووسائل الإعلام، ويتم تكليف أحد الخبراء المختصين بالتعقيب على البحث، وبعد ذلك، يفتح باب النقاش للمشاركين.
7. يتولى الباحث إجراء التعديلات النهائية على البحث بالاسترشاد بنتائج ورشة العمل، ويتم تسليم الصيغة النهائية للهيئة العلمية التي تتولى بدورها التأكد من قيام الباحث بإدخال التعديلات الضرورية، ثم تتم إحالة البحث إلى مدقق لغوي.
8. تتم ترجمة الأبحاث المعدة باللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية، حيث تنشر باللغتين بشكل مشترك. فيما يتم إرفاق ملخص تنفيذي باللغة الإنجليزية للأبحاث المعدة باللغة العربية.
9. يحتفظ المعهد بحقوق نشر أبحاثه، ولا يجوز للباحث إعادة نشر أي جزء إلا بعد الحصول على إذن خطي من إدارة المعهد.

المحتويات

1	1- المقدمة
1	1-1 تمهيد
2	2-1 أهداف الدراسة
3	3-1 تنظيم الدراسة
4	4-1 منهجية الدراسة
7	2- التشوهات في الاقتصاد الفلسطيني
7	1-2 تشوهات هيكل الإنتاج
8	1-1-2 قطاع الزراعة
10	2-1-2 قطاع الصناعة
11	3-1-2 قطاع الإنشاءات
12	4-1-2 قطاع الخدمات
14	5-1-2 قطاع السياحة
15	6-1-2 قطاع النقل والمواصلات
16	7-1-2 القطاع المالي
17	2-2 تشوهات سوق العمل
20	3-2 تشوهات العلاقات الاقتصادية الخارجية
22	4-2 تشوهات الموارد والمرافق العامة
23	5-2 التشوهات خلال فترة الحكم الذاتي الانتقالي
25	1-5-2 استمرار التشوهات
35	2-5-2 تشوهات جديدة
38	2- 6 أداء السلطة الوطنية
40	2-6-1 الموازنة العامة للسلطة
43	3- الاقتصاد الفلسطيني في ظل انتفاضة الأقصى
43	1-3 الإجراءات الإسرائيلية

44	2-3 الطلب
47	3-3 الإنتاج
49	4-3 الاستثمار
51	5-3 سوق العمل
54	6-3 تقدير الخسائر
58	7-3 خسائر القطاعات الاقتصادية
58	1-7-3 القطاع الزراعي
60	2-7-3 القطاع الصناعي
61	3-7-3 قطاع الإنشاءات
62	4-7-3 قطاع الخدمات
66	4- الافتراضات الأساسية للدراسة
67	1-4 الأهداف الإسرائيلية
70	2-4 الأهداف الفلسطينية
75	3-4 الاستراتيجية الفلسطينية في المدى القصير
78	5- استراتيجية المرحلة الراهنة: سياسات الصمود والبقاء
79	1-5 إصلاح الأضرار
81	2-5 تلبية الاحتياجات الأساسية
82	1-2-5 قطاع الزراعة
85	2-2-5 قطاع الصناعة
88	3-2-5 قطاع الإنشاءات
92	4-2-5 قطاع الخدمات
93	3-5 توفير فرص عمل
96	4-5 عدم انهيار المؤسسات
98	1-4-5 المؤسسات التعليمية
102	2-4-5 المؤسسات الصحية
104	3-4-5 الشؤون الاجتماعية
106	5-5 تحسين أداء القطاع العام

110	6- استراتيجية المرحلة القادمة: سياسات تعزيز القدرة الذاتية
111	1-6 معالجة التثوهات
113	2-6 تحسين البيئة الاستثمارية
117	3-6 تطوير رأس المال البشري
120	4-6 الاستمرار في دعم القطاعات الإنتاجية
121	1-4-6 قطاع الزراعة
125	2-4-6 قطاع الصناعة
128	3-4-6 قطاع الإنشاءات
130	5-6 تنويع العلاقات الاقتصادية
134	7- الخلاصة والاستنتاجات
136	1-7 دور الدول العربية والإسلامية
140	المراجع
143	الملحق الإحصائي

ملخص

1. مقدمة

تهدف الدراسة بصورة رئيسية إلى مناقشة فرص وسبل تعزيز القدرات الذاتية للاقتصاد الفلسطيني لمواجهة السياسات والممارسات الإسرائيلية، وإلى استعراض البدائل المتاحة واقتراح السياسات الملائمة لذلك. كما تهدف الدراسة إلى تحديد وتحليل التشوهات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني وربط ذلك بالأهداف الإسرائيلية التوسعية، وكذلك التعرف على الوضع الاقتصادي الفلسطيني في المرحلة الراهنة، وآثار السياسات والإجراءات الإسرائيلية الأخيرة التي أعقبت اندلاع انتفاضة الأقصى، وتكلفتها بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني.

2. التشوهات في الاقتصاد الفلسطيني

تعرض الاقتصاد الفلسطيني لتشوهات واختلالات عدة نتيجة للسياسات والإجراءات التي مارستها إسرائيل خلال الفترة التي أعقبت احتلالها للأراضي الفلسطينية العام 1967. وكانت التشوهات في هياكل الإنتاج من أبرز تلك التشوهات، حيث تدنت مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل والصادرات، وتم تسخيرها لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي، ولضمان استمرار تبعيتها له. فقد سعت السياسات الإسرائيلية لإعادة تشكيل الهيكل الإنتاجي الزراعي ليتلاءم مع احتياجات الاقتصاد الإسرائيلي، ولتفادي منافسة المنتجات الزراعية الفلسطينية للمنتجات الزراعية الإسرائيلية من خلال سياسة الجسور المفتوحة، وفرض العديد من القيود التجارية وغير التجارية للحد من تدفق السلع الزراعية الفلسطينية إلى إسرائيل. كما أدت السيطرة الإسرائيلية على مصادر المياه المحلية، والنهب المتواصل لمساحات شاسعة من الأراضي الزراعية إلى تشوهات كبيرة في أسعار المياه والأراضي الزراعية، وفي أجور العمال الزراعيين، ما أدى

بدوره إلى تذبذب الإنتاج وانخفاض مستوى الربحية في قطاع الزراعة، وبالتالي تراجع الدور الاقتصادي لهذا القطاع. كما أدى النقص في الخدمات الزراعية، وعدم وجود مؤسسات تمويل، إضافة إلى تفتت الملكية الزراعية نتيجة عمليات الوراثة، إلى انتشار ظاهرة العمل العائلي، وزيادة الإنتاج الزراعي صغير الحجم، وانخفاض الإنتاجية، وتدني القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية الفلسطينية.

كما ساهمت السياسات التعسفية الإسرائيلية في تهميش القطاع الصناعي نتيجة وضع العراقيل أمام منح التراخيص الصناعية وفرض الضرائب الجزافية على المؤسسات الصناعية، ووضع قيود كثيرة على استيراد المواد الأولية والآلات للمصانع الفلسطينية، وعراقيل أمام الصادرات الوطنية. كما عملت إسرائيل على إغراق السوق المحلية بالسلع الإسرائيلية الرخيصة منخفضة الجودة وعلى دعم الصناعات الإسرائيلية المنافسة، ما عرّض الصناعات الوطنية إلى منافسة حادة غير متكافئة. وبالمقابل، كانت إسرائيل تشجع ترتيبات التعاقد من الباطن التي ساهمت في إلحاق بعض الصناعات الوطنية بالصناعات الإسرائيلية، وعمقت من تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي. وقد أدت هذه السياسات، أيضاً، إلى تشوهات في حجم المؤسسات الصناعية، حيث هيمنت المشاريع الصغيرة، والتي في معظمها مؤسسات فردية أو شركات تضامن، على القطاع الصناعي.

أما قطاع الإنشاءات، وبخاصة الإسكان، فقد زادت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بسبب ارتفاع معدلات التحويلات الخارجية وتحويلات العاملين في إسرائيل، ونتيجة لعدم وجود بدائل مناسبة أخرى لفرص الاستثمار، وبخاصة في ظل ظروف عدم الاستقرار وعدم التيقن الناجمة عن الاحتلال، والبيئة غير المناسبة للاستثمار في الصناعة والزراعة، إضافة إلى عدم وجود نظام مصرفي لاستيعاب الودائع والمدخرات الشخصية. ولكن مساهمة هذا القطاع انخفضت إثر اندلاع الانتفاضة الأولى، وظل يعاني من القيود التي وضعتها قوات الاحتلال على منح تراخيص البناء، والبناء خارج حدود البلديات، وعدم توفر خدمات البنية التحتية.

كما تعرض قطاع الخدمات لتشوّهات كثيرة خلال فترة الاحتلال، فقد نمت بعض الأنشطة التي تخدم الاقتصاد الإسرائيلي، وبخاصة تجارة الجملة والتجزئة والنقل اللازمة لتسهيل تدفق السلع المستوردة من إسرائيل إلى الأراضي الفلسطينية، ونقل العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل، بينما شهدت الخدمات الأخرى تراجعاً ملحوظاً خلال تلك الفترة، نتيجة القيود التي فرضتها إسرائيل على التجارة السلعية الفلسطينية، وحركة الأشخاص، ووسائل النقل والشحن على المعابر، ما أدى إلى عدم الاستثمار والتوسع في إنتاج الخدمات التجارية المساندة، مثل النقل الخارجي، والتأمين، وخدمات التسويق، وبالمقابل زيادة استيراد العديد من تلك الخدمات من إسرائيل. كما واجه قطاع السياحة عراقيل عدة حالت دون نموه وتطوره خلال فترة الاحتلال نتيجة إهمال العديد من المواقع الأثرية وعدم صيانتها، وحرمان الأراضي الفلسطينية من أي اتصال مباشر مع العالم الخارجي، والمنافسة غير المتكافئة من الصناعة السياحية الإسرائيلية، وعدم منح تراخيص للمستثمرين الفلسطينيين لبناء فنادق جديدة، وفرض ضرائب تعسفية على المنشآت السياحية الفلسطينية، وبخاصة في القدس الشرقية، إضافة إلى افتقار النشاط السياحي الفلسطيني مصادر التمويل. وقد أدى ذلك كله إلى انخفاض عدد الفنادق والأدلاء السياحيين ووكلاء السفر والسياحة في الأراضي الفلسطينية. كما تعرض قطاع النقل والمواصلات، أيضاً، لتشوّهات عدة نتيجة القيود الإسرائيلية على منح الرخص لسائقي النقل العمومي، وارتفاع تكاليف الشحن والنقل والمواصلات، بسبب حالة الطرق السيئة، والضرائب المرتفعة، وتضاعد أسعار قطع الغيار، وعدم توفر التمويل اللازم، وغيرها من العوائق. كذلك تعرض القطاع المالي لعراقيل وصعوبات بالغة منذ اليوم الأول للاحتلال، نتيجة إغلاق جميع البنوك العربية والأجنبية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ما أدى إلى حرمان الاقتصاد الفلسطيني من القروض والتسهيلات البنكية والائتمانية اللازمة للاستثمار، والتوجه بدلاً من ذلك إلى الاستثمار في القطاعات غير المنتجة، وبخاصة العقارات والأراضي، وإلى تحويل نسبة مهمة من المدخرات المحلية إلى خارج الأراضي الفلسطينية.

أما النوع الثاني من التشوهات التي برزت مع بداية الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، فهي التشوهات في سوق العمل الفلسطينية. فقد ساهمت الأجور المرتفعة في سوق العمل الإسرائيلية في اجتذاب أعداد متزايدة من هؤلاء العمال، وبخاصة العمال غير المهرة، ما زاد من تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وهو ما انعكس على اتساع الفجوة بين الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي. كما أدى ذلك إلى تشوهات في مستويات الأجور في الأراضي الفلسطينية، نتيجة النقص في عرض العمالة في السوق المحلية، وبالتالي إلى ارتفاع الأجور المحلية دون أن يصحب ذلك زيادة في الإنتاجية، وهو ما أدى إلى زيادة في تكلفة المنتجات الفلسطينية وبالتالي فقدان القدرة التنافسية لتلك المنتجات، ما أدى بدوره إلى تدهور مستوى الأرباح وتناقص حجم الإنتاج الزراعي والصناعي في فلسطين. كما ساهم ذلك في تشجيع العمالة غير الماهرة التي تتناسب مع احتياجات سوق العمل الإسرائيلية، وأدى، بالتالي، إلى انخفاض المستوى المهني للقوة العاملة الفلسطينية.

من ناحية ثانية، فقد أدت زيادة الدخل المتأتي من أجور العمال في إسرائيل إلى تفكيك العلاقة بين الإنتاج والدخل في الأراضي الفلسطينية بسبب زيادة الطلب العام في الاقتصاد، دون أن يصاحب ذلك زيادة موازية في الإنتاج، ما نجم عنه زيادة في استيراد السلع التي يمكن تناولها دولياً، وارتفاع في أسعار السلع غير القابلة للتداول دولياً. كما أدى التدهور الذي أصاب القطاعات الإنتاجية، وبخاصة الزراعة والصناعة، نتيجة السياسات والممارسات الإسرائيلية إلى تقليل فرص العمل في هذه القطاعات بشكل خاص، وفي الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، بحيث لم يعد هذا الاقتصاد قادراً على استيعاب الأيدي العاملة التي يتم تسريحها، ناهيك عن الأيدي العاملة الجديدة التي تدخل سوق العمل للمرة الأولى. وقد نجمت عن ذلك هجرة أعداد كبيرة من العمال الفلسطينيين إلى الخارج، وبخاصة إلى دول الخليج النفطية.

من ناحية أخرى، فإن التحوّل الذي طرأ على العلاقات الاقتصادية الفلسطينية مع العالم الخارجي، وبخاصة العالمين العربي والإسلامي من جهة، وإسرائيل من جهة

أخرى، يعتبر من أخطر التشوهات التي نجمت عن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. وقد تجلّى ذلك بشكل واضح في العلاقات التجارية التي أصبحت محصورة بشكل شبه كامل مع إسرائيل نتيجة القيود والعراقيل التي كانت تضعها إسرائيل أمام حركة البضائع بين الأراضي الفلسطينية والعالم الخارجي، باستثناء إسرائيل، تحت ذرائع أمنية وسياسية مختلفة. وقد نجم عن ذلك عدم تمكن الفلسطينيين من الاستفادة من فرص التصدير التي يمكن أن تتاح لهم مع الدول العربية والإسلامية، وعدم إمكانية استيراد المواد الخام والمكائن ومستلزمات الإنتاج الأخرى من المصادر الأقل تكلفة، ما انعكس على تكلفة المنتجات الفلسطينية، وأثر بالتالي سلباً على قدرتها التنافسية. وقد انعكس ذلك على الميزان التجاري الفلسطيني الذي شهد عجزاً متزايداً مع إسرائيل والعالم الخارجي، باستثناء الأردن، والذي كان يتم تمويله بشكل رئيسي من خلال العمالة داخل إسرائيل.

والنوع الرابع من التشوهات يتمثل في تشوهات الموارد والمرافق العامة، فقد تعرضت الموارد الفلسطينية إلى نهب متواصل، ومبرمج ومنظم، من قبل السلطات الإسرائيلية خلال فترة الاحتلال. وقد تجلّى هذا النهب في المصادرة المستمرة للأراضي والمياه الفلسطينية بأساليب شتى ولأغراض مختلفة، بالإضافة إلى نهب الموارد المالية، والذي كان يتم عبر عدد من القنوات أهمها ضريبة القيمة المضافة المفروضة على البضائع التي يستوردها الفلسطينيون من أو عبر إسرائيل، وضريبة الدخل وضرائب الضمان الاجتماعي المفروضة على العمال الفلسطينيين الذين يعملون في إسرائيل، وبيع إصدار العملة التي تحصل عليه إسرائيل بحكم فرض عملتها على الاقتصاد الفلسطيني. وتقدّر بعض المصادر مجموع ما كانت تحصل عليه إسرائيل عبر هذه القنوات الثلاث ما بين 15% إلى 25% من الناتج القومي الفلسطيني في السنة. وقد أدى تحويل معظم تلك الموارد إلى الخزينة الإسرائيلية بدلاً من إنفاقها على المرافق والخدمات العامة الفلسطينية إلى إهمال كامل لهذه المرافق والخدمات، وجعل البنى التحتية في الضفة والقطاع في وضع سيئ ومدن مقارنة بأوضاع البنى التحتية في الدول العربية المجاورة. وقد اتضح ذلك في تدهور حالة الطرق، وتراجع مستوى الجودة والكفاءة في شبكات الكهرباء والماء والصرف الصحي والاتصالات، وسوء أوضاع المؤسسات التعليمية والصحية.

وقد استمرت السياسات والإجراءات الإسرائيلية التعسفية حتى بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية على أجزاء متفرقة من الضفة الغربية وقطاع غزة واستلامها صلاحيات محدودة ومقيدة في بعض المناطق. ولم تتخذ السلطة الوطنية بدورها إجراءات كافية لمعالجة الوضع، ما نجم عنه، في بعض الأحيان، تكريس وتعميق لتلك التشوهات، بل وظهور تشوهات جديدة، يمكن تسميتها "تشويه مصالح الفئات والأشخاص"، والتي نجمت عن ارتباط مصالح فئات معينة من الأشخاص بالاقتصاد الإسرائيلي، ليس بدافع الحاجة الاقتصادية الملحة، وإنما كتعبير سياسي حول مستقبل العلاقة بين إسرائيل والفلسطينيين. كما ظهرت خلال الفترة الانتقالية تشوهات جديدة في العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص نتيجة الممارسات التجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية، والتي تمثلت في الاحتكارات العامة، والاستثمار في أنشطة ومؤسسات القطاع الخاص، ومنح الاحتكارات والامتيازات الخاصة على أسس غير تنافسية ودون إقرار للقوانين والإجراءات اللازمة لمراقبة وضبط السلوك الاحتكاري للمؤسسات صاحبة الامتياز.

وقد انعكست التشوهات السابقة على أداء السلطة الوطنية الفلسطينية خلال المرحلة الانتقالية. فعلى الرغم من الإنجازات المهمة التي حققتها السلطة الوطنية خلال السنوات الست الأولى من عمرها في مجال بناء المؤسسات وتنفيذ مشاريع البنية التحتية الممولة من الدول المانحة وإصدار القوانين الاقتصادية، فإن تكلفة تلك الإنجازات كانت كبيرة نسبياً، لأنها تمت بدون وجود رؤية وبرنامج تنموي شامل تهتدي به السلطة كمرجعية لعملية إعادة الإعمار، ولعدم وجود آليات الشفافية والمراقبة والمحاسبة ومقاومة الفساد. كما تحققت تلك الإنجازات عبر ممارسات لمؤسسات ووزارات مختلفة أقامت بعضها علاقات مباشرة مع الدول المانحة، وفي كثير من الأحيان دون أن تقوم بالتنسيق مع بعضها البعض، ما أدى إلى بعثرة الجهود، وإهدار الموارد، وتفضيل أولويات على أخرى بصورة مرتجلة وبدون رؤية وطنية شاملة. كما ظل القطاع العام يعاني طوال الفترة الماضية من التضخم والتشوه الهيكلي، وازدواجية الصلاحيات وتداخلها بين الأجهزة المختلفة، وعدم وجود ضوابط تنظيمية وقانونية. وقد أدى ذلك إلى انخفاض كفاءة القطاع

العام وتدني مستوى الأداء فيه. ويرجع البعض ذلك إلى حداثة التجربة من جهة، ومحاولة السلطة إعطاء أولوية إلى تحقيق أهداف اجتماعية وسياسية تفرضها عليها مسؤولياتها الجديدة ورؤيتها لكيفية إدارة الصراع والمفاوضات مع الجانب الإسرائيلي من جهة أخرى، بينما يرجع البعض الآخر ذلك إلى غياب رؤية شمولية لدى السلطة الوطنية لدورها المهني، والافتقار إلى إطار قانوني ينظم التوظيف العام ويحدد ضوابطه، وإلى سيادة الاعتبارات السياسية والفئوية في التعيينات لشغل الوظائف، وإغفال الاعتبارات المهنية.

وقد انعكست التشوهات السابقة، أيضاً، على الموازنة العامة للسلطة الوطنية، التي أظهرت حجم الاعتماد الكبير في الإيرادات العامة الفلسطينية على إسرائيل، وضعف مساهمة القاعدة الضريبية للجباية المحلية. كما أظهرت تفاصيل الموازنة العامة تدني حصة الإنفاق الرأسمالي من الإنفاق العام الفلسطيني، وتطور النفقات العامة الجارية بشكل عشوائي غير مخطط منذ تأسيس السلطة الوطنية العام 1994، حيث تزايدت النفقات الأمنية بشكل متسارع، بينما تراجع حصة النفقات العامة للخدمات الاجتماعية (التربية، والتعليم، والصحة، والشؤون الاجتماعية) من إجمالي النفقات الجارية، بشكل لا يعكس الاحتياجات الفلسطينية.

3. الاقتصاد الفلسطيني في ظل انتفاضة الأقصى

أظهرت الإجراءات والممارسات الإسرائيلية التي أعقبت اندلاع انتفاضة الأقصى مدى هشاشة الاقتصاد الفلسطيني وعمق انكشافه للخارج عموماً، ولإسرائيل خصوصاً. فقد مارست إسرائيل مجموعة من السياسات والإجراءات التي كانت لها آثار مدمرة على الاقتصاد الفلسطيني، سواء في المدى القصير، أو في المدى الطويل. وكان من أبرز هذه السياسات تشديد الحصار والإغلاق على الأراضي الفلسطينية، وإغلاق المعابر والحدود الدولية بشكل متكرر ولفترات طويلة، واجتياح المدن والقرى والمخيمات، وقصف وتدمير المرافق العامة والبنية التحتية والمؤسسات العامة والخاصة، ورفض تحويل الضرائب التي كانت إسرائيل تقوم بتحصيلها نيابة عن السلطة الوطنية.

وقد نجم عن هذه الإجراءات الإسرائيلية المتشددة انخفاض حاد في الطلب على المنتجات المحلية بسبب ضعف القدرة الشرائية للعائلات الفلسطينية، نتيجة ارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض الدخل، وانخفاض الاستهلاك العام، نتيجة اضطراب السلطة الوطنية إلى تقليص نفقاتها بسبب تدهور الإيرادات الجارية للسلطة الوطنية، وعدم تمكن المستهلكين من التنقل وحرمانهم من الوصول إلى الأسواق التقليدية الرئيسية بسبب حظر التجول وعزل المناطق الفلسطينية عن بعضها البعض، وانخفاض الطلب الخارجي على السلع الفلسطينية بسبب عدم المحافظة على مواعيد التسليم، وارتفاع نسبة التالف من البضائع المصدرة نتيجة الإغلاق المتكرر للمعابر والحدود الدولية، والتأخير الكبير على الجسور والمعابر وفي الموانئ الإسرائيلية، وأيضاً بسبب انخفاض الطلب على السلع الرأسمالية التي تحتاجها المؤسسات الفلسطينية.

كما أدت الممارسات الإسرائيلية إلى إرباك وتعطيل العملية الإنتاجية بسبب عدم تمكن العاملين من الوصول إلى أماكن عملهم، وعرقلة وصول المواد الخام ومستلزمات الإنتاج إلى الأراضي الفلسطينية، وارتفاع تكاليف النقل والتوزيع، وتجريف الأراضي الزراعية، وقصف الورش الصناعية والحرفية، وتعطيل العمل في المناطق والمدن الصناعية الحدودية.

كما ألحقت الاعتداءات الإسرائيلية الأخيرة أضراراً بالغة بالبيئة الاستثمارية وبالاستثمار الخاص والعام في الأراضي الفلسطينية. فقد تسببت تلك الاعتداءات في تفاقم حالة عدم الاستقرار وعدم التيقن التي كانت سائدة أصلاً قبل ذلك، وفي انخفاض العوائد المتوقعة على الاستثمار، ما ساهم في تراجع الاستثمار الخاص بشكل ملحوظ. أضف إلى ذلك عدم توفر الادخار المحلي اللازم للاستثمار وصعوبة الحصول على تمويل بسبب السياسة المتحفظة للبنوك. كما تراجع الاستثمار العام، والذي تموله بشكل أساسي الدول المانحة، نتيجة تحويل جزء كبير من المساعدات التي كانت موجهة في الأصل للاستثمارات العامة إلى مساعدات إنسانية في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة

للمواطنين بسبب الاعتداءات الإسرائيلية، وسياسة الحصار والإغلاق، والعقوبات الجماعية. وقد عزز هذا التراجع توقف العمل في العديد من مشاريع البنية التحتية التي كانت قيد الإنشاء نظراً للعقبات التي تضعها إسرائيل أمام تنفيذ تلك المشاريع، أو عدم تمكن العاملين من الوصول إلى مواقع العمل في المناطق التي تسيطر عليها قوات الاحتلال الإسرائيلي، أو عدم توفر مستلزمات الإنتاج، إضافة إلى تجميد تنفيذ بعض مشاريع البنية التحتية والمرافق العامة التي كانت مقررة سابقاً.

وقد انعكس ذلك كله على سوق العمل، فقد أدى الإغلاق الشامل الذي فرضته إسرائيل إلى منع الفلسطينيين الذين كانوا يعملون في إسرائيل والمستوطنات من الوصول إلى أماكن عملهم، كما أدت سياسة الإغلاق والحصار إلى منع أو تقييد حركة الأفراد والبضائع داخل المناطق الفلسطينية، ما نجم عنه تعطيل وإرباك حياة الآلاف من العمال والموظفين وعرقلة وصولهم إلى المصانع والمزارع والجامعات وغيرها. وفي غزة، فرضت القوات الإسرائيلية طوقاً بحرياً عسكرياً شاملاً على الصيادين، وقامت بمطاردتهم، وإطلاق النار عليهم، ومنعتهم من النزول إلى البحر وممارسة عملهم في صيد السمك، فضلاً عن تخريب مراكبهم وشباكهم. ونتيجة لتلك الإجراءات، انخفض المجموع الكلي للعاملين الفلسطينيين، وبخاصة العاملين في إسرائيل وفي القطاع الخاص، ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة ومستويات الفقر بشكل كبير.

وقد جرت محاولات عدة لتقدير الأضرار التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني نتيجة الإجراءات والممارسات الإسرائيلية التي أعقبت اندلاع انتفاضة الأقصى في نهاية أيلول 2000. وقد خرجت تلك المحاولات بنتائج متباينة تختلف حسب الجهة التي تقوم بها، والفترة التي تغطيها، والافتراضات التي تبني عليها، والمنهجية التي يتم استخدامها. ولكن، بصفة عامة، فإن معظم الدراسات التي تمت شملت الخسائر التي لحقت بالنتائج المحلي الإجمالي، نتيجة تعطل الإنتاج في القطاعات المختلفة، وخسائر الفلسطينيين الذين كانوا يعملون في إسرائيل والمستوطنات. وقد أضاف بعضها الخسائر الناجمة عن عدم تحويل إيرادات المقاصة من إسرائيل إلى السلطة الوطنية، والخسائر التي أصابت الممتلكات

والأصول الإنتاجية المختلفة، والأعباء الإضافية لمعالجة آثار الإغلاق والحصار (معالجة الجرحى، وتأهيل المصابين، ورعاية أسر الشهداء، وبرامج التشغيل الطارئة، الخ). وتقدر وزارة المالية الفلسطينية إجمالي الخسائر التي أصابت الاقتصاد الفلسطيني منذ بدء انتفاضة الأقصى حتى منتصف تشرين الأول 2001 (اثنا عشر شهراً ونصف) بحوالي سبعة مليارات دولار، أي ما يعادل 6.7 مليار دولار سنوياً، وتشمل جميع البنود السابقة، بينما يقدر المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار) هذه الخسائر خلال العام الأول للانتفاضة بحوالي 5.7 مليار دولار. أما وزارة التخطيط والتعاون الدولي، فتقدر حجم الخسائر الاقتصادية والاجتماعية التي أصابت الاقتصاد الفلسطيني منذ بداية الانتفاضة حتى نهاية العام 2001 (أي خلال خمسة عشر شهراً) بحوالي 7.5 مليار دولار، أو ما يعادل ستة مليارات دولار سنوياً. وتبدو التقديرات السابقة متقاربة من حيث المنهجية والنتائج لحجم الخسائر.

من ناحية أخرى، يقدر المنسق الخاص للأمم المتحدة خسارة الدخل القومي الفلسطيني منذ بداية الانتفاضة حتى نهاية حزيران 2001 (تسعة شهور) بما يتراوح بين 2,46 مليار دولار و 1,86 مليار دولار، أي ما يعادل 2.5 - 3.3 مليار دولار سنوياً، ويقدر هذه الخسائر خلال النصف الأول من العام 2002 بحوالي 1.1 مليار دولار. أما معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، فيقدر خسارة الدخل القومي الفلسطيني خلال النصف الأول من العام 2001 بحوالي 580 مليون دولار، أي حوالي 1160 مليون دولار سنوياً، وهو تقدير يقل كثيراً عن التقديرات الأخرى. بالمقابل، يقدر البنك الدولي قيمة الخسائر المادية، أي الخسائر التي أصابت الأصول الرأسمالية، التي تعرض لها الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة منذ بداية الانتفاضة وحتى نهاية العام 2001 (أي خلال الخمسة عشر شهراً الأولى من عمر الانتفاضة) بحوالي 305 ملايين دولار.

ولا تشمل أي من التقديرات السابقة الخسائر البشرية التي أصيب بها المجتمع الفلسطيني، وبالذات الشهداء والجرحى والأسرى والمصابين بإعاقات دائمة، وكذلك التأثيرات النفسية والاجتماعية التي صاحبها الإغلاق والحصار الطويل الذي فرضته إسرائيل على الشعب الفلسطيني، نظراً لصعوبة - أن لم يكن استحالة - تقدير ذلك. وقد

توزعت الخسائر المذكورة على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بدرجات متفاوتة.

4. الافتراضات الأساسية للدراسة

افتترضت معظم الدراسات التي تمت حول الاقتصاد الفلسطيني نوعاً من العلاقات الاقتصادية والسياسية التي تقوم على التعاون والتنسيق مع إسرائيل، في ظل دولة فلسطينية مستقلة لها سيطرة كاملة على مواردها وحدودها وعلاقاتها الاقتصادية والسياسية مع العالم الخارجي، في أعقاب اتفاقية للسلام يتم توقيعها بين الطرفين، وتكون نهاية لصراع طويل مرير، وبداية لمرحلة جديدة تقوم على علاقات المصالح المشتركة وحسن الجوار.

وبعد توقيع اتفاقية إعلان المبادئ العام 1993، ومع مرور الزمن، بدأت هذه الآمال تتبدد في ظل الممارسات الإسرائيلية التي عكست رغبة إسرائيل في استمرار الهيمنة على الأراضي الفلسطينية وتسخير الاقتصاد الفلسطيني لخدمة أهداف المشروع الصهيوني القديم. وقد بدأت النوايا الإسرائيلية تتكشف بشكل واضح وصريح منذ اندلاع انتفاضة الأقصى من خلال الممارسات والإجراءات الإسرائيلية على الأرض، والتصريحات التي أدلى بها الزعماء الإسرائيليون على مختلف تياراتهم. وقد استدعى ذلك ضرورة إعادة التفكير في الافتراضات التي كانت سائدة حول الأهداف الإسرائيلية، وكيفية مواجهة تلك الأهداف بما يضمن المصالح الفلسطينية. ونظراً لأهمية هذه الافتراضات بالنسبة للتحليل والاستنتاجات التي ستتوصل إليها الدراسة، فإن ذلك يتوجب تحديد هذه الافتراضات بوضوح.

سوف تفترض هذه الدراسة أن الأهداف الإسرائيلية الاستراتيجية تقوم على ما يلي:

أولاً، الاستيلاء على الأرض الفلسطينية.

ثانياً، اقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه وإحلال المستوطنين الصهاينة مكانه.

ثالثاً، تهميش من يتبقى من السكان داخل فلسطين لتسهيل السيطرة عليهم.

أما بالنسبة للأهداف الفلسطينية، فسوف يتم التمييز بين عدة مراحل زمنية متداخلة، يرتبط كل منها بظروف واستحقاقات سياسية معينة، ويتطلب سياسات وآليات متباينة. فالمدى القصير في هذه الدراسة يشير إلى الفترة الزمنية التي يستمر فيها الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة. ويعني ذلك، المرحلة التي تسبق مرحلة التوصل إلى اتفاق حول قضايا الوضع النهائي وقيام دولة فلسطينية مستقلة. ولأغراض التحليل، سوف يتم تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين. المرحلة الأولى، والتي يمكن أن نطلق عليها "مرحلة الصمود والبقاء" أو "المرحلة الراهنة"، تمتد حتى ينتهي احتلال الجيش الإسرائيلي للمناطق التي احتلها منذ 28 أيلول 2000. وبعبارة أخرى، فإن هذه المرحلة تمثل استمرار الوضع الحالي. وسوف نفترض أن الهدف الفلسطيني الاستراتيجي في هذه المرحلة يتمثل في تثبيت الشعب الفلسطيني فوق أرضه، ودعم صموده، والحيلولة دون تهجيده وتهميشه. أما المرحلة الثانية، والتي سنطلق عليها "المرحلة القادمة" أو "مرحلة تعزيز القدرات الذاتية للاقتصاد الفلسطيني"، فتبدأ بعد انسحاب القوات الإسرائيلية إلى الأماكن التي كانت تتمركز فيها قبل اندلاع انتفاضة الأقصى، وتمتد حتى يتم الاتفاق على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة القابلة للحياة *viable state* على حدود ما قبل حرب حزيران 1967 وعاصمتها القدس الشريف. وسوف نفترض أن الهدف الفلسطيني الاستراتيجي في هذه المرحلة يتمثل في تصحيح التشوهات والاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، والتي تمت الإشارة إليها في جزء سابق من هذه الدراسة، وفي تعزيز القدرات الذاتية للشعب الفلسطيني وتقليص تبعيته لإسرائيل، وتنويع علاقاته الاقتصادية مع العالم الخارجي، وبخاصة العالمين العربي والإسلامي، وتحضير الاقتصاد لمرحلة بناء الدولة.

أما بالنسبة للمدى الطويل، فسوف يتم تعريفه في هذه الدراسة بأنه المرحلة التي تلي إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. وسوف نفترض أن يتم في بداية تلك المرحلة انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها خلال حرب حزيران 1967، وإخلاء المستوطنات والاتفاق على بقية المواضيع التي تركت لمفاوضات الحل النهائي مثل القدس

واللاجئين والمياه وغيرها. كما يتم في تلك المرحلة استكمال بناء الدولة، وبالذات استكمال التشريعات الأساسية، وبناء المؤسسات، وإعادة تأهيل البنية التحتية وغيرها. وسوف يتمثل الهدف الرئيسي للاقتصاد الفلسطيني خلال تلك المرحلة في التخلص من الإرث الاستعماري الإسرائيلي، وفي تصحيح بقية التشوهات والاختلالات التي أفرزها الاحتلال، وإعادة هيكلة الاقتصاد في ظل انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية، وتسوية قضايا المرحلة النهائية، والعمل على تحقيق تنمية شاملة مستدامة تضمن مستوى أعلى من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني.

ومن الواضح أن بعض أهداف المرحلة الراهنة أو المرحلة القادمة، قد تتعارض أو تتناقض مع بعض أهداف المرحلة بعيدة المدى. ويعزى هذا التعارض أو التناقض في الأهداف إلى التباين في البيئة السياسية المحيطة بالاقتصاد الفلسطيني خلال المراحل المختلفة. من ناحية أخرى، وعلى الرغم من أهمية الأهداف الاقتصادية بالنسبة للفلسطينيين في المديين البعيد والقصير، فإن هذه الدراسة تدعو لإعطاء الأهداف السياسية أهمية تفوق تلك التي يمكن إعطاؤها للأهداف الاقتصادية، وبخاصة في المدى القصير.

ونظراً لأن الكثير من الدراسات التي تمت في السنوات الماضية عالجت موضوع التنمية في فلسطين في المدى البعيد، فسوف يتم التركيز في هذه الدراسة على المرحلة الراهنة والمرحلة القادمة، أي على المدى القصير، حيث الهدف الاستراتيجي للاقتصاد الفلسطيني يتمثل في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي الفلسطينية التي تم احتلالها خلال حرب حزيران 1967، وإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة. ويمكن أن يتحقق ذلك الهدف من خلال استراتيجية تسعى لتعظيم تكلفة احتلال الأراضي الفلسطينية بالنسبة لإسرائيل (وتقليل المكاسب التي يمكنها الحصول عليها نتيجة ذلك) وتقليل التكلفة التي يتحملها الاقتصاد الفلسطيني في مقاومة هذا الاحتلال (من خلال تخفيف المعاناة التي يتحملها الشعب الفلسطيني نتيجة مقاومة ذلك). ونقترح أن تقوم هذه الاستراتيجية الفلسطينية في المدى القصير على العناصر الرئيسية التالية:

أولاً، تعزيز القدرات الذاتية للاقتصاد الفلسطيني.
ثانياً، تقليص تبعية الاقتصاد الفلسطيني لإسرائيل.
ثالثاً، تنويع العلاقات الاقتصادية لفلسطين.

وعلى الرغم من تداخل هذه العناصر بعضها ببعض، فسوف يتم التركيز في هذه الدراسة على تعزيز القدرات الذاتية للاقتصاد الفلسطيني. أما بالنسبة للعلاقات مع إسرائيل والعلاقات مع العالم الخارجي، فسوف يتم تناولهما في دراستين أخريين منفصلتين ومكملتين لهذه الدراسة.

5. استراتيجية المرحلة الراهنة: سياسات الصمود والبقاء

في ظل الافتراضات السابقة، فإن تثبيت الشعب الفلسطيني فوق أرضه ودعم صموده في المرحلة الراهنة يمكن أن يتم من خلال استراتيجية تقوم على العناصر التالية:

- ✧ تصليح الأضرار وتعويض المتضررين نتيجة الحصار والإغلاق الإسرائيلي.
- ✧ تلبية الاحتياجات الأساسية للشعب الفلسطيني من خلال دعم القطاعات الإنتاجية الرئيسية.
- ✧ توفير فرص عمل داخل الاقتصاد الفلسطيني.
- ✧ ضمان عدم انهيار المؤسسات الفلسطينية.
- ✧ تحسين أداء القطاع العام.

إصلاح الأضرار

يجب إعطاء أولوية قصوى في المرحلة الراهنة لإصلاح الأضرار وتعويض المتضررين نتيجة استمرار وتصعيد السياسات والإجراءات الإسرائيلية، ما يؤدي إلى تخفيف معاناة المواطنين، وبالتالي زيادة قدرتهم على المقاومة والصمود. ومن بين الأمور التي يجب أن تعطى أهمية خاصة في هذا المجال:

- ✧ الإسراع في إصلاح الأضرار التي تصيب البنية التحتية.
- ✧ إصلاح الأضرار التي تصيب الممتلكات الخاصة وتعويض المتضررين.
- ✧ تقديم مساعدات إنسانية طارئة للمناطق المنكوبة، ووضع برامج إغاثة ومساعدات طارئة للمناطق التي تتعرض للدمار والخراب في المستقبل، أو التي تتعرض للحصار وحظر التجول لفترات طويلة، مع إيلاء الأمن الغذائي أولوية قصوى.

تلبية الاحتياجات الأساسية

ويعني ذلك دعم القطاعات الإنتاجية الفلسطينية (وبخاصة الزراعة والصناعة والإنشاءات) التي تسهم في دعم صمود الشعب الفلسطيني من خلال تأمين السلع الأساسية التي يحتاجها المستهلك الفلسطيني من جهة، وتوفير عدد كبير من فرص العمل داخل الاقتصاد الوطني من جهة أخرى.

ومن بين السياسات التي يمكن اتباعها لدعم القطاع الزراعي ما يلي:

- ✧ توفير ودعم مستلزمات الإنتاج الزراعي المستوردة، من خلال دعم المدخلات.
- ✧ التركيز على إنتاج المحاصيل الزراعية التي يحتاجها المستهلك الفلسطيني، أي الإنتاج في المرحلة الراهنة حسب احتياجات السوق المحلية، وليس حسب احتياجات السوق الخارجية.
- ✧ تقديم حوافز لزيادة الإنتاج من اللحوم والألبان.
- ✧ المساهمة في توفير التمويل اللازم لعمليات الإنتاج والتسويق وشراء المدخلات.
- ✧ دعم الاستثمار في البنية الأساسية الريفية.
- ✧ توفير برامج الإرشاد الزراعي. ويمكن تشجيع القطاع الخاص على المساهمة بذلك.
- ✧ مساعدة المزارعين (وبخاصة الصغار منهم) في التأمين على محاصيلهم وممتلكاتهم.

كما يمكن تبني مجموعة من السياسات لتطوير قدرة القطاع الصناعي على توفير الاحتياجات الضرورية للشعب الفلسطيني، وعلى خلق فرص عمل خلال المرحلة الراهنة، من بينها:

- ✧ تشجيع القطاع الصناعي على توفير بدائل للمنتجات الإسرائيلية، وبخاصة السلع الأساسية، مع التركيز على المواصفات والجودة والأسعار.
- ✧ تشجيع القطاع الخاص على استخدام المواد الخام المحلية.
- ✧ تشجيع إقامة صناعات صغيرة في مناطق مختلفة من الأراضي الفلسطينية نظراً لما تتميز به المشاريع الصغيرة من مزايا، وبخاصة في ظل سياسة الإغلاق والحصار الإسرائيلية.
- ✧ إعطاء أولوية للمنتجات المحلية في المشتريات الحكومية، وتشجيع المؤسسات العامة والخاصة، المحلية والأجنبية، على دعم الصناعات المحلية من خلال شراء منتجاتها وتقديمها كمساعدات عينية للعائلات الفلسطينية بدلاً عن تقديم مساعدات عينية مشتراة من الخارج.
- ✧ دعم نقل وتوزيع السلع الأساسية التي تنتجها المؤسسات الوطنية، وبخاصة المؤسسات الصغيرة، وذلك من خلال تقديم تسهيلات تسويقية مناسبة.

- أما بالنسبة لقطاع الإنشاءات، فيمكن دعمه لتوفير الخدمات الضرورية من خلال:
- ✧ الإسراع في ترميم أو إعادة بناء المنازل التي تم تدميرها، وذلك لتوفير مأوى آمن للعائلات التي تسكنها أو التي كانت تسكنها.
 - ✧ توفير التمويل اللازم لجمعيات الإسكان، وبخاصة الجمعيات التي توقف البناء في مشاريعها بسبب نقص مصادر تمويلها.
 - ✧ إعطاء أولوية للمقاولين المحليين في تنفيذ المقاولات الإنشائية الحكومية.
 - ✧ إنشاء صندوق للتأمين ضد الأخطار السياسية التي يمكن أن تتعرض لها مشاريع الإسكان.
 - ✧ تشجيع المؤسسات الخاصة بالرهن العقاري لتقديم قروض إسكان لذوي الدخل المحدود، بشروط ميسرة من حيث سعر الفائدة، وفترة السداد.

كما يمكن تشجيع قطاع التجارة الداخلية على التركيز على عرض وتوزيع السلع الوطنية وتوفيرها بكميات تكفي احتياجات المواطنين، وعدم التعامل مع المنتجات

الإسرائيلية التي لها بديل محلي، وعدم تسويق منتجات المستوطنات الإسرائيلية تحت أية ظروف أو مبررات. كما يجب تشجيع التجار على عدم استغلال ظروف الحصار لرفع أسعار السلع الأساسية، وعدم اقتناء السلع غير الصالحة للاستهلاك أو المنتهية صلاحيتها. وهنا يأتي دور وزارة التموين في التأكد من مطابقة الموصفات، وعدم التلاعب بتواريخ صلاحية المواد التموينية المعروضة، وإحالة المخالفين إلى القضاء.

توفير فرص عمل

يمكن توفير فرص عمل جيدة داخل الاقتصاد الفلسطيني من خلال:

- ✧ تشجيع قيام صناعات ذات كثافة عمالية، مثل الصناعات الغذائية والصناعات الإنشائية.
- ✧ تقديم حوافز للمؤسسات الصناعية لتشجيعها على استيعاب جزء من العاطلين عن العمل، وذلك من خلال تغطية السلطة الوطنية جزءاً من رواتب هؤلاء العمال، أو من خلال تقديم إعفاءات ضريبية أو إعطاء أولوية في المشتريات الحكومية للمؤسسات التي تسهم في استيعاب جزء من العاطلين عن العمل.
- ✧ المساهمة بتوفير برامج تدريب سريعة لتأهيل العمال غير المهرة.
- ✧ الاستمرار في تطوير برامج خاصة للتشغيل الطارئ.

عدم انهيار المؤسسات

للمساهمة في دعم صمود الشعب الفلسطيني، يجب أولاً دعم المؤسسات الفلسطينية وضمان عدم انهيارها أمام الهجمة الإسرائيلية الشرسة، وتمكينها من القيام بدورها في تثبيت الشعب الفلسطيني ومقاومة تهجيده وتجهيله وتهميشه. ويمكن دعم المؤسسات التعليمية، والحيلولة دون انهيارها في المرحلة الراهنة من خلال:

- ✧ دعم الموازنة الجارية للجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى.

- ✧ المساهمة في تسديد جزء من أقساط الطلبة غير القادرين على دفع الأقساط والرسوم، وفي تقديم معونات عينية للطلبة المحتاجين شريطة أن يكون ذلك من إنتاج محلي.
- ✧ توفير قروض للطلبة تساعد على الاستمرار في دراستهم وتأمين احتياجاتهم الأساسية.
- ✧ الإسراع في ترميم وإصلاح وصيانة المدارس التي تعاني من مشاكل هندسية، والاستمرار في بناء مدارس جديدة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة.
- ✧ توفير المستلزمات والتجهيزات لتلك المدارس، وتعويض النقص فيها، وذلك من خلال زيادة مخصصات التربية والتعليم في الموازنة العامة للسلطة.

كما يمكن دعم المؤسسات الصحية (العامة والخاصة) من خلال:

- ✧ إعادة بناء وتأهيل المباني والمؤسسات الصحية التي تعرضت للتدمير والتخريب.
- ✧ توفير الأدوية والتجهيزات والمعدات وسيارات الإسعاف لتلك المؤسسات، على أن يتم توفير الأدوية اللازمة من خلال الإنتاج المحلي.
- ✧ مساعدة المستشفيات والمراكز الصحية في استقطاب الأطباء والممرضين من ذوي الكفاءة والاختصاص.
- ✧ زيادة مخصصات وزارة الصحة لمساعدتها على مواجهة الارتفاع الكبير في النفقات الناجمة عن ارتفاع عدد الجرحى نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة.
- ✧ إقامة مراكز خدمات صحية في المناطق الريفية التي لا يستطيع سكانها الوصول للمدن وتلقي العلاج المطلوب.
- ✧ توفير برامج التأمين الصحي للمواطنين ذوي الإمكانات المحدودة برسوم رمزية، بما في ذلك توفير الدواء لهم بأسعار مدعومة.

كما يمكن تأمين المساعدات المناسبة للأعداد المتزايدة من المحتاجين من خلال:

- ✧ زيادة مخصصات وزارة الشؤون الاجتماعية لمساعدتها على تقديم المعونات الإنسانية للأسر المحتاجة، وبخاصة العائلات التي تضررت بشكل مباشر من الإجراءات الإسرائيلية.

✧ الضغط على المؤسسات والمنظمات الدولية لتقديم المزيد من المساعدات النقدية والعينية للمحتاجين.

تحسين أداء القطاع العام

تكمن الخطوة الرئيسية الأولى لتحسين أداء القطاع العام في البدء بعملية الإصلاح المالي والاقتصادي والإداري والسياسي فوراً. وعلى الرغم من أن هناك بعض الخطوات التي لا يمكن تنفيذها في ظل الظروف الراهنة (مثل الانتخابات الرئاسية والتشريعية)، فإن هناك خطوات وإجراءات كثيرة أخرى يمكن البدء بها فوراً، ومنها:

✧ اعتماد آلية عملية وواضحة لتحديد الأولويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني.

✧ وضع آلية لتنسيق المساعدات الدولية واستغلالها بصورة مثلى تضمن عدم الازدواجية وعدم الهدر وفق إجراءات تدقيق ومساءلة واضحة وبعتماد معايير موضوعية معلنة.

✧ إصلاح وتحديث المؤسسات العامة كافة، وبشكل خاص المؤسسة القضائية، وإعادة النظر في كل القوانين التي تؤثر في النشاط الاقتصادي لتحديثها وجعلها ملائمة للوضع الفلسطيني.

✧ البدء بخصخصة الشركات والاستثمارات التابعة للسلطة الوطنية، وبخاصة الاحتكارات التجارية الحكومية، وأن تضع جدولاً زمنياً محدداً لذلك.

✧ القضاء على كل مظاهر الإنفاق الحكومي غير الرئيسي، وتوفير موارد المال العام لأولويات البقاء والصمود.

6. استراتيجية المرحلة القادمة: سياسات تعزيز القدرة الذاتية

سوف نفترض في هذه المرحلة انسحاب إسرائيل إلى الأماكن التي كانت فيها قبل اندلاع انتفاضة الأقصى والعودة إلى الوضع الذي كان سائداً قبل 28 أيلول 2000. ويتمثل الهدف الاستراتيجي الرئيسي خلال هذه المرحلة في تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد

الفلسطيني. وتكمن الخطوة الأولى لتحقيق هذا الهدف في التخلص من التشوهات التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني منذ عقود، وهي عملية شاقة وصعبة وطويلة يجب أن تبدأ فوراً، وتتسارع في المرحلة القادمة بقدر ما تسمح بها الظروف. كما أن إمكانية قيام إسرائيل بإعادة احتلال واجتياح المناطق الفلسطينية التي قد تتسحب منها في بداية المرحلة اللاحقة يتطلب الاستمرار ببعض السياسات التي تم اقتراحها للمرحلة الراهنة، وتطويرها خلال المرحلة اللاحقة.

ومن بين السياسات والإجراءات التي يمكن تبنيها خلال المرحلة اللاحقة لتعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني ما يلي:

- ✧ تحسين البيئة الاستثمارية للاقتصاد الفلسطيني.
- ✧ تطوير رأس المال البشري من خلال مواصلة دعم المؤسسات التعليمية والصحية والاجتماعية.
- ✧ الاستمرار في دعم القطاعات الإنتاجية المختلفة وزيادة قدرتها التنافسية.
- ✧ تنويع العلاقات الاقتصادية الخارجية من خلال تخفيف العلاقة مع إسرائيل وتقوية الروابط الاقتصادية مع العالمين العربي والإسلامي.

تحسين البيئة الاستثمارية

كانت البيئة الاستثمارية تعاني من ضعف شديد حتى قبل اندلاع انتفاضة الأقصى، ولكنها أصبحت أكثر ضعفاً نتيجة الإجراءات والممارسات الإسرائيلية الأخيرة. ولن يكون من السهل إصلاح هذه الأضرار في المرحلة الراهنة بسبب استمرار الحصار وتكرار عمليات التوغل الإسرائيلي، ولكن من الممكن اتخاذ بعض الخطوات الرئيسية خلال المرحلة اللاحقة لاستعادة الثقة تدريجياً في الاقتصاد الفلسطيني، وبخاصة:

- ✧ الإسراع في تنفيذ برامج وخطط الإصلاح من خلال توفير إطار قانوني ومؤسسي يتصف بالشفافية والمرونة، والتأكيد على استقلالية القضاء، وتحسين أداء المحاكم،

- وتوفير حماية قانونية مناسبة للمستثمرين، واستكمال وتحديث التشريعات والقوانين الاقتصادية التي تشجع المنافسة.
- ✧ بناء المؤسسات العامة على أسس حديثة وسليمة، وعلى أساس الشفافية والمساءلة والكفاءة، وبعيداً عن المحسوبية والفساد وإهدار المال العام، أو سوء استخدام المناصب الرسمية لتحقيق المكاسب الخاصة.
- ✧ تبسيط وتوضيح الإجراءات، وتوفير المعلومات، ومنع التداخل والازدواج الوظيفي، والحد من التعيينات السياسية، ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب، وضمان التنسيق بين الوزارات المختلفة لتفادي هدر الموارد وتداخل وازدواجية الصلاحيات والمسؤوليات.
- ✧ انتهاج سياسة اقتصادية واضحة تأخذ بعين الاعتبار الأهداف والأولويات المرحلية للاقتصاد الفلسطيني، ووضع الخطط الكفيلة بتحقيق تلك الأهداف.
- ✧ إعادة ترتيب ميزانية السلطة بشكل يعكس الأهداف والأولويات الفلسطينية، ويشمل ذلك تقليص عدد الموظفين في الأجهزة الأمنية المختلفة، وبالتالي تقليص الموارد العامة المخصصة لها، وبالمقابل توفير المخصصات المناسبة لتطوير خدمات التعليم والرعاية الصحية.
- ✧ إعادة هيكلة النظام الضريبي بما يتناسب مع احتياجات الاقتصاد الفلسطيني، ويؤدي إلى تحفيز الاستثمار والإنتاج، ويحد من التهرب الضريبي.
- ✧ استكمال خصخصة الشركات والاستثمارات التابعة للسلطة الوطنية، وبخاصة الاحتكارات التجارية الحكومية، وعدم منح امتيازات واحتكارات إلا في حالة وجود مبررات اقتصادية وطنية عامة. وفي هذه الحالة يطرح موضوع الاحتكار للمناقشة العامة. كما يجب وضع معايير قانونية لتنظيم عمل المؤسسات الاحتكارية والإشراف على نشاطها وسلوكها.
- ✧ العمل على إصدار قانون الإفصاح للعاملين في المراتب الإدارية العليا في الإدارات الحكومية العامة، المدنية والأمنية.
- ✧ اعتماد سياسة واضحة وآلية شفافة للتوظيف والترقية والتدرج الوظيفي في القطاع العام، وبشكل يتيح استقطاب الكفاءات اللازمة لإدارة الاقتصاد.

✧ إعادة إعمار وتأهيل كافة مجالات البنى التحتية وتطويرها وصيانتها.

تطوير رأس المال البشري

سوف تؤدي زيادة الاستثمار في رأس المال البشري إلى التخلص التدريجي من التشوهات التي أحدثها الاحتلال في سوق العمل، وإلى تهيئة الاقتصاد الفلسطيني للاندماج في الاقتصادات العالمية من خلال تحسين الإنتاجية، وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية. وسوف يتيح ذلك إمكانية استيعاب أعداد كبيرة من الأيدي العاملة الفلسطينية داخل الاقتصاد الفلسطيني، وبالذات داخل القطاع الخاص، ما يقلل من تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي.

ويتطلب تطوير رأس المال البشري، بشكل رئيسي:

- ✧ العمل على زيادة الاستثمار في التعليم، وبخاصة التعليم الأساسي والثانوي، ورفع القيمة المطلقة لمتوسط الإنفاق السنوي على الطالب الواحد حتى يتم تأسيس البنية التحتية للنظام التعليمي. ولا يكفي أن يزداد الإنفاق على التعليم، ولكن المطلوب هو إجراء تغيير جذري، يقوم على أساس تطوير المناهج وتأهيل المعلمين وتوفير الأبنية والتجهيزات والمستلزمات المدرسية.
- ✧ إحداث تغيير نوعي في التعليم الجامعي الفلسطيني من خلال بناء علاقة جديدة بين الجامعات وأجهزة السلطة والمؤسسات الاقتصادية الخاصة، تقوم على أساس المشاركة والتعاون، وتعمل على توجيه التعليم الجامعي ليتلاءم مع احتياجات المجتمع. ويتطلب ذلك، بالإضافة إلى دعم الجامعات الفلسطينية مادياً، المساهمة في تطوير برامجها وربطها بأولويات التنمية.
- ✧ التركيز على التدريب المهني والتقني من خلال برامج مشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- ✧ تشجيع البحث العلمي من خلال دعم مراكز البحوث والدراسات، وتشجيع القطاع الخاص للمساهمة في ذلك، وتوفير الحوافز والتشريعات الملائمة.

✧ مواصلة دعم المؤسسات الصحية والتنمية الاجتماعية وتفعيل دورها في تطوير رأس المال البشري. ويتطلب ذلك زيادة المخصصات لقطاعي الصحة والشؤون الاجتماعية في الموازنة العامة، وإعادة التوازن بين دوري القطاع العام والقطاع الخاص بما يساهم في توفير هذه الخدمات بشكل يعكس احتياجات المجتمع ومتطلبات التنمية.

✧ إعطاء أولوية لنشر الرعاية الصحية في القرى والمخيمات، ومساعدة الطلبة الفقراء على تكميل تحصيلهم العلمي في كل مراحل الدراسة، ودعم نظام الضمان الاجتماعي حتى يتمكن من مساعدة العاطلين عن العمل والمتقاعدين، وإعادة النظر بمجمل أنظمة الإنفاق الحكومي مع المرافق العامة بما يتضمن إعطاء أولوية للقرى والمخيمات.

الاستمرار في دعم القطاعات الإنتاجية

سوف تسهم السياسات الخاصة بتحسين البيئة الاستثمارية وتطوير رأس المال البشري في زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية من خلال التخلص من التشوهات وتحسين مستوى الإنتاجية للعمالة الفلسطينية. ولكن التخلص من التشوهات في يحتاج إلى جهد كبير ووقت طويل، كما أن إمكانية إعادة اجتياح الأراضي الفلسطينية، حتى بعد انسحاب القوات الإسرائيلية منها في بداية المرحلة اللاحقة، يتطلب استمرار دعم القطاعات الإنتاجية الرئيسية لضمان استمرار تأمين الاحتياجات الأساسية للمواطنين وخلق فرص عمل متزايدة داخل الاقتصاد الفلسطيني.

ويمكن دعم قطاع الزراعة من خلال تبني السياسات والإجراءات التالية:

✧ التوسع في الإنتاج الزراعي من خلال زيادة المساحة المزروعة بالري، وهو ما يستدعي القيام بعمليات استصلاح أراضٍ وعملية ترشيد لاستعمال المياه، وكذلك الاستمرار في سياسة دعم مستلزمات الإنتاج الزراعية المستوردة، وتشجيع الاستثمار في البنى التسويقية لضبط العرض من تلك السلع، وتوفير خدمات التخزين والتبريد والفرز للإنتاج النباتي والمسالخ الحديثة للإنتاج الحيواني.

✧ استغلال الميزة النسبية للمناطق الفلسطينية في إنتاج العديد من السلع الزراعية التي يمكن تصديرها إلى أسواق الاتحاد الأوروبي بموجب اتفاقية الشراكة الأوروبية - المتوسطية، وإلى البلدان العربية، وبخاصة دول الخليج. ويمكن التغلب على العقبات التي تواجه المنتجين والمصدرين الزراعيين في هذا المجال من خلال تزويدهم بالمعلومات الكافية عن أسواق التصدير، والبدء بتطبيق سياسة النمط الزراعي لمعالجة الفائض من الإنتاج.

✧ تشجيع الصادرات الزراعية من خلال إنشاء مؤسسات رسمية لترويج الصادرات، وتشجيع إنشاء مؤسسات تجارية خاصة لدعم الصادرات الفلسطينية، والتركيز على المواصفات والمقاييس للمنتجات الزراعية الفلسطينية.

✧ زيادة الإنتاج الحيواني من خلال تشجيع إقامة مشاريع مشتركة للإنتاج الحيواني مع الدول العربية المجاورة، وبخاصة في مجال المدخلات والمخرجات لقطاع الدواجن، وإقامة مصانع لإنتاج الأعلاف، والعمل على رفع القيود الإسرائيلية المفروضة على استخدام الأراضي لأغراض الرعي، وكذلك التعاون في مجال المراعي مع الدول المجاورة كالأردن، وسوريا، ما قد يسهم في التوسع في تربية المواشي لإنتاج اللحوم والألبان.

✧ إنشاء بنك زراعي تعاوني أو مؤسسة إقراض زراعي للتغلب على مشكلة التمويل التي يعاني منها الكثير من المزارعين.

✧ إنشاء مؤسسة متخصصة للتأمين الزراعي ضد مخاطر الطبيعة (برسوم رمزية) وضد المخاطر السياسية التي يمكن أن تتجم عن تكرار الاعتداءات الإسرائيلية.

أما بالنسبة للقطاع الصناعي، ونظراً لإمكانية تكرار سياسات الإغلاق والحصار، وربما إعادة الاحتلال، فيمكن متابعة معظم السياسات التي تمت الإشارة إليها عند الحديث عن المرحلة الراهنة. كما يمكن دعم القطاع الصناعي من خلال:

✧ الاهتمام بالصناعات التي يمكن تطويرها في المستقبل، وبخاصة التي تعتمد على الأيدي العاملة الماهرة، مثل صناعة البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات.

- ✧ التأكيد على المواصفات والجودة من خلال دعم المؤسسات التي تضمن ذلك، مثل مؤسسة المواصفات والمقاييس.
 - ✧ تطوير وتحديث المناطق الصناعية القائمة حالياً، وإقامة مناطق صناعية داخلية جديدة ومتطورة، وعرضها على المستثمرين بشروط ميسرة، مع توفير الخدمات اللازمة.
 - ✧ توفير حماية مؤقتة للصناعات الفلسطينية في السوق المحلية. ونظراً لعدم إمكانية فرض حماية جمركية للمنتجات الوطنية في ظل عدم السيطرة الفلسطينية على المعابر الدولية، فيمكن تقديم دعم للمنتجات الصناعية الوطنية على شكل إعفاءات، أو قروض ميسرة، أو دعم أسعار مستلزمات الإنتاج، وبخاصة أسعار المياه والكهرباء.
- أما بالنسبة لقطاع الإنشاءات، فسيلعب دوراً كبيراً جداً في المرحلة القادمة لإصلاح وإعادة بناء ما تم تدميره في مجال البنية التحتية والمباني السكنية وغير السكنية. إضافة إلى الحاجة الماسة لتطوير وتحسين خدمات البنية التحتية في المناطق الفلسطينية، وبناء وحدات سكنية جديدة لتلبية الطلب المتزايد على الإسكان. ويمكن أن يتم ذلك من خلال مجموعة من السياسات والإجراءات، من بينها:
- ✧ إنشاء مشاريع إسكان لتوفير مساكن للمواطنين بتكلفة معقولة نسبياً، بحيث تستفيد منها بشكل رئيسي العائلات ذات الدخل المحدود.
 - ✧ تشجيع العمل التعاوني في مجال الإسكان من خلال تأسيس جمعيات الإسكان التعاونية والمؤسسات الداعمة لهذا النشاط، وكذلك توفير خدمات البنية التحتية الضرورية.
 - ✧ توفير التمويل اللازم بشروط ميسرة من حيث الفائدة وطريقة السداد، سواء من قبل مؤسسة الرهن العقاري، أم من خلال تقديم الحوافز للمؤسسات المالية العاملة في الأراضي الفلسطينية.
 - ✧ تسهيل إجراءات الطابو للشقق والأراضي بما يوفر ضمانات مناسبة لهذه المؤسسات.
 - ✧ إعادة تنظيم المخططات الهيكلية للمدن والقرى الفلسطينية، وتوسيع أسواق الأراضي فيها بهدف تقليل كلفة شراء الأرض والحصول عليها.

- ✧ حفز القطاع الخاص على الاستثمار في قطاع الإنشاءات من خلال توفير البيئة القانونية المنظمة لنشاطات الإسكان وسن التشريعات الضرورية في مجال الطابو، والإيجارات وفرز الأراضي.
- ✧ تشجيع إقامة صناعات إنشائية محلية أو صناعات مرتبطة بقطاع الإنشاءات، وبخاصة الإسمنت، والخرسانة، والإسفلت، والحجارة المكسرة، والألمنيوم، وقضبان الحديد، وغيرها.

تنوع العلاقات الاقتصادية

- على الرغم من تخصيص دراسة منفصلة حول أهمية وسبل تطوير العلاقات بين الأراضي الفلسطينية والعالمين العربي والإسلامي، فإننا نحاول هنا اقتراح بعض السياسات والإجراءات التي يمكن أن تقوم بها السلطة الوطنية لتعزيز الروابط مع الاقتصادات العربية والإسلامية. فعلى سبيل المثال:
- ✧ يمكن تشجيع التصدير عن طريق متابعة الاتفاقيات المبرمة مع البلدان العربية والتي حصل فيها المصدر الفلسطيني على امتيازات ومعاملات تفضيلية، وكذلك عقد اتفاقيات ثنائية وبروتوكولات تجارية جديدة مع الدول العربية والإسلامية، وبخاصة دول مجلس التعاون الخليجي.
- ✧ توفير خدمات تسويقية وفنية وترويجية ملائمة للمنتجات الفلسطينية وتشجيع الالتزام بالمواصفات والمقاييس.
- ✧ تزويد رجال الأعمال الفلسطينيين بالمعلومات اللازمة حول الأسواق المختلفة والفرص المتاحة للتعاون، وبخاصة في الدول العربية والإسلامية.
- ✧ تسهيل مشاركة رجال الأعمال الفلسطينيين في المعارض التجارية الدولية، وبخاصة تلك التي تقام في الدول العربية والإسلامية.
- ✧ تشجيع استيراد المواد الخام غير المتوفرة محليا من البلدان العربية والدول الأخرى التي تسمح بها الاتفاقات الاقتصادية مع إسرائيل، وبخاصة بروتوكول باريس.

- ✧ تشجيع المستثمرين العرب (وبخاصة فلسطيني الشتات) على الاستثمار في فلسطين من خلال إقامة مشاريع إنتاجية فردية أو مشتركة، والترويج لذلك كنوع من مساهمة أولئك المستثمرين في دعم صمود الشعب الفلسطيني.
- ✧ ربط المناطق الفلسطينية بشبكات البنية التحتية من الدول العربية المحيطة، وبخاصة شبكات المياه والكهرباء والمواصلات والاتصالات، ولكن ذلك قد يصطدم بقيود وعراقيل الإسرائيلية.

7- الخلاصة والاستنتاجات

من غير المتوقع أن تغير إسرائيل من أهدافها ونواياها، وبالتالي من سلوكها تجاه الفلسطينيين، دون أن تشعر بأن هناك تكلفة باهظة لاحتلالها للأراضي الفلسطينية، ودون أن يشعر الفلسطينيون بأن تكلفة مقاومة الاحتلال الإسرائيلي ليست باهظة بالنسبة لهم. وتعني تكلفة الاحتلال بالنسبة لإسرائيل انخفاض المكاسب التي يمكن أن تجنيها من احتلال الأراضي الفلسطينية، مقابل الخسائر التي يمكن أن تتكبدها نتيجة ذلك، سواء على المستوى الاقتصادي أم السياسي أم الاجتماعي. أما بالنسبة للفلسطينيين، فالتكلفة تعني المعاناة التي يتكبدها نتيجة الإجراءات والممارسات الإسرائيلية بسبب رفضهم الاحتلال الإسرائيلي. وتراهن سلطات الاحتلال الإسرائيلي على أن استمرار الإجراءات الإسرائيلية الحالية وتصعيدها سوف يزيد من حدة هذه المعاناة، وبالتالي يزيد من التكاليف التي يتكبدها الشعب الفلسطيني لدرجة لا يمكنه تحملها، ما يدفعه إما إلى الهجرة وإما إلى الاستسلام، ما يتيح لإسرائيل مواصلة احتلالها للأراضي الفلسطينية.

وفي هذا المجال، لا بد من التأكيد على أن الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي هو صراع عربي- إسرائيلي، وليس صراعاً فلسطينياً - إسرائيلياً، نظراً لأن أطماع إسرائيل لا تتوقف عند احتلال الأراضي الفلسطينية، بل تتعدى ذلك لمحاولة السيطرة على منطقة الشرق الأوسط، سواء بوسائل سياسية أم اقتصادية أم حتى عسكرية، وهو ما يستدعي وقوف الدول العربية والإسلامية صفاً واحداً لإحباط تلك النوايا والمخططات. كما يستدعي

ذلك دعم الشعب الفلسطيني، ليس مادياً فقط، بل سياسياً ومعنوياً أيضاً. وبصورة خاصة، يتوقع الفلسطينيون من أشقائهم العرب والمسلمين:

- ✧ حماية الشعب الفلسطيني وحماية قضيته ومؤسساته سياسياً من خلال دعمه في المحافل الدولية أمام محاولات تصفيته وتدميره.
- ✧ توفير الدعم المالي لتصلح الأضرار التي تمت الإشارة إليها سابقاً. ويمكن إنشاء صندوق لتعويض المتضررين.
- ✧ دعم الموازنة العامة للسلطة الوطنية، سواء الموازنة الجارية لدعم رواتب موظفي السلطة ونفقاتها الجارية في المرحلة الراهنة، أم دعم المشاريع التطويرية التي تعزز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني في المرحلة القادمة، وبخاصة المشاريع التي تتردد الدول المانحة في تمويلها.
- ✧ دعم القطاع الخاص الفلسطيني من خلال السماح بتصدير السلع الفلسطينية إلى أسواق الدول العربية والإسلامية بمعاملة تفضيلية، وتقديم الإعفاءات والتسهيلات اللازمة لتشجيع ذلك، ودعم تكلفة الاستيراد من الأسواق العربية للسلع التي يحتاجها الاقتصاد الفلسطيني، وإقامة مشاريع مشتركة في كافة المجالات، وخصوصاً الزراعة والصناعة. كما يمكن المساهمة في تشكيل صندوق لمساعدة القطاع الخاص الفلسطيني، على غرار صندوق الطوارئ الذي اقترحه البنك الدولي، أو على غرار صندوق ضمان الاستثمار MIGA الذي يديره البنك الدولي للتأمين ضد المخاطر السياسية، ويغطي الحالات التي لا يغطيها الصندوق المذكور.
- ✧ دعم المؤسسات التعليمية، وبخاصة الجامعات، وذلك من خلال إنشاء صندوق لدعم موازنة الجامعات الفلسطينية ودفع أقساط الطلبة المحتاجين، وأن يستمر ذلك طوال فترة الانتفاضة.
- ✧ توفير الدعم العيني والنقدي للقطاع الصحي، على أن يتم شراء المساعدات العينية (وبخاصة الأدوية) من الشركات المحلية.
- ✧ دعم مشاريع الإسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ولا تقتصر المساعدات العربية والإسلامية على المساعدات الرسمية التي تقدمها الحكومات العربية، بل يمكن أن تمتد لتشمل مؤسسات التمويل مثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وغيرها، وكذلك المساعدات غير الحكومية التي تقدمها المؤسسات الشعبية والقطاع الخاص في العالمين العربي والإسلامي.

1- المقدمة

1-1 تمهيد

عانى الاقتصاد الفلسطيني من تشوهات رئيسية عدة نتيجة الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة. فقد عمدت إسرائيل في أعقاب حرب حزيران 1967 إلى إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي من خلال تسخير الموارد الفلسطينية لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي، بما في ذلك الأيدي العاملة الرخيصة ومصادر المياه والأراضي الزراعية وغيرها. كما تعاملت إسرائيل مع الأراضي الفلسطينية باعتبارها سوقاً استهلاكية واسعة لتصريف منتجاتها المختلفة. وكان ذلك كله على حساب القدرات الذاتية للاقتصاد الفلسطيني التي ضعفت وتقلصت كثيراً خلال السنوات التي أعقبت احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية في العام 1967.

وعلى الرغم من توقيع اتفاقيات الحكم الذاتي وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية العام 1994، واستلامها صلاحيات محدودة على أجزاء متفرقة من الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد استمرت السياسات والإجراءات الإسرائيلية الهادفة إلى زيادة الهيمنة الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني، وتعميق تبعية هذا الاقتصاد وارتفانه للمصالح الإسرائيلية. ومن جانبها، لم تتبن السلطة الوطنية الفلسطينية استراتيجية واضحة، ولم تتخذ سياسات متناسقة يمكن من خلالها التخلص من الإرث الاستعماري الصهيوني الناجم عن الاحتلال الإسرائيلي أو إزالة التشوهات التي أحدثها ذلك الاحتلال خلال الفترة التي سبقت قيام السلطة الوطنية، بل، على النقيض من ذلك، فقد أدت كثير من الإجراءات التي قامت بها السلطة الوطنية إلى تعميق تلك التشوهات وإلى ظهور اختلالات جديدة في هيكل الاقتصاد الفلسطيني وفي العلاقة بين الأراضي الفلسطينية من جهة، وإسرائيل وبقيّة العالم من جهة أخرى.

ومع اندلاع انتفاضة الأقصى، وما أعقبها من إجراءات وممارسات إسرائيلية صارمة تمثلت في سياسات الإغلاق والحصار، وعمليات القصف والاعتقال، وتدمير المؤسسات والمرافق والبنية التحتية، برزت بوضوح هشاشة الاقتصاد الفلسطيني، وعدم تماسكه وتبعيته المفرطة للاقتصاد الإسرائيلي، ما انعكس على حجم الخسائر والأضرار التي تعرضت لها الأراضي الفلسطينية خلال الانتفاضة. كما تبين عدم واقعية الافتراضات التي كانت تقوم عليها الكثير من التحليلات والدراسات السابقة بخصوص طبيعة العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية. ولم يعد الاهتمام الفلسطيني في المرحلة الراهنة منصباً على عملية البناء والتنمية، كما كان في المرحلة التي سبقت انتفاضة الأقصى، بل أصبح ينصب على تطوير فرص البقاء والصمود والمقاومة في مواجهة الهجمة الإسرائيلية الشرسة التي يتعرض لها الاقتصاد الفلسطيني، وفي ظل افتراض استمرار الصراع بين الشعب الفلسطيني وسلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى أن يتم تحقيق إقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

1-2 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة بصورة رئيسية إلى مناقشة فرص وسبل تعزيز القدرات الذاتية للاقتصاد الفلسطيني لمواجهة السياسات والممارسات الإسرائيلية، وكذلك استعراض البدائل المتاحة واقتراح السياسات الملائمة لذلك، وبخاصة في المرحلة الراهنة التي تستمر فيها عمليات الحصار والإغلاق والاجتياح الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وفي المرحلة القادمة التي تعقب انسحاب القوات الإسرائيلية إلى الأماكن التي كانت منتشرة فيها قبل اندلاع انتفاضة الأقصى. وتمهيداً لذلك، سوف نحاول أولاً تحديد وتحليل التشوهات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني نتيجة للسياسات والإجراءات التي مارستها إسرائيل منذ احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة في حزيران 1967، والتشوهات التي استمرت أو برزت في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، وما نجم عن ذلك من ارتهان الاقتصاد الفلسطيني للقرار الإسرائيلي، وملامح هذا الارتهان، وسوف نربط ذلك بالأهداف الإسرائيلية التوسعية. كما تهدف الدراسة إلى التعرف على الوضع الاقتصادي الفلسطيني

في المرحلة الراهنة، وآثار السياسات والإجراءات الإسرائيلية الأخيرة التي أعقبت اندلاع انتفاضة الأقصى، وتكلفتها بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني.

1-3 تنظيم الدراسة

سوف يتم تقسيم البحث إلى سبعة فصول. فبعد هذه المقدمة، نستعرض في الفصل الثاني التشوهات التي ظل الاقتصاد الفلسطيني يعاني منها نتيجة الاحتلال الإسرائيلي، سواء في هياكل وأنماط الإنتاج أم في أسواق العمل أو في مجال التجارة والعلاقات الاقتصادية الخارجية، أو المالية العامة والموارد، أو غيرها. كما يتناول هذا الفصل، أيضاً، تحليل الأسباب التي أدت إلى تعميق تلك التشوهات بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في أعقاب اتفاقيات الحكم الذاتي. أما الفصل الثالث، فسوف يستعرض الإجراءات والممارسات الإسرائيلية في أعقاب اندلاع انتفاضة الأقصى والآثار الاقتصادية لتلك الإجراءات على الاقتصاد الفلسطيني، سواء بالنسبة للعمالة أو الإنتاج أو التجارة أو غيرها. كما سيتم في هذا الفصل تحليل ردود الفعل الفلسطينية، وأسباب فشل السلطة الوطنية في مواجهة الإجراءات الإسرائيلية، وبالتالي زيادة تكلفة المقاومة والصمود خلال هذه المرحلة. وفي الفصل الرابع، سوف يتم استعراض الافتراضات الرئيسية للدراسة، والتي سوف تركز على الأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية والفلسطينية. وسوف تتم في هذا الفصل، أيضاً، مناقشة الأهداف والاستراتيجية الفلسطينية في المدى القصير (أي خلال المرحلة التي تسبق قيام الدولة الفلسطينية)، والمتمثلة في تعزيز القدرات الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، وتقليص ارتهانه وتبعيته للاقتصاد الإسرائيلي، وتعميق روابطه مع محيطه العربي والإسلامي. أما في الفصل الخامس، فسوف يتم اقتراح ومناقشة استراتيجية المرحلة الراهنة والمجالات والسياسات والإجراءات التي يمكن أن تسهم في تحقيق الأهداف الفلسطينية خلال هذه المرحلة، والمتمثلة في البقاء والصمود أمام الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة، وتثبيت الشعب الفلسطيني فوق أرضه، ومقاومة محاولات تهجيده وتهميشه. وفي الفصل السادس، سوف يتم اقتراح ومناقشة استراتيجية المرحلة القادمة التي تعقب عودة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل اندلاع الانتفاضة، وحتى انتهاء الاحتلال الإسرائيلي

للضفة الغربية وقطاع غزة وإقامة الدولة الفلسطينية في حدود الرابع من حزيران سنة 1967، والسياسات والإجراءات الفلسطينية التي يمكن تطبيقها لتعزيز القدرات الذاتية الفلسطينية في تلك المرحلة. وسوف يتم التركيز في هذا الفصل على سبل وأولويات معالجة التشوهات التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، وسبل دعم القطاعات الاقتصادية المختلفة، والتحضير لمرحلة ما بعد إعلان الدولة الفلسطينية بما يتطلبه ذلك من تحسين أداء القطاع العام، وتبويب العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي، وبخاصة مع العالمين العربي والإسلامي. أما الفصل السابع والأخير، فيتضمن خلاصة الاستنتاجات التي تتوصل إليها الدراسة، ومناقشة الدور الذي يمكن أن تقوم به الدول العربية والإسلامية والدول المانحة لإعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني خلال هذه المراحل الحاسمة في تاريخه.

1-4 منهجية الدراسة

سوف تعتمد هذه الدراسة بشكل رئيسي على مجموعة الدراسات التحليلية التي قام بها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ضمن برنامج البحث الخاص بتعزيز قدرة الاقتصاد الفلسطيني، وورشات العمل الموسعة التي عقدت، مؤخراً، لمناقشة تلك الدراسات ونتائجها وتوصياتها. وفي الواقع، فقد تم اقتباس فقرات كاملة من تلك الدراسات، بالاتفاق مع فريق البحث ومعدّي الدراسات وإدارة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، باعتبار تلك الدراسات أوراق عمل خلفية للتقارير النهائية حول تعزيز القدرات الذاتية. كما تم اقتباس جداول وفقرات كاملة من تقارير معهد ماس، وبخاصة الأعداد الأخيرة من المراقب الاقتصادي والمراقب الاجتماعي، وقد تمت الإشارة إلى ذلك في الدراسة. كما تعتمد الدراسة، أيضاً، على عدد آخر من الدراسات التي قام بها المعهد في السنوات الماضية، والدراسات التي قام بها باحثون آخرون أو مؤسسات بحثية أخرى حول الاقتصاد الفلسطيني، بالإضافة إلى البيانات المنشورة وغير المنشورة التي تم الحصول عليها من الجهاز المركزي للإحصاء، أو من مصادر أخرى، بما في ذلك بيانات وتقديرات المؤسسات الحكومية وغير الحكومية وتقديرات المنظمات الدولية، بما في ذلك البنك الدولي، ومكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة وغيرهم. كما استفاد الباحث من

دراسة قام بها لصالح مركز التجارة الفلسطيني (بال تريد) حول رأي القطاع الخاص في مواجهة الأزمة الراهنة، وتضمن مقابلات لعدد من رجال الأعمال في الأراضي الفلسطينية.

وعلى الرغم من الحرص البالغ في تمحيص وتدقيق البيانات التي استخدمت في هذه الدراسة (وفي معظم الدراسات والأبحاث التي قامت عليها هذه الدراسة) فقد كان هناك، في كثير من الأحيان، تضارب في البيانات المتوفرة من المصادر المختلفة، وبخاصة البيانات المتعلقة بحجم الأضرار والخسائر التي تعرض لها الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة التي أعقبت اندلاع انتفاضة الأقصى. وقد حاولنا معالجة ذلك ما أمكن بالتركيز على الاتجاه العام والنسب المئوية التي تعكس التطورات الأخيرة في الاقتصاد.

2- التشوهات في الاقتصاد الفلسطيني

تعرض الاقتصاد الفلسطيني لتشوهات واختلالات عميقة نتيجة للسياسات والإجراءات التي مارستها إسرائيل منذ احتلالها لبقية الأراضي الفلسطينية العام 1967. وقد أشار تقرير البنك الدولي (World Bank, 1993, vol. 1: p.4) إلى أهم تلك التشوهات وانعكاساتها على الاقتصاد الفلسطيني، وبخاصة التشوهات في أسواق العمل، وفي هياكل القطاعات الإنتاجية، وفي هيكل التجارة، وفي الاختلالات بين الاستهلاك العام والخاص. كما قام النقيب وعطياني (2002a) بتصنيف التشوهات التي تعرض لها الاقتصاد الفلسطيني خلال السنوات الخمس والثلاثين الماضية إلى أربع مجموعات: تشوهات جغرافية، وتشوهات هيكلية، وتشويه المرافق العامة، وتشويه مصالح الفئات والأشخاص. وتمثل تلك التشوهات تخصيصاً غير كفؤ للموارد المتاحة للاقتصاد الفلسطيني، ما ينعكس على قدرة الاقتصاد على تحقيق تنمية مستدامة تلبي احتياجات المجتمع وأهدافه الاقتصادية والاجتماعية المختلفة. ولا شك أن تحديد تلك التشوهات وتحليل أسبابها وانعكاساتها على القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني يجعل من الممكن معالجتها والتغلب عليها، ويسهم، أيضاً، في بلورة رؤية واستراتيجية مناسبة لتقويم مسار الاقتصاد وتعزيز قدرته على تحقيق الأهداف التنموية التي يسعى المجتمع لتحقيقها. وسوف نستعرض في الأجزاء التالية من هذا الفصل أهم تلك التشوهات التي تعرض لها الاقتصاد الفلسطيني منذ الاحتلال الإسرائيلي لباقي الأراضي الفلسطينية في حزيران العام 1967 وحتى الآن.

2-1 تشوهات هياكل الإنتاج

تشير البيانات الخاصة بالصفة الغربية وقطاع غزة عن فترة الاحتلال الإسرائيلي التي سبقت قيام السلطة الوطنية الفلسطينية إلى أن السياسات الإسرائيلية أدت إلى تدني مساهمة القطاعات الإنتاجية، وبخاصة الصناعة والزراعة، في الناتج المحلي الإجمالي

والتشغيل (أنظر جدول رقم 1)، وبالتالي إضعاف القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني وحرمانه من فرص النمو والتطور. كما أدت تلك السياسات إلى تسخير القطاعات الإنتاجية الفلسطينية لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي وضمان استمرار تبعيتها له، وإلى فك الترابط بين علاقات الإنتاج والاستهلاك في السوق الفلسطينية وربطها بالسوق الإسرائيلية.

2-1-1 قطاع الزراعة

تراجعت مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية من حوالي 35% العام 1968 إلى حوالي 23% العام 1987، أي قبل اندلاع الانتفاضة الأولى، ثم ارتفعت هذه النسبة خلال الانتفاضة لتصل إلى حوالي 40% العام 1992. كما انخفض عدد العاملين في قطاع الزراعة من حوالي 74 ألف عامل العام 1970 إلى حوالي 42 ألف عامل العام 1987، ثم ارتفع ليصل حوالي 50 ألف عامل العام 1991. ونتيجة لذلك فقد انخفضت نسبة العاملين في الزراعة إلى مجموع القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية من حوالي 43% العام 1970 إلى حوالي 17% العام 1991 (World Bank, 1993, vol.2, pp. 151-167). كما تراجعت أهمية الصادرات الزراعية، في الوقت الذي استمرت فيه الواردات الزراعية في الزيادة، ما أدى إلى تزايد العجز في الميزان التجاري للسلع الزراعية من حوالي 10 ملايين دولار العام 1971 إلى 186 مليون دولار العام 1994 (الجعفري، 2002 b).

وقد نجم هذا التراجع في الأهمية النسبية لقطاع الزراعة عن مجموعة من العوامل، بعضها عوامل ذاتية تتعلق بالهجرة الطبيعية من قطاع الزراعة الذي يوصف، عادة، بأنه ذو إنتاجية وأجور منخفضة إلى قطاعات أخرى أكثر إنتاجية وأعلى أجوراً. ولكن الجزء الأكبر من تلك العوامل كان ناجماً عن السياسات الإسرائيلية التي سعت لإعادة تشكيل الهيكل الإنتاجي الزراعي ليتلاءم مع احتياجات الاقتصاد الإسرائيلي، ولتفادي منافسة المنتجات الزراعية الفلسطينية للمنتجات الزراعية الإسرائيلية. وكانت سياسة الجسور المفتوحة باتجاه واحد من أخطر السياسات التي اتبعتها إسرائيل تجاه المناطق الفلسطينية منذ العام 1967 لتصريف المنتجات الزراعية الفلسطينية إلى الأسواق

الأردنية والعربية، وتقليل منافستها للمنتجات الإسرائيلية في الأسواق المحلية. فقد كان يتم تصدير العديد من محاصيل الخضراوات بمواصفات محددة إلى الأسواق الخارجية، العربية والأوروبية، واستيراد المحاصيل نفسها من إسرائيل بمواصفات تتناسب الأسواق المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ما مكّن إسرائيل من احتكار الأسواق الفلسطينية بسبب عجز الإنتاج المحلي عن تغطية الطلب في الأسواق المحلية وأسواق التصدير. وقد تزامن ذلك مع فرض إسرائيل للعديد من القيود التجارية وغير التجارية للحد من تدفق السلع الزراعية الفلسطينية إلى إسرائيل (الجعفري، 2002 b).

ومن بين السياسات الإسرائيلية الأخرى التي كانت لها انعكاسات سلبية كبيرة على قطاع الزراعة الفلسطيني السيطرة على مصادر المياه المحلية التي يمكن أن تستخدم في الزراعة المروية، وحجبها عن المزارعين الفلسطينيين بأساليب متنوعة. وقد نجم عن ذلك جفاف عدد كبير من الينابيع والآبار وارتفاع ملوحة المياه (وبخاصة في غزة) نتيجة الضخ الجائر واستنزاف المياه الجوفية، إضافة إلى زيادة الاعتماد على مياه الأمطار، ما أدى إلى تذبذب الإنتاج وارتفاع درجة المخاطرة التي يتحملها المزارعون الفلسطينيون. وقد نجم عن ذلك كله انخفاض مستوى الربحية في قطاع الزراعة، وبالتالي تراجع الدور الاقتصادي لهذا القطاع.

كما أدى شح المياه بسبب السياسات الإسرائيلية المذكورة، والنهب المتواصل لمساحات شاسعة من الأراضي الزراعية لإقامة المستوطنات والشوارع الالتفافية عليها، أو جعلها مناطق مغلقة، إلى تشوهات كبيرة في أسعار المياه والأراضي الزراعية، وهما العنصران الرئيسيان في عملية الإنتاج الزراعي، إضافة إلى التشوه في أجور العمال الزراعيين (العنصر الرئيسي الثالث في عملية الإنتاج الزراعي)، بسبب عمل أعداد كبيرة منهم داخل إسرائيل. كما أدت تلك السياسات، وما نجم عنها من نقص في الخدمات الزراعية، مثل الأبحاث والتدريب والإرشاد الزراعي، وعدم وجود مؤسسات تمويل، إضافة إلى تفتت الملكية الزراعية نتيجة عمليات الوراثة، إلى انتشار ظاهرة العمل العائلي، وزيادة الإنتاج الزراعي صغير الحجم، وانخفاض الإنتاجية، وتدني القدرة التنافسية للمنتجات

الزراعية الفلسطينية، وبالتالي انخفاض مساهمة الزراعة في العمالة والناج المحلي الإجمالي والصادرات.

2-1-2 قطاع الصناعة

أما بالنسبة لقطاع الصناعة، فقد ظل مهمّشاً طوال فترة الاحتلال. وكما يتضح من جدول 1، فقد تراوحت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي ما بين 7% - 9% خلال الفترة 1968-1992، كما تراوحت نسبة العاملين في هذا القطاع ما بين 9% - 17% من مجموع العاملين خلال الفترة نفسها.

وقد مارست إسرائيل سياسات تعسفية عدة لتهميش هذا القطاع، من بينها وضع العراقيل أمام منح التراخيص الصناعية، وفرض الضرائب الجزافية على المؤسسات الصناعية، ووضع قيود عدة على استيراد المواد الأولية والآلات للمصانع الفلسطينية، وعراقيل أمام الصادرات الوطنية. وقد انعكس ذلك على المؤسسات الصناعية التي انخفض عددها من أكثر من 5000 مؤسسة العام 1968 إلى أقل من 3700 مؤسسة العام 1991، حسب تقرير البنك الدولي.¹

كما عملت إسرائيل على إغراق السوق المحلية بالسلع الإسرائيلية الرخيصة منخفضة الجودة التي لا يمكن تسويقها في الخارج، وعلى دعم الصناعات الإسرائيلية المنافسة عن طريق الحماية الجمركية، وتقديم التسهيلات المصرفية لها، ما عرّض الصناعات الوطنية إلى منافسة حادة غير متكافئة. وبالمقابل، كانت إسرائيل تشجع ترتيبات التعاقد من الباطن، لأن المؤسسات الإسرائيلية هي التي تحصل على فائض القيمة من تلك العمليات، إضافة إلى أن تلك الترتيبات ساهمت في تعميق تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي. كذلك شجعت إسرائيل باستمرار الصناعات الفلسطينية

¹ اعتمد تقرير البنك الدولي المذكور على مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، وهناك مؤشرات حول عدم دقة تلك الإحصاءات، سواء من حيث تعريف المؤسسات الصناعية أم من حيث طريقة تجميع البيانات الخاصة بتلك المؤسسات، ولكننا نشير إليها هنا من أجل المقارنة فقط.

التي يحتاجها الاقتصاد الإسرائيلي، وبخاصة الصناعات الاستخراجية مثل الباطون، والحجر والرخام، للأسباب السابقة ذاتها.

كما أدت السياسات الإسرائيلية إلى تشوهات في حجم المؤسسات الصناعية. فقد لجأ الكثير من المستثمرين إلى إنشاء مشاريع صغيرة، معظمها مؤسسات فردية أو شركات تضامن، وذلك لتجنب التعقيدات القانونية والإدارية الإسرائيلية. كما أن إغلاق البنوك التجارية العربية منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع، وبالتالي عدم توفر نظام مصرفي يدعم إنشاء مؤسسات كبيرة من خلال توفير رأس المال اللازم، وفرض وتطبيق نظام ضرائب وقوانين تحد من قدرة المؤسسات الصناعية على التوسع، إضافة إلى حالة عدم التيقن السياسي والاقتصادي، ساهمت جميعها في ظهور نسبة كبيرة من المؤسسات صغيرة الحجم. فقد كان حوالي ثلثي المؤسسات الصناعية صغيراً جداً وذا طبيعة حرفية، يعمل به أقل من أربعة عمال، بينما بلغ عدد المؤسسات الصناعية التي يعمل بها أقل من عشرة عمال حوالي 93% من مجموع المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة العام 1991 (World Bank, 1993, vol. 3).

كما أدت السياسات الإسرائيلية إلى تشوهات كبيرة في أسعار المدخلات الصناعية، وخصوصاً أسعار خدمات الأرض والعمل ورأس المال. فقد أدت مصادرة إسرائيل لأجزاء كبيرة من الأراضي الفلسطينية في الضفة والقطاع وعدم سماحها البناء خارج حدود البلدية إلى ارتفاع أسعار الأراضي اللازمة لبناء المشاريع الصناعية. كما أدت منافسة السوق الإسرائيلية في توظيف العمال الفلسطينيين إلى انخفاض العرض من الأيدي العاملة داخل الأراضي الفلسطينية وبالتالي ارتفاع الأجور فيها. كذلك أدى عدم السماح باستيراد المواد الخام والآلات مباشرة وإهمال تحديث أو صيانة البنية التحتية إلى تشوهات في أسعار تلك المدخلات وارتفاع تكاليف الإنتاج والتوزيع، وبالتالي تدني القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية الفلسطينية.

2-1-3 قطاع الإنشاءات

أما قطاع الإنشاءات، فقد زادت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 6% العام 1968 إلى حوالي 16% العام 1987 قبل أن ينخفض إثر اندلاع الانتفاضة الأولى ليصل إلى حوالي 13% العام 1992 (World Bank, 1993, p. 151) كما ارتفعت مساهمة القطاع في التشغيل داخل الأراضي الفلسطينية من حوالي 8.4% العام 1970 إلى حوالي 11% العام 1987، ثم انخفضت قليلاً لتصل إلى حوالي 10.4% من إجمالي عدد العاملين العام 1991 (أبو شكر، 1994).

وهناك عدد من العوامل التي ساعدت على نمو الاستثمار في قطاع الإنشاءات، وبخاصة الإسكان، خلال تلك الفترة، من أهمها تحويلات العاملين في إسرائيل وفي الخارج، وعدم وجود نظام مصرفي لاستيعاب الودائع والمدخرات الشخصية، إضافة إلى عدم وجود بدائل مناسبة أخرى لفرص الاستثمار، وبخاصة في ظل ظروف عدم الاستقرار وعدم التيقن الناجمة عن الاحتلال، والبيئة غير المناسبة للاستثمار في الصناعة والزراعة. وقد ساعد على ذلك، أيضاً، رغبة السكان على تأكيد حقهم بالأرض في مواجهة التهديد المستمر باستيلاء إسرائيل عليها. ولكن قطاع الإسكان ظل يعاني من عدد من المشاكل نتيجة السياسات والإجراءات الإسرائيلية، وبخاصة القيود التي وضعتها قوات الاحتلال على منح تراخيص البناء، وعدم السماح بالبناء خارج حدود البلديات، ما أدى إلى ارتفاع أسعار الأراضي، وعدم توفير خدمات البنية التحتية (مياه، وكهرباء، وطرق، وهاتف، الخ).

2-1-4 قطاع الخدمات

يشمل قطاع الخدمات عدداً كبيراً من الأنشطة، من بينها الخدمات العامة، كالكهرباء والماء والاتصالات، والخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة، وخدمات التوزيع مثل التجارة الداخلية والمواصلات والنقل والاتصالات، والخدمات الشخصية مثل السياحة والفنادق والمطاعم، والخدمات المالية وغيرها. وقد ارتفعت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 45% خلال السبعينيات إلى حوالي 50% خلال الثمانينيات وحوالي 52% خلال النصف الأول من التسعينيات، كما يتضح

من جدول 2. كما زادت مساهمة هذا القطاع في التوظيف من حوالي 37% خلال السبعينيات إلى حوالي 40 خلال الثمانينيات، وحوالي 49% خلال النصف الأول من التسعينيات. وقد كانت الزيادة في مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل على حساب قطاعي الزراعة والصناعة اللذين تراجعت أهميتهما خلال فترة الاحتلال، كما لاحظنا في العرض السابق.

وقد تعرض قطاع الخدمات لتشوهات عديدة خلال فترة الاحتلال، فقد تركز نمو هذا القطاع في بعض الأنشطة التي تخدم الاقتصاد الإسرائيلي، وبخاصة تجارة الجملة والتجزئة والنقل اللازمة لتسهيل تدفق السلع المستوردة من إسرائيل ونقل العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل، بينما شهدت الخدمات الأخرى تراجعاً ملحوظاً خلال تلك الفترة. وقد نجمت تلك التشوهات في جزء منها عن القيود التي وضعتها إسرائيل مباشرة على قطاعات الخدمات مثل السياحة، والنقل، والبنوك (والتي سنتحدث عنها بعد قليل)، بينما نجمت في جزء آخر، بطريقة غير مباشرة، عن القيود التي فرضتها إسرائيل على القطاعات الاقتصادية الأخرى. فقد أدت السياسات والإجراءات الإسرائيلية إلى تراجع القدرة التنافسية للعديد من المنتجات الزراعية والصناعية الفلسطينية، بحيث أصبح يتم استيرادها من إسرائيل بدلاً من إنتاجها محلياً، ما أدى بدوره إلى انخفاض الطلب على الخدمات اللازمة لإنتاج وتسويق تلك السلع، وإلى توجه العديد من العاملين في قطاعي الزراعة والصناعة للعمل في إسرائيل، أو للعمل في أنشطة الخدمات المساندة والداعمة لعملية الاستيراد من إسرائيل، مثل خدمات تجارة الجملة والتجزئة والنقل. كما أدت القيود التي فرضتها إسرائيل على التجارة السلعية الفلسطينية، وحركة الأشخاص، ووسائل النقل والشحن على المعابر إلى عدم الاستثمار والتوسع في إنتاج الخدمات التجارية المساندة، مثل النقل الخارجي، والتأمين، وخدمات التسويق، والتبريد، والفرز، والتخزين. ومع استمرار واتساع العجز في الميزان التجاري السلعي مع إسرائيل، زاد استيراد العديد من تلك الخدمات، وبخاصة خدمات الشحن والنقل والتأمين اللازمة لتسهيل تدفق السلع المستوردة من إسرائيل (مكحول وجعفري، 2003).

كما أدى تحكم إسرائيل بالموازنة الخاصة بالمناطق الفلسطينية المحتلة، والتي كانت تديرها الإدارة المدنية الإسرائيلية، إلى تقليص الاستثمار في خدمات البنية التحتية المادية والاجتماعية، وبالتالي إلى نقص شديد في كميتها وتدنٍ في مستواها. وسوف نتناول هذا الموضوع عند الحديث عن تشوهات الموارد والمرافق العامة في جزء لاحق من هذا الفصل، بينما نتناول في الجزء التالي التشوهات التي تعرضت لها قطاعات السياحة والنقل والمواصلات والقطاع المالي.

2-1-5 قطاع السياحة

واجه قطاع السياحة عراقي عدة حالات دون نموه وتطوره خلال فترة الاحتلال. فعلى الرغم من وجود أماكن جذب سياحي كثيرة وفريدة في نوعها وأهميتها الدينية والتاريخية في الأراضي الفلسطينية، فإن عدداً كبيراً من تلك الأماكن تم إهمالها أو تدميرها خلال فترة الاحتلال، كما تم إهمال العديد من المواقع الأثرية وعدم صيانتها، أو بالكاد تم ذلك. وقد ساهم في تهميش قطاع السياحة حرمان الأراضي الفلسطينية من أي اتصال مباشر مع العالم الخارجي، وبخاصة في ظل إغلاق مطار القدس (قلنديا) أمام حركة النقل الدولي منذ الاحتلال الإسرائيلي، وتوقف حركة النقل في ميناء غزة، إضافة إلى السيطرة الإسرائيلية على المعابر والحدود الدولية. كما واجه قطاع السياحة الفلسطيني منافسة غير متكافئة من الصناعة السياحية الإسرائيلية المدعومة من مكتب السياحة الحكومي الإسرائيلي وشركة طيران العال الحكومية.

وتتضح الصعوبات التي واجهها قطاع السياحة الفلسطيني من تأثيرها على النشاط الفندقي، الذي تعرض لمجموعة من السياسات والإجراءات الإسرائيلية التي أعاققت فرص نموه وتطوره، وبالذات عدم منح تراخيص للمستثمرين الفلسطينيين لبناء فنادق جديدة، أو توسيع القائم منها، وفرض ضرائب تعسفية على الفنادق الفلسطينية في شرقي القدس كضريبة الأرنونا وغيرها، واستثناء الاستثمارات الفندقية الفلسطينية في القدس الشرقية من الحوافز والمنح التي تقدمها إسرائيل للاستثمارات الفندقية الإسرائيلية، إضافة

إلى الافتقار لمصادر التمويل، وتدني القدرات الإدارية والتسويقية وغيرها. وقد أدى ذلك كله إلى انخفاض عدد الفنادق في الضفة الغربية (بما فيها القدس) وقطاع غزة من 69 فندقاً العام 1970 ليصل تدريجياً إلى 50 فندقاً العام 1987 وانخفضت نسبة الإشغال فيها، في المتوسط، من 27% إلى أقل من 15% خلال تلك الفترة. وبحلول العام 1991، وصل عدد الفنادق في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، إلى 46 فندقاً، وفي قطاع غزة إلى فندقين (مكحول وجعفري 2003، World Bank, 1993, vol.3, p. 44).

كما تعرضت بقية الأنشطة السياحية لصعوبات مماثلة أثرت على تطورها ومساهمتها في تنمية هذا القطاع الحيوي. فقد انخفض عدد الأدلاء السياحيين من 206 أدلاء العام 1967 إلى 70 دليلاً العام 1992، وانخفض عدد وكلاء السفر والسياحة من 47 مكتباً إلى 36 مكتباً خلال الفترة نفسها بسبب متطلبات الترخيص والكفالات المالية وغيرها (البنك الدولي، المرجع السابق). كما عانى قطاع النقل السياحي الداخلي صعوبات كثيرة بسبب المنافسة الإسرائيلية والإجراءات والقيود التي كان يتعرض لها، وقد أصبح جزء كبير من الحافلات الفلسطينية السياحية بحالة رديئة، واضطرت بعض مكاتب السياحة العربية إلى تقليص أسطولها من الباصات بسبب مشاكل السيولة المالية التي تعاني منها.

2-1-6 قطاع النقل والمواصلات

تعرض قطاع النقل والمواصلات، أيضاً، لتشوهات عدة، فقد فرضت إسرائيل قيوداً مشددة على منح الرخص لسائقي النقل العمومي من باصات وتاكسيات وشاحنات وغيرها، ما أدى إلى تراجع هذا النشاط. كما أدت حالة الطرق السيئة إلى ارتفاع تكاليف الشحن والنقل والمواصلات، وأدت الضرائب المرتفعة، وتساعد أسعار قطع الغيار، وعدم توفر التمويل اللازم، وغيرها من العوائق إلى انخفاض عدد وسائل النقل والمواصلات، وبخاصة الباصات والشاحنات، العاملة في الأراضي الفلسطينية، وإلى استهلاكها وتقادمها خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية (World Bank, 1993, vol. 5, pp. 72-75).

كما فرضت إسرائيل قيوداً صارمة على حركة النقل الفلسطينية التي اقتصررت على السماح للشاحنات الخضراء بتصدير السلع إلى الأردن، دون السماح باستخدامها في الاستيراد السلعي، ودون السماح لأية وسائل نقل فلسطينية أخرى لنقل المسافرين أو السلع، سواء إلى الأردن أم إلى مصر. وقد أدت تلك الإجراءات إلى إضعاف مساهمة هذا القطاع في الصادرات الخدمية من جهة، وازدياد الاعتماد على استيراد خدمات هذا القطاع من جهة أخرى، الأمر الذي أظهر عدم قدرة المقبوضات الفلسطينية من هذا القطاع على تغطية المدفوعات منه بأكثر من 60% (الجعفري والعارضة، 2002a).

كما احتكرت إسرائيل تزويد المناطق الفلسطينية بخدمات الاتصالات التي كانت تخضع خلال فترة الاحتلال مباشرة للحكم العسكري الإسرائيلي. وقد ظلت شبكة الاتصالات في المناطق الفلسطينية جزءاً من شبكة الاتصالات الإسرائيلية، ما أدى إلى تراجع مستوى الخدمات المقدمة من جهة، وانخفاض حجم الخدمات المعروضة لجمهور المستفيدين من جهة أخرى.

2-1-7 القطاع المالي

أما بالنسبة للقطاع المالي، فقد تعرض لعراقيل وصعوبات بالغة منذ اليوم الأول للاحتلال الإسرائيلي العام 1967. فقد أصدرت السلطات الإسرائيلية، بعد الاحتلال مباشرة، الأمر العسكري رقم 7، والذي أغلقت بموجبه جميع البنوك العربية والأجنبية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وجمّدت حساباتها، وحوّلت الأرصدة النقدية فيها إلى البنك المركزي الإسرائيلي كحسابات ودائع بأسماء البنوك. وبالمقابل، منحت البنوك الإسرائيلية تراخيص للعمل في الأراضي الفلسطينية، فارتفع عدد فروعها حتى وصل إلى 31 فرعاً العام 1984 (بعضها يخدم احتياجات المستوطنين فقط). ولكن هذه البنوك وفروعها لم تمنح سوى القليل جداً من القروض للفلسطينيين، وبالتالي لم يعد للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، من الناحية العملية، نظام مصرفي خاص بهم (World Bank, 1993, vol. 3 p. 72). واستمر الحال كذلك حتى العام 1981، حين كسب بنك

فلسطين في غزة قضية أمام المحاكم الإسرائيلية لإعادة فتح فرعه في غزة. وفي العام 1986، أعيد افتتاح فرع بنك القاهرة-عمان في نابلس. ومع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في أواخر الثمانينيات، أجبرت المصارف الإسرائيلية على إغلاق فروعها في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومع نهاية العام 1989، أصبح لبنك القاهرة-عمان أربعة فروع في الضفة الغربية، ولبنك فلسطين فرعان في القطاع. وشهدت الفترة بين عقد مؤتمر السلام في الشرق الأوسط في مدريد في تشرين الأول 1991، وتوقيع إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية في أيلول 1993 تزايداً في عدد المصارف، إذ تم افتتاح أربعة فروع لبنك القاهرة - عمان في الضفة الغربية، وثلاثة فروع لبنك فلسطين في قطاع غزة، ليلعب بذلك حجم القطاع المصرفي في الضفة الغربية وقطاع غزة 13 فرعاً مع نهاية العام 1993 (مكحول وجعفري، 2003).

وقد أدى عدم وجود نظام مصرفي حقيقي في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى حرمان الاقتصاد الفلسطيني من القروض والتسهيلات البنكية والائتمانية اللازمة للاستثمار، ما أدى إلى عدم تطور القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة التي ظلت تعتمد على التمويل الذاتي والعائلي، وعضواً عن ذلك، تم التوجه إلى الاستثمار في القطاعات غير المنتجة، وبخاصة العقارات والأراضي، وإلى تحويل نسبة مهمة من المدخرات المحلية إلى خارج الأراضي الفلسطينية، وبخاصة إلى الضفة الشرقية. كما أدى غياب نظام مصرفي إلى حرمان الأراضي الفلسطينية من فرص العمل الكثيرة التي يمكن أن يوفرها هذا القطاع في الأراضي الفلسطينية، وبخاصة لخريجي الجامعات من الفلسطينيين. ومن الواضح أن ذلك كله يصب في مصلحة الاقتصاد الإسرائيلي الذي يستفيد من التدفقات المالية الكبيرة من الضفة الغربية وقطاع غزة في السوق النقدية الإسرائيلية، ويزيد تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي.

2-2 تشوهات سوق العمل

ارتفع عدد العاملين الفلسطينيين داخل إسرائيل بشكل مطرد بعد أن فتحت أمامهم سوق العمل الإسرائيلية منذ حزيران 1967، حيث ساهمت الأجور المرتفعة في سوق العمل الإسرائيلية في اجتذاب أعداد متزايدة من هؤلاء العمال، وبخاصة العمال غير المهرة، للعمل في قطاعات البناء والزراعة والخدمات داخل إسرائيل وفي المستوطنات. وكما يتضح من جدول 3، فقد ارتفع عدد العاملين الفلسطينيين داخل إسرائيل من حوالي 20 ألف عامل سنة 1970 (يمثلون حوالي 12% من إجمالي القوة العاملة الفلسطينية) إلى حوالي 110 آلاف عامل سنة 1988 (يمثلون حوالي 39% من القوة العاملة الفلسطينية) حسب الإحصاءات الرسمية الإسرائيلية.² كما زادت مساهمة صافي الدخل من الخارج، وبصورة خاصة دخل العاملين في إسرائيل، من أقل من 7 ملايين دولار العام 1970 إلى أكثر من 750 مليون دولار العام 1990، الأمر الذي انعكس على اتساع الفجوة بين الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي (World Bank, 1993, vol.2: p.144).

وقد أدى ذلك إلى تشوهات في مستويات الأجور في الأراضي الفلسطينية. فقد أدى استيعاب جزء كبير من الأيدي العاملة الفلسطينية داخل إسرائيل إلى نقص في عرض العمالة في السوق المحلية، وبالتالي إلى ارتفاع الأجور المحلية دون أن يصحب ذلك زيادة في الإنتاجية. وقد نجمت عن ذلك زيادة في تكلفة المنتجات الفلسطينية، وبالتالي فقدان القدرة التنافسية لتلك المنتجات، ما أدى إلى تدهور مستوى الأرباح وتناقص حجم الإنتاج الزراعي والصناعي في فلسطين. كما ساهم ذلك في تشجيع العمالة غير الماهرة التي تتناسب مع احتياجات سوق العمل الإسرائيلية، وأدى بالتالي إلى انخفاض المستوى المهني للقوة العاملة الفلسطينية.

² لا تشمل الإحصاءات الإسرائيلية العمال الفلسطينيين من القدس الشرقية (ويقدر عددهم بحوالي 20 ألف عامل العام 1991)، وكذلك العاملين بدون تصاريح (ويقدر عددهم بحوالي 20-25 ألف العام 1991)، وبذلك يصل عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل إلى حوالي 150 ألف عامل.

من ناحية ثانية، أدت زيادة الدخل المتأتي من أجور العمال في إسرائيل إلى تفكيك العلاقة بين الإنتاج والدخل في الأراضي الفلسطينية³. فقد أدت تلك الزيادة في الدخل إلى زيادة الطلب العام في الاقتصاد دون أن تصاحب ذلك زيادة موازية في الإنتاج، ما نجم عنه زيادة في استيراد السلع التي يمكن تداولها دولياً، وارتفاع في أسعار السلع غير القابلة للتداول nontradable goods. وقد أدى ذلك بدوره إلى انكماش في إنتاج السلع التي يمكن تداولها دولياً (السلع الزراعية والصناعية) وتوسع في إنتاج السلع غير المتداولة دولياً (التشييد والبناء والخدمات)، ما انعكس على تراجع دور قطاعي الزراعة والصناعة داخل الاقتصاد الفلسطيني (النقيب وعطياني، 2002a).

من ناحية أخرى، فقد أدى التدهور الذي أصاب القطاعات الإنتاجية، وبخاصة الزراعة والصناعة، نتيجة السياسات والممارسات الإسرائيلية إلى تقليص القدرة الاستيعابية والتشغيلية لهذه القطاعات، وبالتالي تقليص قدرة الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام على توليد فرص عمل جديدة لاستيعاب الأيدي العاملة التي يتم تسريحها، ناهيك عن الأيدي العاملة التي تدخل سوق العمل للمرة الأولى. وقد نجم عن ذلك هجرة أعداد كبيرة من العمال الفلسطينيين إلى الخارج، وبخاصة إلى دول الخليج النفطية. وعلى الرغم من أن ذلك قد ساهم بمعالجة مشكلة البطالة في المدى القصير، فإن تأثيره على التنمية المستدامة في المدى البعيد كان سلبياً، وبخاصة أن الهجرة كانت انتقائية، حيث كان معظم المهاجرين من الذكور الشباب في فئات العمر الوسطى، ومن ذوي الكفاءات العالية والمؤهلات الجامعية الرفيعة، مقارنة بالعاملين داخل إسرائيل، والذين كانوا في معظمهم من العمال غير المهرة، وبخاصة في قطاعي الزراعة والإنشاءات⁴.

³ حوالي دخل ثلث القوى العاملة الفلسطينية يتأتى من العمل داخل إسرائيل.

⁴ يشير البنك الدولي إلى أن غالبية العاملين في إسرائيل أثناء فترة الاحتلال كانوا من العمال غير المهرة، وأن نسبة ضئيلة لا تتعدى 2% من العمالة الماهرة كانت تعمل داخل إسرائيل خلال تلك الفترة (World Bank, 1993, vol. 1, p. 5 and also vol. 2, p. 26). كما يشير أبو شكر إلى أن العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلية تميزت بانخفاض مستوى التعليم والمهارة (أبو شكر، 1998، ص 112 و 122) وحتى بالنسبة للعمالة الماهرة، فلم تكن تعمل في إسرائيل ضمن التخصصات التي تأهلت لها وقبيلت بالعمل هناك لعدم توفر فرص عمل مناسبة لها في الضفة الغربية أو قطاع غزة (المصدر السابق، ص 120). أنظر أيضاً، فرسخ (1999) ص 5.

2-3 تشوهات العلاقات الاقتصادية الخارجية

لعل أخطر التشوهات التي نجمت عن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية يتمثل في التحوّل الذي طرأ على العلاقات الاقتصادية الفلسطينية مع العالم الخارجي، وبخاصة مع العالمين العربي والإسلامي من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى. وقد انعكس هذا التشوه بشكل واضح في العلاقات التجارية، حيث قفزت الواردات من إسرائيل من لا شيء قبل حزيران 1967 إلى حوالي 960 مليون دولار العام 1987، ثم انخفضت إلى أقل من 600 مليون دولار العام 1988، وحوالي 515 مليون دولار العام 1989 نتيجة للإجراءات الإسرائيلية التي أعقبت الانتفاضة، ثم عادت وارتفعت لتصل إلى أكثر من 1100 مليون دولار العام 1992، كما يتضح من جدول 4. وبالمقابل، لم تزد الواردات من الأردن على 6 ملايين دولار العام 1968 ارتفعت إلى 9.5 مليون دولار العام 1992، ومن بقية أنحاء العالم على 12 مليون دولار ارتفعت إلى أقل من 120 مليون دولار خلال الفترة نفسها. أي أن الواردات الفلسطينية من إسرائيل كانت تمثل حوالي 90% من إجمالي الواردات الفلسطينية. أما بالنسبة للصادرات، فقد ارتفعت من حوالي 15 مليون دولار العام 1970 إلى حوالي 300 مليون دولار العام 1987، ثم انخفضت أثناء الانتفاضة بسبب القيود الإسرائيلية لتصل إلى أقل من النصف العام 1988، ولكنها ارتفعت لتصل إلى حوالي 250 مليون دولار العام 1992. وبالمقابل، لم تزد الصادرات إلى الأردن والعالم الخارجي عن 40 مليون دولار و5 ملايين دولار، على التوالي، العام 1992، ما يعني أن الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل تزيد على ثلاثة أرباع إجمالي الصادرات الفلسطينية، حسب تقديرات البنك الدولي (World Bank, 1993, vol.2: p.160). وتمثل المنتجات الصناعية الفلسطينية التي كانت تتم ضمن ترتيبات التعاقد من الباطن، وبخاصة الملابس والجلود والأحذية، جزءاً كبيراً من الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل. وقد نجم هذا التشوه في العلاقات التجارية الفلسطينية الخارجية بشكل رئيسي عن القيود والعراقيل التي كانت تضعها إسرائيل أمام حركة البضائع بين الأراضي الفلسطينية والعالم الخارجي، باستثناء إسرائيل، تحت ذرائع أمنية وسياسية مختلفة، كما نجم عن ضعف القطاعات الإنتاجية

الفلسطينية، ما كان يضطر الفلسطينيين إلى اللجوء إلى الاستيراد لسد احتياجاتهم الأساسية والكمالية، وإلى تصدير العمالة إلى إسرائيل والخارج لتمويل تلك الواردات.

وقد انعكس ذلك، أيضاً، على الميزان التجاري الفلسطيني الذي شهد عجزاً متزايداً مع إسرائيل والعالم الخارجي، باستثناء الأردن. فقد بلغ العجز التجاري مع إسرائيل أكثر من 850 مليون دولار العام 1992، تمثل حوالي 77% من الواردات الفلسطينية من إسرائيل، بينما بلغ العجز التجاري مع بقية دول العالم (باستثناء إسرائيل والأردن) أكثر من 110 ملايين دولار خلال العام نفسه، تمثل أكثر من 95% من إجمالي الواردات الفلسطينية من تلك البلدان. وبالمقابل، وعلى الرغم من تقييد التصدير للأردن والدول العربية بفعل تطبيق أحكام المقاطعة العربية لإسرائيل، كان هناك فائض في الميزان التجاري مع الأردن بلغ حوالي 28 مليون دولار العام 1992 نتيجة للقيود التي كانت تفرضها إسرائيل على الواردات من الأردن، وبخاصة عندما تكون تلك الواردات منافسة للصناعة الإسرائيلية (البنك الدولي، المرجع السابق).

وكانت نتيجة ذلك هو الهيمنة الإسرائيلية شبه الكاملة على علاقات الأراضي الفلسطينية مع العالم الخارجي، وبخاصة العلاقات التجارية، ما نجم عنه عدم تمكن الفلسطينيين من الاستفادة من فرص التصدير التي يمكن أن تتاح لهم مع الدول العربية والإسلامية، وعدم إمكانية استيراد المواد الخام والمكائن ومستلزمات الإنتاج الأخرى من المصادر الأقل تكلفة، ما انعكس على تكلفة المنتجات الفلسطينية، وأثر بالتالي سلباً على قدرتها التنافسية، كما زاد من تبعية الاقتصاد الفلسطيني لإسرائيل في توفير الاحتياجات الرئيسية اللازمة له. كما أن زيادة العجز في الميزان التجاري الفلسطيني، والذي كان يتم تمويله بشكل رئيسي من خلال تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، زاد بدوره من تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، ما جعل الأول أكثر عرضة للتقلبات التي يمر بها الاقتصاد الإسرائيلي، وأكثر سهولة على الابتزاز من قبل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة.

2-4 تشوهات الموارد والمرافق العامة

تعرضت الموارد الفلسطينية إلى نهب متواصل من قبل السلطات الإسرائيلية خلال فترة الاحتلال التي أعقبت حرب حزيران 1967. وقد تجلّى هذا النهب في المصادرة المستمرة للأراضي والمياه الفلسطينية بأساليب شتى ولأغراض مختلفة، حيث زادت نسبة الأراضي التي تم الاستيلاء عليها منذ بداية الاحتلال حتى منتصف عام 1991 عن 60% من أراضي الضفة الغربية و40 من المساحة الإجمالية لقطاع غزة (المرافق الاقتصادي، العدد 1، ص 9). كما تشير بعض التقديرات إلى أن الفلسطينيين في الضفة الغربية لا يسمح لهم باستعمال سوى 15% إلى 20% من مصادر مياههم، بينما يستعمل الإسرائيليون في المستوطنات وداخل إسرائيل البقية الباقية من تلك المياه. وفي غزة، أدى الضخ الجائر للمياه بواسطة السلطات الإسرائيلية إلى انخفاض كبير في استهلاك المياه للسكان وإلى زيادة في ملوحة مياه الآبار نتيجة تسرب مياه البحر إليها، ما يهدد مصادر المياه الفلسطينية بأضرار مستديمة (World Bank, 1993, Vol. 5:55).

من ناحية أخرى، يشير النقيب وعطياني (2002a) إلى أن النهب المبرمج والمنظم للموارد المالية الفلسطينية كان يتم عبر ثلاث قنوات رئيسية، هي ضريبة القيمة المضافة المفروضة على البضائع التي يستوردها الفلسطينيون من أو عبر إسرائيل، وضريبة الدخل، وضرائب الضمان الاجتماعي المفروضة على العمال الفلسطينيين الذين يعملون في إسرائيل، وبيع إصدار العملة التي تحصل عليه إسرائيل بحكم فرض عملتها على الاقتصاد الفلسطيني. وتقدر بعض المصادر مجموع ما كانت تحصل عليه إسرائيل عبر هذه القنوات الثلاث ما بين 15% إلى 25% من الناتج القومي الفلسطيني في السنة (النقيب وعطياني، المرجع السابق).

وقد أدى تحويل معظم تلك الموارد إلى الخزينة الإسرائيلية بدلاً من إنفاقها على المرافق والخدمات العامة الفلسطينية إلى إهمال كامل لهذه المرافق والخدمات، وجعل البنى التحتية في الضفة والقطاع في وضع سيئ ومدن مقارنة بأوضاع البنى التحتية في الدول

العربية المجاورة. فقد تدهورت حالة الطرق العامة والزراعية نتيجة إهمالها وعدم صيانتها، ما زاد من تكلفة النقل والمواصلات بشكل كبير. كما وضعت إسرائيل قيوداً على استخدامات المياه، وأهملت صيانة شبكات الكهرباء والصرف الصحي والاتصالات، ما أدى إلى تراجع مستوى الجودة والكفاءة في تلك الخدمات من جهة، وانخفاض حجم الخدمات المعروضة لجمهور المستفيدين من جهة أخرى، وبالتالي إلى زيادة الاعتماد على إسرائيل في الحصول على تلك الخدمات. كما ظلت المؤسسات التعليمية تعاني من الإهمال وعدم تخصيص الموارد اللازمة لها، ما انعكس على سوء أوضاع المباني المدرسية، وعدم توفر المستلزمات والتجهيزات التعليمية من مختبرات وكتب وغيرها، ونقص ملحوظ في عدد ونوعية المدارس المهنية، ومحدودية التخصصات في الجامعات الفلسطينية نظراً لصغر حجمها ومحدودية مواردها، إضافة إلى اختلاف المناهج المدرسية المتبعة في كل من الضفة الغربية (التي تأخذ بالنظام الأردني) وقطاع غزة (التي تأخذ بالنظام المصري). وكذلك الأمر بالنسبة للقطاع الصحي الذي ظل يعاني من عدم قدرته على توفير الخدمات الطبية المناسبة للمواطنين، نظراً لعدم قدرة المستشفيات والمراكز الصحية على استقطاب الكفاءات والمهارات بسبب صغر حجمها وعدم توفر الموارد المالية الكافية لها (World Bank, 1993, v.1, p. 10).

وحسب تقديرات البنك الدولي، فإن الاستثمار العام خلال الفترة 1970-1990 لم يتعد 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو أقل بكثير من نسبة الاستثمار العام إلى الناتج المحلي في العديد من الدول المجاورة، مثل الأردن التي كانت تبلغ فيها تلك النسبة حوالي 9% (World Bank, 1993, vol.1: p. 10). وقد انعكس ذلك بشكل مباشر على نوعية الحياة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعلى القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية، وعلى فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأراضي الفلسطينية في المدى الطويل.

2-5 التشوهات خلال فترة الحكم الذاتي الانتقالي

على الرغم من التفاؤل الذي صاحب انطلاق عملية التسوية وتوقيع اتفاقيات الحكم الذاتي الانتقالي، فإن السياسات والإجراءات الإسرائيلية التعسفية استمرت حتى بعد توقيع تلك الاتفاقيات وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية على أجزاء متفرقة من الضفة الغربية وقطاع غزة واستلامها صلاحيات محدودة ومقيدة في بعض المناطق. فقد ساهمت الثغرات التي تخللت تلك الاتفاقيات في استمرار بل وتعميق التثوهات التي كانت موجودة أصلاً، نظراً لأن صياغة تلك الاتفاقيات تمت بشكل يتفق مع المصالح الإسرائيلية، كما أن تفسيرها وتطبيقها ترك، في معظم الأحيان، لتقدير الجانب الإسرائيلي. فعلى سبيل المثال، تم تأجيل الاتفاق على القضايا المصيرية للشعب الفلسطيني (القدس، والمستوطنات، واللجئين، والمياه، والحدود...) لمفاوضات الحل النهائي، كما تم فرض النظام الجمركي الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني على الرغم من اختلاف مستويات الدخل والنشاط التجاري والاقتصادي بين الاقتصاديين، وتركت الكثير من القضايا المهمة رهناً بالموافقة الإسرائيلية مثل إصدار عملة فلسطينية، أو تحديد عدد العمال الفلسطينيين داخل السوق الإسرائيلية. كما أعطيت للهواجس الأمنية سيطرة كاملة لتبرير عدم تنفيذ أية التزامات يتم الاتفاق عليها أو عرقلة أية محاولة يمكن اتخاذها لتعزيز قدرة الاقتصاد الوطني، أو تقليص تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي. كذلك تم تقسيم المناطق الفلسطينية إلى ثلاث فئات: مناطق ذات سيطرة فلسطينية كاملة (مناطق أ، وتشكل 17.7% من المساحة الإجمالية للضفة الغربية وقطاع غزة)، وأخرى ذات سيطرة مشتركة، أمنية إسرائيلية ومدنية فلسطينية (مناطق ب وتشكل 21.3% من المساحة الإجمالية)، وثالثة ذات سيطرة إسرائيلية كاملة (مناطق ج وتشكل 61% من المساحة الإجمالية)، وهو ما شكل إحدى العقبان الرئيسية أمام تطوير الاقتصاد الفلسطيني (المراقب الاقتصادي- العدد 8).

وخلال ذلك، استمرت إسرائيل في سياسة مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات وشق الطرق الالتفافية ونهب مصادر المياه. كما لجأت إسرائيل منذ آذار 1993 إلى تقييد حركة الفلسطينيين ومنعهم من دخول القدس أو الخط الأخضر بدون تصريح من السلطات الأمنية الإسرائيلية، وتصاعدت سياسة الإغلاق والحصار، حيث ارتفع عدد أيام الإغلاق في الضفة الغربية وقطاع غزة من حوالي 20-25 يوماً العام 1993 إلى أكثر من 130

يوماً خلال العام 1996 قبل أن يتناقص العدد تدريجياً حتى اندلاع انتفاضة الأقصى، كما يتضح من جدول 6.

2-5-1 استمرار التشهوات

أدت السياسات الإسرائيلية المذكورة إلى استمرار التشهوات التي كانت موجودة سابقاً، ولم تتخذ السلطة الوطنية دورها إجراءات كافية لمعالجة تلك التشهوات، ما نجم عنه في بعض الأحيان تكريس وتعميق لتلك التشهوات، بل وظهور تشهوات جديدة. فقد أدى استمرار النهب للمياه والأراضي الفلسطينية، وتكثيف الاستيطان، وتقطيع التواصل الجغرافي بين الأراضي التي لم يتم نهبها، واستمرار تحكم وسيطرة إسرائيل على منح تراخيص البناء في معظم أراضي الضفة والقطاع بعد قيام السلطة الوطنية، إلى تشويه أسعار الأراضي والمياه والموارد الطبيعية، وإلى ارتفاع تكاليف النقل وعدم القدرة على الاستفادة من وفورات الحجم، ما انعكس على القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية. وقد انعكس ذلك على معدلات نمو القطاع الصناعي بشكل عام، وعلى الصناعة التحويلية بشكل خاص،⁵ كما يتضح من جدول 7. فقد حقق القطاع الصناعي نمواً سالباً بلغ حوالي -10.5% خلال العام 1996، بينما تراجعت الصناعة التحويلية بشكل أكثر حدة، حيث بلغ معدل النمو فيها حوالي -11.7% العام 1996، نتيجة لاستمرار وتصاعد الإغلاق والحصار حول المناطق الفلسطينية، وبسبب الجمود في عملية التسوية السياسية، ما أثر سلباً على التوقعات الاقتصادية، وأدى إلى تزايد الشكوك حول مستقبل العملية السلمية. وقد انعكس ذلك، أيضاً، على انخفاض مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي من 22% العام 1994 إلى 19% العام 1996، وتراجعت مساهمة الصناعة التحويلية من 20% إلى 17% خلال الفترة نفسها.⁶ وقد بدأ

⁵ يشمل قطاع الصناعة كل من الصناعة التحويلية، والتعدين واستغلال المحاجر، وإمدادات المياه والكهرباء. ويشكل قطاع الصناعة التحويلية حوالي 90% من النشاط الصناعي من حيث مساهمته في القيمة المضافة، بينما يشكل التعدين واستغلال المحاجر وإمدادات المياه والكهرباء حوالي 10%.

⁶ حسب التقديرات الإسرائيلية، التي كانت المصدر الرئيسي للبيانات حول الاقتصاد الفلسطيني قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، كانت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي لا تتجاوز 8% العام 1994. ولكن هذه النسبة، حسب التقديرات الأولية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الذي تم إنشاؤه بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بلغت حوالي

قطاع الصناعة في التحسن العام 1997 والأعوام التي تليه، قبل اندلاع انتفاضة الأقصى في نهاية أيلول 2000، حيث بلغت معدلات النمو فيه حوالي 13% في العامين 1997 و1998، وحوالي 10% العام 1999، ولكن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي ظلت أقل مما كانت عليه في العامين 1994 و1995 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني).

وعلى الرغم من الزيادة في عدد المؤسسات الصناعية، وعدد العاملين فيها خلال المرحلة الانتقالية التي سبقت انتفاضة الأقصى، فقد ظلت السمة المميزة لتلك المؤسسات هي صغر حجمها بصفة عامة، كما كانت طوال السنوات، بل والعقود الماضية. فقد بلغت نسبة المؤسسات التي يعمل بها أقل من 10 عمال حوالي 92% من إجمالي عدد المؤسسات الصناعية العام 1997، وهي أعلى قليلاً من النسبة التي كانت العام 1994 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1998). ويعكس صغر حجم المؤسسات الصناعية الطابع الحرفي لتلك المؤسسات، وبخاصة أن حوالي ثلث العاملين فيها هم عاملون بدون أجر، أي أنهم أصحاب العمل، أو من أفراد الأسرة. كما أن الغالبية العظمى من تلك المؤسسات كانت عبارة عن مشاريع فردية أو مؤسسات تضامن، بينما لم تحظ الشركات المساهمة العامة سوى بنسبة ضئيلة من عدد المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

من ناحية أخرى، فقد استمرت التشوهات في نمط الإنتاج الزراعي نتيجة استمرار نهب الموارد المائية الفلسطينية خلال الفترة الانتقالية، ما أدى إلى تقلص الاهتمام بإنتاج المحاصيل الزراعية التي تعتمد على المياه، نظراً لعدم توفر هذه المياه أو ارتفاع أسعارها. كما اعتمدت إدارة التجارة والسياسة الزراعية الفلسطينية على السياسات التجارية والاقتصادية الإسرائيلية التي كانت موجهة نحو تحقيق أهداف قامت بصياغتها مديرية الزراعة في الإدارة المدنية الإسرائيلية أثناء فترة الاحتلال خدمة للمصالح الإسرائيلية

22% (أنظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة الحسابات القومية). ويمكن أن تعزى هذه الفروقات الكبيرة بشكل أساسي إلى اختلاف المنهجية الإحصائية المستخدمة في الجهازين المذكورين. فعلى سبيل المثال، كان هناك عدد كبير من المؤسسات والورش الصناعية التي تعمل داخل المناطق السكنية، ولم يكن يتم حصرها ضمن قطاع الصناعة في الإحصاءات الإسرائيلية، بينما يقوم الجهاز المركزي للإحصاء بحصرها وتصنيفها ضمن القطاع الصناعي.

(الجعفري، 2002b). وقد استهدفت تلك السياسات توجيه المزارعين الفلسطينيين نحو إنتاج سلع محددة من الخضراوات مثل البندورة، والخيار، والزهور وغيرها، والتي تعتبر مكملة للزراعة الإسرائيلية. بالمقابل، لم يتم تنفيذ أية سياسة زراعية لإنتاج الأغذية الأساسية مثل اللحوم والحليب والفواكه، الأمر الذي أدى إلى مضاعفة حجم الواردات الفلسطينية من السلع الغذائية والزراعية من سنة إلى أخرى. وكانت الصادرات الزراعية الفلسطينية تصدر إلى أسواق أوروبا الغربية عبر شركة جريسكو الإسرائيلية المتخصصة في تصدير الفواكه والخضراوات والأزهار. وقد تعامل العديد من المزارعين والمصدرين الفلسطينيين مع تلك الشركة لتصدير منتجاتهم إلى أسواق أوروبا الغربية وفق أنظمتها التي تحدد حجم ونوع السلع التي تصدرها من الضفة الغربية وقطاع غزة. وكانت خدمات التصدير من نقل وتخزين تمنح للصادرات الزراعية الإسرائيلية أولاً، الأمر الذي جعل الصادرات الزراعية الفلسطينية إلى أسواق أوروبا الغربية لا تزيد على 2% من مجمل الصادرات الزراعية الكلية من الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك بسبب تأخر شحنها، وعدم توفر خدمات التصدير الأخرى. ولم تساعد الاتفاقية التي عقدت بين السوق الأوروبية، في حينه، والجهات الزراعية الفلسطينية العام 1988 على زيادة التصدير المباشر من المناطق الفلسطينية إلى السوق الأوروبية المشتركة. وقد فرضت إسرائيل، كما هي العادة، العديد من القيود على المنتجات الزراعية، وأهمها القيد الأمني الذي يمنح الجهات الأمنية الإسرائيلية صلاحيات واسعة في مجال فحص البضائع الزراعية التي تتدفق من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى أسواق أوروبا الغربية، وذلك كشرط أساسي لحصولها على خدمات التصدير الإسرائيلية من النقل والشحن والتأمين والتخزين والتبريد (الجعفري، 2002 b).

كما استمرت الترهات في قطاع الإنشاءات بسبب الإجراءات والسياسات الإسرائيلية المجحفة، ومنها سياسة رفض أو تأخير إعطاء رخص البناء للسكان الفلسطينيين، خاصة في القدس الشرقية وضواحيها والمناطق المصنفة "ج"، ما أدى إلى استمرار النقص في مساحة الأرض الملائمة للبناء، وبالتالي ارتفاع تكلفة البناء في المناطق الفلسطينية، إضافة إلى قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلي باتتبع وتكثيف سياسة هدم البيوت بحجة البناء بدون ترخيص، أو ما شابه ذلك من الذرائع. كما استمر النقص

في مصادر وفرص التمويل، وغياب القوانين والتشريعات التي تنظم قطاع الإسكان في فلسطين.

أما قطاع الخدمات، وعلى الرغم من زيادة العاملين فيه من حوالي 98 ألف العام 1994 إلى حوالي 132 ألف العام 2000، فإنه ظل يعاني من مشاكل حادة. فكما يتضح في جدول 8، لا يزال ما يقارب 60% من العاملين في هذا القطاع يعملون في أنشطة التجارة الداخلية (التجزئة والجملة وبيع وصيانة المركبات وبيع الوقود). ويعزى ذلك، وبخاصة التوسع في تجارة التجزئة، إلى زيادة عدد العمال الفلسطينيين الذين توقفوا عن العمل في إسرائيل نتيجة للقيود التي فرضت على حركتهم ومنعتهم من التوجه إلى أماكن عملهم هناك، إضافة إلى أن قطاع تجارة التجزئة لا يتطلب عمالة ماهرة (مكحول وجعفري، 2003). كما أن الصلاحيات التي منحت للجانب الفلسطيني بموجب بروتوكول باريس الاقتصادي لإدارة وإنتاج الخدمات الأخرى مثل السياحة، والتأمين والبنوك، والاتصالات، والكهرباء كانت محدودة للغاية، ولم تسمح للجانب الفلسطيني بإعادة بناء تلك القطاعات بشكل يتناسب مع الاحتياجات الفلسطينية، بل تمت صياغتها وفقاً للسياسات والأهداف الأمنية والاقتصادية الإسرائيلية، في الوقت الذي استمرت فيه القيود والعوائق الإسرائيلية التي تحد من إنتاج خدمات منافسة ومماثلة للخدمات الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية (الجعفري والعارضة، 2002).

ففي قطاع السياحة، وعلى الرغم من التفاؤل الذي أبداه المستثمرون في هذا القطاع مع البدء بعملية التسوية ونهاية الألفية الثانية، فإن السياسات والممارسات الإسرائيلية، وبخاصة الإغلاقات والسيطرة على المعابر وغيرها، حالت دون تطور هذا القطاع بشكل يتناسب مع توقعات المستثمرين. وقد تضاعف عدد الفنادق خلال الفترة 1995-2000 مقارنة بما كان عليه الوضع في بداية التسعينيات، ولكن معظم الفنادق الجديدة تم بناؤها خارج القدس الشرقية التي تعتبر مركز استقطاب رئيسي للسائحين. كما أن الدعم الحكومي الذي كان يتلقاه قطاع السياحة الإسرائيلي انعكس على الميزة التنافسية للخدمات التي يقدمها ذلك القطاع للسائحين الأجانب مقارنة بالقطاع السياحي الفلسطيني،

ما جعل الأخير يعتمد على القطاع السياحي الإسرائيلي في تحويل الطلب الفائض إليه من خلال ترتيبات التعاقد من الباطن (الجعفري والعارضة، 2002). وبالتالي كان معظم السائحين الأجانب يقيمون داخل الفنادق الإسرائيلية، ويتناولون طعامهم في المطاعم الإسرائيلية، ولا تستفيد منهم المواقع السياحية العربية سوى النزر القليل بما لا يتناسب مع التلوث والاهتلاك الذي تتعرض له تلك المواقع. وقد نجم ذلك عن السياسات الإسرائيلية بعدم منح تراخيص لأدلاء سياحيين عرب، وعدم السماح للأدلاء الفلسطينيين بالعمل داخل القدس الشرقية، إضافة إلى حرمان المكاتب السياحية العربية من استقبال الوفود داخل المطارات الإسرائيلية وغير ذلك من السياسات والإجراءات الإسرائيلية.

وفي قطاع النقل، وعلى الرغم من إلغاء السلطة الوطنية للعديد من القيود المتعلقة بمنح الرخص للسائقين، والتوسع في منح التراخيص لوسائل النقل العمومي من تاكسيات ووسائل نقل صغيرة، وتوفير البنوك العاملة في المناطق الفلسطينية التسهيلات اللازمة لتمويل شراء وسائل نقل جديدة لتلبية الطلب المتزايد على خدمات النقل، فإن عدم تطوير شبكة الطرق داخل الضفة الغربية وقطاع غزة، وبينهما وبين الأقطار المجاورة، إضافة إلى الإجراءات الإسرائيلية المتمثلة في التفتيش الأمني والحصول على التصاريح من الجانب الإسرائيلي، أدت إلى ارتفاع تكاليف السفر والشحن والنقل. كما أدت إجراءات الإغلاق الإسرائيلية بين المدن الفلسطينية من جهة، وبينها ومدينة القدس من جهة أخرى، إلى تراجع عدد الباصات العاملة في المناطق الفلسطينية وإلى توقف بعضها عن العمل.

أما بالنسبة للاتصالات الهاتفية، وعلى الرغم من إنشاء شركة الاتصالات الفلسطينية العام 1995، فقد استمر ارتباط شبكات الهاتف الفلسطينية مع شبكات الاتصالات الإسرائيلية في مجال تقديم الخدمات وتقاسم الجباية وفقاً للأسعار التي تحددها شركة بيزك الإسرائيلية. ولا تزال شركة الاتصالات الفلسطينية تقدم خدمات الاتصالات المحلية والوطنية والدولية من خلال المقاسم الإسرائيلية، أما الاتصال مع الدول العربية والإسلامية التي لا تقيم علاقات مع إسرائيل، فأصبح يتم من خلال تمرير المكالمات عبر شركة بيزك وشركة الاتصالات الأردنية لتصل إلى الجهة المقصودة، والعكس بالعكس. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع تكلفة المكالمات الصادرة المستوردة من وإلى المناطق الفلسطينية

من جهة، وانخفاض إيرادات شركة الاتصالات من جهة أخرى (مكحول وجعفري، 2003).

وبالنسبة للهاتف النقال، فقد منحت السلطة الوطنية امتيازاً لشركة جوال الفلسطينية العام 1999 كشركة احتكارية. وكما هو الحال بالنسبة للهاتف الثابت، فقد ارتبطت هذه الشركة مع الشبكة الإسرائيلية من خلال شركة أورانج بصورة قانونية وفق اتفاق رسمي بتمرير الحركة بينها وبين شركة جوال الفلسطينية. وما زالت شركة جوال الفلسطينية تواجه منافسة غير متكافئة مع الشركات الإسرائيلية، وبخاصة أن تلك الشركات قد استكملت توسعة شبكاتها وتطوير الأجهزة والتكنولوجيا المستخدمة في إدارتها، وهو ما يعني قدرة تلك الشركات على تقديم خدمات عالية الجودة وبأسعار منخفضة، بينما لا تزال شركة جوال الفلسطينية غير قادرة على تطوير الشبكة التي أصبحت تحمل عدداً كبيراً من المشتركين يفوق السعة الممكنة لها، كما أنها غير قادرة على منافسة الشركات الإسرائيلية التي تقوم من حين لآخر بعرض العديد من الرزم التسويقية، والخدمات الإضافية، والجودة العالية، والأسعار المنخفضة (مكحول وجعفري، 2003).

أما بالنسبة للقطاع المالي، فقد حدث تطورٌ كبيرٌ في حجم الجهاز المصرفي في المناطق الفلسطينية خلال الفترة 1994-1999، وبخاصة من حيث عدد المصارف العاملة، وفروعها، وحجم ونوعية خدمات الوساطة المالية بشكل عام، والائتمان على وجه الخصوص. فبعد تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية العام 1994، ارتفع عدد البنوك العربية في الأراضي الفلسطينية ليصل العام 2000 إلى 23 بنكاً لها 125 فرعاً. ولكن الجهاز المصرفي الفلسطيني ظل يعاني من مشاكل كثيرة، من أهمها تدني نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع، وارتفاع الأهمية النسبية لفروع المصارف الأردنية في الجهاز المصرفي الفلسطيني، وارتفاع أرصدة البنوك الفلسطينية في الخارج، وانتشار خدمات مصرفية عالية الخطورة، مثل السحب على المكشوف في الحسابات الجارية، واستخدام الشيكات تحت التحصيل كأداة ضمان، وتركيز الخدمات المصرفية على الائتمان قصير ومتوسط الأجل، وتوجيه هذه معظم التسهيلات البنكية لخدمة القطاع

التجاري بشكل رئيسي، مع إهمال شبه كامل للقطاعات الإنتاجية، إضافة إلى الضعف الكبير في مستوى مهنة المحاسبة والتدقيق الخارجي لمراقبة أعمال البنوك، ونقص الخبرات والكفاءات البنكية في الأراضي الفلسطينية.

أما قطاع التأمين، فعلى الرغم من ارتفاع عدد شركات التأمين من شركة واحدة قبل العام 1992 إلى تسع شركات العام 2000، فإن سوق التأمين في المناطق الفلسطينية اتسم بصغر حجمه نسبياً، وضعف ثقافة التأمين بين الأفراد والمؤسسات الفلسطينية، لدرجة أن التأمين الإلزامي على المركبات ظل يشكل حوالي 85% من عمل شركات التأمين العاملة في المناطق الفلسطينية. وحتى قبل اندلاع انتفاضة الأقصى، كانت شركات التأمين الفلسطينية تعاني من مشكلات جوهرية عدة، انعكست سلبياً على مستوى الخدمات التي تقدمها وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه المؤمنین. وقد نجم بعض هذه المشاكل عن ممارسات شركات التأمين نفسها، وبعضها الآخر عن أداء الأجهزة الحكومية، وبخاصة مراقب شركات التأمين، والشرطة، والأجهزة القضائية، ووزارتي الصحة والعمل، ومنها ما يعزى لممارسات الأفراد والمحامين والأطباء (مكحول وجعفري، 2003).

وفي قطاع التعليم، زاد عدد المؤسسات التعليمية التي يشرف عليها القطاع العام. ولكن نسبة الارتفاع في أعداد الطلبة الملتحقين في نظام التعليم الإلزامي في تلك المؤسسات كانت أكبر من نسبة الارتفاع في أعداد المؤسسات التعليمية، ما أدى إلى زيادة الكثافة الصفية في المؤسسات التعليمية، وإلى استمرار العمل بنظام الفترتين، الصباحي والمسائي، في العديد من المدارس. ويأتي الإنفاق الاستثماري لبناء المدارس بالكامل من الجهات المانحة، ولا ترصد له السلطة الوطنية أية مخصصات في الموازنة العامة. كما أن الارتفاع في عدد المؤسسات والطلبة لم يرافقه زيادة مماثلة في الإنفاق العام الجاري على قطاع التعليم، ما حدّ من إمكانية استبدال المعلمين الذين لا يحملون مؤهلات علمية مناسبة، وقَلص خلق فرص عمل للخريجين الجدد، وحال دون الارتقاء بجودة النظام التعليمي الإلزامي. أما بالنسبة للتعليم العالي، فقد ارتفع عدد الجامعات الفلسطينية ليصل إلى إحدى عشرة جامعة العام 2000، وتضاعف عدد الطلبة الملتحقين بها خلال الفترة

1995-2000، بينما لم يرتفع عدد العاملين في تلك الجامعات من أعضاء هيئة تدريس وإداريين إلا بنسبة بسيطة (12%). وقد ظلت الجامعات الفلسطينية تعاني من مشكلات عدة، من أهمها استمرار، بل وتزايد، العجز في الموازنات الجارية لتلك الجامعات، والذي انعكس على تندي جودة البرامج الأكاديمية، ونقص الكتب في المكتبات والأجهزة في المختبرات، وإلى عدم التمكن من دفع رواتب أعضاء هيئة التدريس والعاملين فيها. كما ظلت الجامعات الفلسطينية تعاني من عدم التوازن في عدد الملتحقين بالبرامج الجامعية، حيث تستحوذ كليات الآداب والعلوم الإنسانية على أكثر من 70% من الطلبة الملتحقين بها، بينما تتوزع النسبة الباقية على كليات العلوم التطبيقية والهندسة والعلوم الصحية، ما انعكس ذلك على عدم الموازنة بين تخصصات الخريجين وبين احتياجات سوق العمل (مكحول وجعفري، 2003).

كما ظل القطاع الصحي يعاني بدوره من مشاكل حادة، أهمها انخفاض نسبة الأطباء المسجلين إلى عدد السكان مقارنة مع الدول المجاورة، وانخفاض الطلب على الخدمات الصحية المحلية، وزيادة الطلب المحلي على الخدمات الصحية في الخارج، وبخاصة في الأردن ومصر وإسرائيل، بسبب عدم توفر العديد من الخدمات العلاجية المتخصصة في المستشفيات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة (المراقب الاجتماعي، 2002). وبالرغم من الزيادة التي حدثت في عدد الأسرة في المستشفيات الفلسطينية الحكومية، فإن ذلك لا يعكس تطوراً جوهرياً في نوعية الخدمات الصحية المتوفرة في تلك المستشفيات، حيث لم ترافق ذلك زيادة في الإنفاق على الأجهزة والمعدات. وقد أدى هذا الوضع إلى قيام القطاع الخاص بأخذ زمام المبادرة لتوفير الخدمات الصحية والعلاجية من خلال إقامة المستشفيات الخاصة، والمراكز الصحية التخصصية، وقد نشأ عن ذلك ارتفاع كلفة الإنفاق على الخدمات الصحية (مكحول وجعفري، 2003).

أما بالنسبة للتشوهات في سوق العمل، فقد استمرت وتفاقت نتيجة زيادة الاعتماد على سوق العمل الإسرائيلية في استيعاب أعداد كبيرة من قوة العمل الفلسطينية

خلال المرحلة الانتقالية. وعلى الرغم من التذبذب الناجم عن سياسة الإغلاق والحصار الإسرائيلية، فإن عدد العاملين داخل إسرائيل والمستوطنات تجاوز مائة ألف عامل ابتداء من العام 1998، ووصل إلى حوالي 146 ألف عامل (يمثلون أكثر من 22% من العدد الإجمالي للعاملين الفلسطينيين) في الربع الثالث من العام 2000، أي قبيل اندلاع انتفاضة الأقصى المباركة، كما يتضح من جدول 9. وقد انعكس ذلك على استمرار التشوّهات في الأجور وفي أسعار السلع والخدمات، وبالتالي على هيكل القطاعات الاقتصادية المختلفة كما أشرنا في الجزء السابق.

وفي مجال العلاقات الاقتصادية الخارجية، وعلى الرغم من اتفاقيات المرحلة الانتقالية الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل (وبخاصة بروتوكول باريس) والتي تسمح باستيراد كميات وأنواع محدودة من سلع معينة من الأردن ومصر، وفق ترتيبات وتعريفات جمركية محددة، فإن تلك الاتفاقيات لم تسهم في إزالة التشوّهات في العلاقات الاقتصادية بين فلسطين وبقية أنحاء العالم الخارجي، حيث تمت صياغة تلك الاتفاقيات ليس بناء على المصلحة الوطنية الفلسطينية، وإنما وفق مصالح إسرائيلية سياسية واقتصادية استراتيجية، بعضها كان واضحاً، والبعض الآخر كان مخفياً، وبخاصة ما يتعلق باستمرار السيطرة على الاقتصاد الفلسطيني في المدى البعيد. وعلى الرغم من توقيع السلطة الوطنية الفلسطينية لعدد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية مع عدد من الدول العربية والأجنبية، فإن الممارسات الإسرائيلية (وبخاصة سيطرة إسرائيل على المعابر، وتحكمها بحركة السلع عبرها) والمصالح الشخصية لبعض الأطراف (والتي سيتم الحديث عنها بعد قليل) حرمت الاقتصاد الفلسطيني من الاستفادة من تلك الاتفاقيات، وساهمت في استمرار وتعميق النمط التجاري الذي كان سائداً أثناء الاحتلال. فقد ارتفعت نسبة الصادرات السلعية الفلسطينية إلى إسرائيل لتصل إلى حوالي 94% من إجمالي الصادرات السلعية الفلسطينية خلال الفترة 1995-2000، في حين بقي متوسط حصة الأردن منها حوالي 3.5% وبقية أنحاء العالم أقل من 2.5%. وبالمقابل، كانت حصة إسرائيل من إجمالي الواردات السلعية الفلسطينية ما متوسطه 75% خلال الفترة نفسها (المراقب الاقتصادي، العدد 8، ص 127). وقد أصبح العجز في الميزان التجاري

الفلسطيني، وبخاصة مع إسرائيل، من أهم الاختلالات والتشوهات التي عاني منها الاقتصاد الفلسطيني، وبخاصة أن معظم الواردات عبارة عن سلع وخدمات استهلاكية وليس سلعاً وخدمات وسيطة أو رأسمالية (المرجع السابق)، كما أن تمويل هذا العجز كان يتم من خلال تصدير العمالة إلى إسرائيل، وليس من خلال تصدير السلع والخدمات، ما يعني زيادة الاعتماد والتبعية لإسرائيل.

أما بالنسبة لتشوهات الموارد والمرافق العامة، فقد استمرت عمليات مصادرة الأراضي ونهب المياه الفلسطينية بشكل مستمر ومتواصل، بل إن النشاط الاستيطاني قد تصاعد منذ توقيع اتفاقية أوسلو حيث زادت مساحة الأراضي المصادرة منذ توقيع إعلان المبادئ وحتى نهاية العام 2000 عن 420 ألف دونم، كما يتضح من جدول 5، وتضاعف عدد المستوطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة منذ العام 1992 حتى نهاية العام 2000 (المراقب الاقتصادي، العدد 8). من ناحية أخرى، فقد استمر التسرب المالي للخرزينة الإسرائيلية خلال فترة الحكم الذاتي، سواء بالنسبة للضرائب التي يدفعها الفلسطينيون على المستوردات بواسطة تجار إسرائيليين أو مستحقات العاملين الفلسطينيين داخل إسرائيل، أو ريع إصدار العملة الذي ظل يذهب إلى إسرائيل. ويشكل ما تحولته إسرائيل إلى السلطة الوطنية من مستحقات الضرائب جزءاً أساسياً من الموازنة العامة للسلطة (حوالي 60%)، ما يشجع إسرائيل على استخدامه بشكل مستمر في عملية الابتزاز السياسي التي تمارسها ضد السلطة الوطنية الفلسطينية لتحقيق أهداف سياسية مختلفة، كما حدث عندما توقفت إسرائيل عن دفع معظم تلك المستحقات منذ بدء انتفاضة الأقصى.

من ناحية أخرى، فقد قامت السلطة الوطنية بتركيز جهود واضحة لإعادة تأهيل البنية التحتية من خلال توجيه نسبة كبيرة من مساعدات الدول المانحة إلى هذا القطاع، حيث وصل المجموع الإجمالي للإنفاق على البنية التحتية منذ العام 1994 وحتى نهاية العام 2000 حوالي 750 مليون دولار (المراقب الاقتصادي، العدد 8، ص 24). كما أشركت السلطة الوطنية القطاع الخاص الفلسطيني في استثمارات البنية التحتية، وبخاصة

في مجال الاتصالات والطاقة، ما ساهم في إصلاح جزء من التشوهات التي أصابت هذا القطاع، قبل أن تقوم إسرائيل بتدمير قسم كبير من تلك البنية التحتية في عدوانها لإنهاء انتفاضة الأقصى.

2-5-2 تشوهات جديدة

وأخيراً، فقد برز خلال الفترة الانتقالية نوع جديد من التشوهات، وهو ما أطلق عليه النقيب وعطياني (2002a) "تشويه مصالح الفئات والأشخاص". فقد خلق الاحتلال مصالح لفئات معينة ترتبط مصالحها بالاقتصاد الإسرائيلي، وبخاصة التجار الذين يستوردون من أو يصدرون إلى إسرائيل، وأصحاب المشاغل والمصانع الذين يعملون بالتعاقد من الباطن مع مؤسسات إسرائيلية، والعمال الذين يعملون في إسرائيل أو المستوطنات اليهودية المقامة في الأراضي الفلسطينية. ويشير النقيب وعطياني إلى أن ارتباط هذه الفئات بالاقتصاد الإسرائيلي كان - قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية - ينبع من حاجة اقتصادية ملحة، دون أن يظهر لها أي تعبير سياسي مناهض للمشروع الوطني بالتححرر والاستقلال، كما تبين من سلوك تلك الفئات أثناء الانتفاضة الأولى. ولكن الوضع اختلف بعد قيام الحكم الذاتي المحدود، إذ نشأت مصالح فلسطينية مرتبطة مع إسرائيل ليس بدافع الحاجة الاقتصادية الملحة، وإنما كتعبير سياسي حول مستقبل العلاقة بين إسرائيل والفلسطينيين. وقد تم فتح قنوات عدة لتشجيع التعاون الاقتصادي بين الطرفين، بما في ذلك تأسيس استثمارات ومشاريع مشتركة، وإنشاء مؤسسات احتكارية فلسطينية ارتبطت مصالحها مع مؤسسات اقتصادية إسرائيلية لاستيراد بعض السلع الأساسية مثل الإسمنت والوقود وغيرها، ومنح وكالات تجارية إسرائيلية لأشخاص يرتبطون بأجهزة السلطة الوطنية، وتشجيع وتمويل مؤسسات بحثية وأكاديمية للتركيز على مشاريع التعاون الاقتصادي بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي والترويج لذلك كحل أمثل لمستقبل الاقتصاد الفلسطيني، وغير ذلك من الأنشطة المشابهة.

ويربط النقيب وعطياني (المرجع السابق، ص 16) هذه التشوهات بمفهوم التبعية للماضي path dependence، والذي يعني أن ما يحدث في الحاضر والمستقبل يظل أسير ما حدث في الماضي، حتى يتم تفكيك علاقات القوة التي نسجها الاستعمار خلال الفترة الاستعمارية. ويوضح النقيب وعطياني ذلك بالإشارة إلى أن الاستعمار يحدث تشوهات كبيرة في اقتصاد المستعمرات لتحقيق أعظم المكاسب له، وينجم عن ذلك وقف التطور الطبيعي نحو التصنيع في البلدان المستعمرة (بفتح الميم) وتوجيه كل أوجه النشاط الاقتصادي لإنتاج المواد الخام التي تستعملها مصانع البلد المستعمر (بكسر الميم)، وتحويل المستعمرات إلى سوق رئيسية لاستهلاك السلع الصناعية التي تنتجها مصانع البلد المستعمر (بكسر الميم). ويتم ذلك عبر تكريس أوضاع طبقية داخل البلد المستعمر (بفتح الميم) ترتبط بالمصالح الاستعمارية. ولا تزول هذه العلاقات بزوال الاستعمار، بل تبقى بعده، وبذلك تستمر أنماط الإنتاج والتوزيع والتجارة الاستعمارية في العهد الوطني، وتؤثر بشكل سلبي على عملية التنمية والتطور.

كما ظهرت خلال الفترة الانتقالية تشوهات جديدة في العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص نتيجة الممارسات التي قامت بها السلطة الوطنية الفلسطينية خلال تلك الفترة. فعلى الرغم من الموقف الرسمي والمعلن للسلطة الوطنية بتبني استراتيجية تقوم على أساس اقتصاد السوق وقيام علاقات تكاملية بين القطاعين العام والخاص، فإن الكثير من ممارساتها التجارية والاقتصادية أظهرت غير ذلك، ما نجم عنه وجود علاقة تنافسية بين السلطة الوطنية والقطاع الخاص أدت إلى كثير من التذمر والاستياء بين مستثمري هذا القطاع نتيجة حرمان مؤسساته من بعض الفرص الاستثمارية المجزية، كما أدت إلى اتهام السلطة الوطنية بالفساد والمحسوبية والمحاباة، ما أضعف البيئة الاستثمارية في الأراضي الفلسطينية. ويشير مكحول (2002) إلى ثلاثة أشكال للممارسات التجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية، أهمها الاحتكارات العامة والتي تشمل احتكار استيراد الإسمنت ومشتقات النفط والتبغ. وتبرر السلطة الوطنية تلك الاحتكارات العامة بأنها للمحافظة على العائدات الضريبية لخزينة السلطة الوطنية وتقادي التسرب المالي للخزينة الإسرائيلية من خلال آلية المقاصة التي فرضها بروتوكول باريس. أما الشكل الثاني لتدخل

السلطة الوطنية في آلية السوق، فيتمثل في استثمارات في شركات القطاع الخاص من خلال الشركة الفلسطينية للخدمات التجارية، والتي تعود ملكيتها بالكامل للسلطة الوطنية الفلسطينية، وقدرت ممتلكاتها في نهاية 1999 بحوالي 345 مليون دولار، منها حوالي 292 مليون دولار على شكل أسهم ملكية. وقد سجلت الشركة أرباحاً صافية بحوالي 77 مليون دولار. ومن أهم استثمارات الشركة المذكورة مساهمتها في شركة المنتج السياحي في أريحا، وشركة الإسمنت، وجوال فلسطين، وشركة الاتصالات الفلسطينية، حيث تمثل مساهمة الشركة الفلسطينية للخدمات التجارية في هذه الشركات الأربع حوالي نصف ممتلكات الشركة (السلطة الوطنية الفلسطينية، 2000). ويؤخذ على هذه المساهمات أنها تضع السلطة الوطنية كمنافس للقطاع الخاص في توريد السلع والخدمات التي يمكن لهذا الأخير القيام بها، وأن أرباحها لا تصب في خزانة وزارة المالية، ما فتح الباب واسعاً أمام إثارة الشكوك والانتقادات لهذه الاستثمارات وآلية إدارتها، واتخاذ القرارات المتعلقة فيها والامتيازات الإضافية التي قد تحصل عليها المشاريع التي تشارك فيها السلطة الوطنية دون حق. وقد تعهدت السلطة الوطنية أكثر من مرة بخصخصة تلك الأنشطة، وقررت، مؤخراً، تأسيس صندوق الاستثمار الفلسطيني سنة 2000 ليحل محل الشركة الفلسطينية للخدمات التجارية في إدارة ممتلكات واستثمارات السلطة الوطنية. غير أن السلطة الوطنية ماطلت في ذلك إلى أن اضطرت، مؤخراً، تحت وطأة الضغوط الدولية والمحلية، إلى تبني برنامج للإصلاح المالي، أخذ على عاتقه تقييم استثمارات السلطة والإعلان عنها في منتصف شهر شباط العام 2003 بشفافية تامة، وتحويل نتائج أعمالها للخزينة العامة. أما الشكل الثالث لتدخل السلطة الوطنية في آلية السوق، فيتمثل في منح الاحتكارات والامتيازات الخاصة لبعض المؤسسات والأفراد، وبخاصة في قطاع البنية التحتية، مثل الاتصالات، والكهرباء، وتطوير المدن الصناعية، على أسس غير تنافسية، ودون إقرار للقوانين والإجراءات اللازمة لمراقبة وضبط السلوك الاحتكاري للمؤسسات صاحبة الامتياز.

ويرى النقيب وعطياني (المرجع السابق) أن السلطة الوطنية قد عملت على طمس الحدود بين القطاع الخاص والقطاع العام من خلال مساهمتها في استثمارات

القطاع الخاص، كالفنادق، والمطاحن، وشركات السجائر، والزجاج، والمشروبات، والزيوت النباتية، وشركات الهندسة، والدعاية في الوقت الذي لم تعمل به على زيادة استثماراتها في مرافق القطاع العام (الصحة، والتعليم، والضمان الاجتماعي) بشكل يصلح الخلل الذي تعاني فيه تلك المرافق. وبالتالي، فإن وجود السلطة الوطنية في القطاع الخاص كان أكبر مما يجب، وفي القطاع العام أقل مما يجب.

2-6 أداء السلطة الوطنية

إن التحليل السابق لا يعني أن السلطة الوطنية الفلسطينية لم تحقق إنجازات هامة خلال المرحلة الانتقالية. فمنذ قيامها العام 1994، حاولت السلطة الوطنية تطوير وتنمية الاقتصاد الفلسطيني، وركزت جهودها بشكل أساسي على تكوين القطاع العام وبناء مؤسسات الدولة، وعلى سن التشريعات والقوانين اللازمة لإدارة الاقتصاد، وعلى تنفيذ مشاريع البنية التحتية. وقد تم فعلا خلال السنوات الماضية إنشاء العديد من الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية، مثل هيئة تشجيع الاستثمار، وسلطة النقد الفلسطينية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ومؤسسة المواصفات والمقاييس، وغيرها. كما ارتفع عدد العاملين في القطاع العام من حوالي 22 ألف العام 1994 إلى حوالي 120 ألف العام 2000، يشكلون حوالي 20% من إجمالي العمالة في الضفة والقطاع، وتشكل رواتبهم حوالي 60% من الإنفاق الجاري الحكومي. كذلك تم إصدار العديد من القوانين الاقتصادية، مثل قانون سلطة النقد، وقانون تشجيع الاستثمار، وقانون الصرافة، وقانون المدن الصناعية، وقانون تنظيم الموازنة العامة، وقانون الوكلاء التجاريين، وقانون المواصفات والمقاييس، وقانون العمل، وغيرها. كما تم خلال الفترة التي سبقت انتفاضة الأقصى تنفيذ العديد من مشاريع البنية التحتية، الغالبية العظمى منها بتمويل من الدول المانحة. وكما أشرنا سابقا، فقد تم إشراك القطاع الخاص في بعض استثمارات البنية التحتية خصوصا في قطاعي الاتصالات والكهرباء حيث منحت السلطة الوطنية امتيازات احتكارية في مجال الاتصالات الثابتة والخلوية لشركة الاتصالات الفلسطينية، كما أنشأت شركة مع القطاع الخاص لإنتاج وتوزيع الطاقة في قطاع غزة، وتخطط لإنشاء شركة

مشتركة مع القطاع الخاص لإنتاج وتوزيع الطاقة، وأخرى لتوزيع المياه، في مناطق الضفة الغربية المختلفة (المراقب الاقتصادي، العدد 8).

إلا أنه، وعلى الرغم من تلك الإنجازات الهامة التي حققتها السلطة الوطنية خلال السنوات الست الأولى من عمرها، فإن تكلفة تلك الإنجازات كانت كبيرة نسبياً لأنها تمت بدون وجود رؤية وبرنامج تنموي شامل تهدي به السلطة كمرجعية لعملية إعادة الإعمار، ولعدم وجود آليات الشفافية والمراقبة والمحاسبة ومقاومة الفساد. كما تحققت تلك الإنجازات عبر ممارسات لمؤسسات ووزارات مختلفة أقامت بعضها علاقات مباشرة مع الدول المانحة، وفي كثير من الأحيان دون أن تقوم بالتنسيق مع بعضها البعض، ما أدى إلى بعثرة الجهود، وإهدار الموارد، وتفضيل أولويات على أخرى بصورة مرتجلة وبدون رؤية وطنية شاملة (النقيب وعطياني، 2002a).

كما ظل القطاع العام يعاني طوال الفترة الماضية من التضخم والتشوّه الهيكلي، وازدواجية الصلاحيات وتداخلها بين الأجهزة المختلفة، وعدم وجود ضوابط تنظيمية وقانونية. وقد أدى ذلك إلى انخفاض كفاءة القطاع العام وتدني مستوى الأداء فيه بشكل عام. ويعزي البعض ذلك إلى حداثة التجربة من جهة، ومحاولة السلطة الوطنية إعطاء أولوية لتحقيق أهداف اجتماعية وسياسية تفرضها عليها مسؤولياتها الجديدة ورؤيتها لكيفية إدارة الصراع والمفاوضات مع الجانب الإسرائيلي من جهة أخرى، بينما يعزي البعض ذلك إلى غياب رؤية شمولية لدى السلطة الوطنية لدورها المهني، والافتقار إلى إطار قانوني ينظم التوظيف العام ويحدد ضوابطه، وإلى سيادة الاعتبارات السياسية والفئوية في التعيينات لشغل الوظائف، وإغفال الاعتبارات المهنية (المراقب الاقتصادي، العدد 8).

ويؤكد النقيب وعطياني (2002a) على خطورة غياب رؤية تنموية شاملة لدى السلطة الوطنية لأن ذلك يترك لكل وزارة أو مؤسسة حرية تبني السياسات التي تراها مناسبة وفق اجتهادها والذي من الممكن له أن يقود إلى توجه مناقض لتوجه وزارة أو مؤسسة أخرى، كما أنه ليس بالضرورة مبني على أساس الأخذ بعين الاعتبار الضرورات التنموية. ويقدم النقيب وعطياني بعض الأمثلة على ذلك، ومنها جهود وزارة الصناعة

لإعادة تأهيل بعض الصناعات الوطنية وتوفير مناخ مناسب في السوق المحلي، والتي كانت تصطدم بتوجهات وزارة التجارة الهادفة إلى تحرير الاستيراد عن تبعيته لإسرائيل عن طريق منح وكالات استيراد للتجار الفلسطينيين بشكل يتم فيه انفتاح الأسواق الفلسطينية بشكل مباشر على الأسواق العالمية ودون أي مراعاة لاعتبارات الإنتاج المحلي.

2-6-1 الموازنة العامة للسلطة

كما تعكس الموازنة العامة غياب رؤية تنمية شاملة لدى السلطة الوطنية الفلسطينية نظراً لأنها، كما يشير النقيب وعطياني (2002a)، تعطي الأولوية لهدف تعظيم حجم الإيرادات الضريبية دون أي اهتمام بما ينشأ عن ذلك من نتائج تتعلق بحوافز الادخار والاستثمار، بينما تحاول في جانب الإنفاق إعطاء الأولوية فقط لتغطية نفقات الوزارات والدوائر المختلفة كما هي عليه دون أي اهتمام بإعادة هيكلة تلك المؤسسات بشكل يخدم الاعتبارات التنموية.

من ناحية أخرى، فإن الموازنة العامة للسلطة الوطنية تعكس التشوهات التي تمت الإشارة إليها في التحليل السابق. فقد شكلت مساهمة الإيرادات الخارجية المتأتية من التجارة الدولية حوالي 70% من المجموع الكلي للإيرادات العامة الفلسطينية خلال الفترة 1995-1999، كما يتضح من جدول رقم 10، بينما شكلت الإيرادات المحلية نسبة 30% الباقية، ما يدل على ضعف مساهمة القاعدة الضريبية للجباية المحلية في الإيرادات العامة، والذي يعكس ضعف القدرة الاقتصادية، في ظل الأداء الحالي، على تنمية مصادر الإيرادات المحلية. من ناحية أخرى، بلغت مساهمة ضريبة القيمة المضافة التي يتم تحويلها من الجانب الإسرائيلي أكثر من 33% من إجمالي الإيرادات العامة، بينما شكلت الجمارك المفروضة على المستوردات الفلسطينية من الخارج، والتي تأتي عبر المعابر مع مصر والأردن وإسرائيل، حوالي 26% من الإيرادات العامة، خلال الفترة المذكورة، ما يعني أن حوالي 60% من الإيرادات العامة للسلطة الوطنية يأتي من المقاصة مع إسرائيل (الجعفري والعارضة، 2002b).

أما الإنفاق العام في الموازنة الفلسطينية، فينحصر في النفقات الجارية التي شكلت أكثر من 70% من الإنفاق العام خلال الفترة 1995-1999، بينما لم تتجاوز حصة الإنفاق الرأسمالي 30% من الإنفاق العام الفلسطيني خلال الفترة نفسها، كما يتضح من جدول 11. وقد استحوذ بند الرواتب والأجور على النصيب الأكبر من النفقات الجارية خلال الفترة 1995-1999، حيث بلغ معدل حصة الرواتب والأجور من النفقات الجارية خلال هذه الفترة حوالي 58%. أما النفقات التشغيلية، والتي تشمل المنافع والاتصالات والمواصلات والمحروقات والمصاريف المكتبية وغيرها، فقد بلغت حصتها حوالي 24% من النفقات الجارية خلال الفترة نفسها، بينما بلغت حصة النفقات التحويلية (والتي تشمل برامج رعاية أسر الشهداء والأسرى وغيرها)، حوالي 18% من النفقات الجارية الفلسطينية خلال الفترة 1995-1999.

أما بالنسبة للإنفاق الرأسمالي، والذي تركز في تمويل إعادة إعمار وتأهيل مشاريع البنية التحتية، فقد اعتمد على مساعدات الدول المانحة، ولم تسهم الموازنة العامة بأكثر من 10% من مجموع الإنفاق الرأسمالي خلال الفترة 1995-1999، حيث لم يتجاوز معدل تمويل الموازنة العامة للإنفاق الرأسمالي 22 مليون دولار سنوياً خلال تلك الفترة (الجعفري والعارض، 2002b، ص 25).

وقد تطورت النفقات العامة الجارية بشكل عشوائي غير مخطط منذ تأسيس السلطة الوطنية العام 1994، فقد تزايدت النفقات الأمنية بشكل متسارع بسبب تعدد الأجهزة الأمنية، والارتفاع الكبير في عدد المنتسبين لها. وكما نلاحظ في جدول 12، فقد شكلت النفقات الأمنية ما متوسطة 32% من إجمالي النفقات الجارية خلال الفترة 1995-1999. بالمقابل، تراجعت حصة النفقات العامة للتربية والتعليم من حوالي 20% العام 1995 إلى حوالي 17% العام 1999، وشكلت ما متوسطة حوالي 18% من إجمالي النفقات العامة الجارية خلال الفترة 1995-1999. كما تراجعت حصة وزارة الصحة من النفقات الجارية من 14% العام 1995 إلى أقل من 10% في العام 1999 لتشكل ما متوسطة حوالي 12% خلال الفترة نفسها. كما ارتفعت حصة النفقات العامة

الجارية على الشؤون الاجتماعية من أقل من 5% العام 1995 إلى أكثر من 6% العام 1996، ثم انخفضت قليلاً لتصل إلى أقل من 5.5% العام 1999، وبالتالي شكلت ما متوسطة حوالي 5% خلال الفترة 1995-1999. وهكذا، فقد تراجع حصة النفقات العامة الجارية على جميع الخدمات الاجتماعية من حوالي 39% العام 1995 إلى حوالي 34% العام 1999، أو ما متوسطة حوالي 36% من إجمالي النفقات الجارية، وهي أعلى بقليل من النفقات الأمنية الجارية.

ولا تعكس المعدلات السابقة الاحتياجات الفلسطينية التي لا تتطلب نفقات أمنية عالية، وبخاصة أن الاتفاقيات المعقودة بين السلطة الوطنية وإسرائيل تنص على وجود قوة من الشرطة تكفي للمحافظة على الأمن العام والسلامة الشخصية والجماعية، وتعمل كأداة تنفيذية للجهاز القضائي، وهو ما لا يبرر تخصيص حوالي ثلث الموازنة الجارية لتغطية النفقات الأمنية. أما بالنسبة للخدمات الاجتماعية، فقد ورثت السلطة خدمات صحية وتعليمية وشؤوناً اجتماعية حكومية متدنية، وغير كافية لتغطية احتياجات المواطنين، وبخاصة في المناطق الريفية والمخيمات، وكان يتم سد بعض العجز في هذه الخدمات من خلال وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (في المخيمات على وجه الخصوص) والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص (عبد الرازق وسليمان ولافي 2002)، ما يستدعي تخصيص مبالغ أكبر لهذه الخدمات.

3- الاقتصاد الفلسطيني في ظل انتفاضة الأقصى

أظهرت الإجراءات والممارسات الإسرائيلية التي أعقبت اندلاع انتفاضة الأقصى مدى هشاشة الاقتصاد الفلسطيني وعمق انكشافه للخارج عموماً ولإسرائيل خصوصاً. وسوف نستعرض في هذا الفصل أهم الآثار الاقتصادية لتلك الإجراءات والممارسات على الاقتصاد الفلسطيني، سواء بالنسبة للعمالة، أو الإنتاج، أو التجارة أو غيرها. كما سيتم تحليل ردود الفعل الفلسطينية وأسباب فشل السلطة في مواجهة الإجراءات الإسرائيلية، ما تسبب بزيادة تكلفة المقاومة والصمود خلال هذه المرحلة.

3-1 الإجراءات الإسرائيلية

منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في أعقاب الزيارة المشؤومة التي قام بها أريئيل شارون لساحة المسجد الأقصى في نهاية أيلول (سبتمبر) 2000، حاولت إسرائيل قمع تلك الانتفاضة من خلال مجموعة من السياسات والإجراءات التعسفية التي كانت لها آثار مدمرة على الاقتصاد الفلسطيني، سواء في المدى القصير، أم في المدى الطويل. وكان من أبرز هذه السياسات تشديد الحصار والإغلاق على الأراضي الفلسطينية من خلال إقامة الحواجز على جميع الطرق الرئيسية والفرعية المحيطة بالمدن والقرى الفلسطينية، وتدمير أو تجريف عدد كبير من تلك الطرق بحيث أصبحت العديد من المناطق الفلسطينية معزولة عن بعضها البعض، وأصبحت كل من الضفة الغربية وقطاع غزة مقسمة إلى عدد كبير من الكانتونات. كما قامت إسرائيل بإغلاق المعابر والحدود الدولية بشكل متكرر ولفترات طويلة، بما في ذلك إغلاق المعابر الحدودية الدولية بين الأراضي الفلسطينية وكل من الأردن ومصر، وكذلك إغلاق المعابر بين الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل، وإغلاق ثم تدمير مطار غزة الدولي. كما رفضت إسرائيل، ابتداء من شهر كانون أول 2000، تحويل الضرائب التي كانت تقوم بتحصيلها نيابة عن السلطة الوطنية. وفي شهر آذار (مارس) 2002، قامت إسرائيل باجتياح شامل للمدن

والقرى والمخيمات، وتوغلت في جميع مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، بما في ذلك المناطق المصنفة (أ)، وقامت بقصف وتدمير المرافق العامة والبنية التحتية والمؤسسات العامة والخاصة.

وقد نجم عن هذه الإجراءات الإسرائيلية المتشددة تدهور كبير في أداء الاقتصاد الفلسطيني، كما يتضح من كافة المؤشرات الاقتصادية الرئيسية. فقد حدث انخفاض حاد في الطلب على المنتجات المحلية، وإرباك وتعطيل للعمل في القطاعات الاقتصادية كافة، إضافة إلى الأضرار التي لحقت بالبيئة الاستثمارية والتي يمكن أن تمتد آثارها لفترة طويلة في المستقبل. وقد انعكس ذلك كله على أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة، وبخاصة على سوق العمل وقطاعات الإنتاج والمالية العامة وغيرها، وهو ما سنستعرضه في الأجزاء اللاحقة.

3-2 الطلب

تأثر الطلب على المنتجات المحلية بصورة سلبية نتيجة الممارسات الإسرائيلية التي تصاعدت منذ اندلاع انتفاضة الأقصى. وكما يتضح من جدول 13، فقد تراجعت جميع مكونات الطلب الكلي (الاستهلاك الخاص والعام والاستثمار والصادرات) بنسب متفاوتة، وذلك لأسباب عدة، أهمها:

أولاً، فقدان عدد كبير من الفلسطينيين عملهم، سواء داخل إسرائيل والمستوطنات، أم في القطاع الخاص داخل الأراضي الفلسطينية. وقد أدى ذلك إلى زيادة معدلات البطالة وانخفاض الدخل، وبالتالي ضعف القدرة الشرائية للعائلات الفلسطينية، وانخفاض الطلب على السلع والخدمات غير الأساسية. وتشير دراسة أجراها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن معظم الأسر الفلسطينية قامت بتخفيض مصروفاتها للتكيف مع الأوضاع الاقتصادية الجديدة، واضطر بعضها لتأجيل دفع الفواتير، أو الاستدانة، أو السحب من مدخراتها الخاصة من أجل

تعويض الانخفاض في الدخل، وهو ما أدى إلى انخفاض الاستهلاك الخاص بحوالي 5.6% العام 2000، حسب تقديرات البنك الدولي. ونظراً لاستمرار وتصعيد الاعتداءات الإسرائيلية، وما نجم عن ذلك من ارتفاع حاد في مستويات البطالة والفقر، فقد انخفض الاستهلاك الخاص بحوالي 15.5% العام 2001، و17% العام 2002، كما يظهر في جدول 13.

ثانياً، أدت السياسات الإسرائيلية إلى تدهور الإيرادات الجارية للسلطة الوطنية نتيجة انخفاض الإيرادات الضريبية المحلية بسبب الركود الاقتصادي الذي نجم عن سياسة الحصار والإغلاق من جهة، وتوقف إسرائيل، منذ ديسمبر 2000، عن تحويل إيرادات المقاصة المستحقة للسلطة الوطنية الفلسطينية من جهة أخرى. ويشير وزير المالية الفلسطيني إلى أن التحصيل الفعلي للإيرادات قد انخفض من حوالي 90 مليون دولار شهرياً خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2000، أي قبل اندلاع الانتفاضة، إلى 21 مليون دولار شهرياً خلال الفترة نفسها من العام 2002 (السلطة الوطنية الفلسطينية، 2002). وقد نجم عن ذلك انخفاض الإنفاق العام نتيجة اضطرار السلطة الوطنية إلى تقليص نفقاتها، وبخاصة النفقات غير المتعلقة بالأجور، كما تم تحويل جزء كبير من المساعدات الدولية التي كانت مخصصة في الأصل لتمويل مشاريع استثمارية إلى إنفاق استهلاكي لخلق فرص تشغيل ومعونات طارئة لتخفيف المعاناة الناجمة عن الحصار. وكما يشير جدول 13، فقد انخفض الاستهلاك العام بأكثر من 2% العام 2001، وبحوالي 8% العام 2002، حسب تقديرات البنك الدولي. وعلى الرغم من مساعدات دعم الخزينة التي تلقتها السلطة الوطنية من الدول العربية والأوروبية، والتي وصلت قيمتها حوالي 500 مليون دولار العام 2002، فإن جزءاً من عجز الموازنة الجارية تمت تغطيته من خلال تراكم المستحقات المتأخرة (الديون) لحساب القطاع الخاص المحلي (البنوك والشركات المحلية)، ما أدى إلى زيادتها بحوالي 140 مليون دولار العام 2002، لتصل إلى حوالي 415 مليون دولار مع نهاية ذلك

العام، وهو ما انعكس سلباً على نشاط القطاع الخاص (السلطة الوطنية الفلسطينية، 2002).

ثالثاً، أدى حظر التجول، وعزل المناطق الفلسطينية، وإغلاق الممر الآمن منذ شهر تشرين الأول 2000 إلى شردمة السوق، وعدم تمكن المستهلكين من التنقل، وحرمانهم من الوصول إلى الأسواق التقليدية الرئيسية، ما نجم عنه انخفاض آخر في الطلب على السلع المحلية (مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة، 2002، ص 17).

رابعاً، أدى إغلاق المعابر والحدود الدولية بين الأراضي الفلسطينية من جهة، والأردن ومصر وإسرائيل من جهة أخرى، والتأخير الكبير على الجسور والمعابر وفي الموانئ الإسرائيلية، وما نجم عن ذلك من عدم المحافظة على مواعيد التسليم وارتفاع نسبة التالف من البضائع المصدرة إلى انخفاض الطلب الخارجي على السلع الفلسطينية. وقد أظهرت دراسة قام بها البنك الدولي، مؤخراً، أن وقت الانتظار على المعابر قد ارتفع من 40 ساعة قبل الانتفاضة إلى 180 ساعة بعد الانتفاضة، أي حوالي أسبوع، ما يجعل تصدير السلع القابلة للتلف غير مجد. كما تقدر الدراسة أن نسبة التالف على المعابر كانت تتراوح قبل الانتفاضة بين 2%-4%، وارتفعت بعد الانتفاضة إلى 10-15% (World Bank, 2002a, p. 7-8). وقد نجم عن ذلك انخفاض في حجم الصادرات الفلسطينية بنسبة 8.8% و13.4% في العامين 2000 و2001، على التوالي. ومع استمرار سياسة الإغلاق وتصعيد الاعتداءات الإسرائيلية، انخفضت الصادرات بنسبة كبيرة تقارب 35% العام 2002، كما يتضح من جدول 13. وحسب تقديرات السلطة الوطنية، فقد وصل حجم الصادرات الفلسطينية العام 2002 حوالي 280 مليون دولار، أي أقل من ثلث حجمها البالغ 870 مليون دولار العام 1999 (السلطة الوطنية الفلسطينية، 2002).

خامساً، أدى انخفاض الإنتاج الناجم عن الحصار والإغلاق بدوره إلى انخفاض حاد في الطلب على السلع الرأسمالية التي تحتاجها المؤسسات الفلسطينية. وتشير تقديرات البنك الدولي، كما يتضح في جدول 13، إلى انخفاض الاستثمارات الخاصة بحوالي 28% العام 2000، ولكنه تدهور بشكل أكبر وأسرع خلال العامين 2001 و2002، حيث انخفضت الاستثمارات الثابتة بحوالي 77% و84%، على التوالي. وسوف نعود للحديث عن الاستثمار في الجزء التالي.

ونتيجة لذلك كله، انخفض الناتج المحلي الإجمالي من 4607 ملايين دولار العام 2000 إلى 4012 مليون دولار العام 2001، أي بحوالي 13%، كما يتضح من جدول 13، ثم انخفض إلى حوالي 2951 مليون دولار العام 2002، أي بحوالي 26% مقارنة مع العام 2001، حسب تقديرات البنك الدولي. كما تراجع الدخل القومي الإجمالي بنسبة أكبر نتيجة فقدان العاملين في إسرائيل لعملهم هناك، حيث انخفض من 5419 مليون دولار العام 2000 إلى 4501 مليون دولار العام 2001، أي بحوالي 17%، ثم انخفض إلى حوالي 3271 مليون دولار العام 2002، أي بحوالي 27% مقارنة مع العام 2001.

3-3 الإنتاج

من ناحية أخرى، أدت الممارسات الإسرائيلية إلى إرباك وتعطيل العملية الإنتاجية من نواح عدة، من أهمها:

أولاً، حالت القوات الإسرائيلية دون تمكن العاملين من الوصول إلى أماكن عملهم في المصانع والمزارع والجامعات والمؤسسات الفلسطينية الأخرى، ما أدى إلى عرقلة الإنتاج أو توقفه في عدد من تلك المؤسسات، وزاد من تكلفة المؤسسات التي استطاعت أن تواصل عملها. وقد أظهرت بعض الدراسات أن الكثير من العمال

يصلون متأخرين كثيراً إلى أماكن عملهم، أو لا يصلون بالمرة، ما يؤدي إلى توقف أو انخفاض الإنتاج.

ثانياً، أعاققت السلطات الإسرائيلية وصول المواد الخام ومستلزمات الإنتاج إلى الأراضي الفلسطينية. فقد قامت إسرائيل بإغلاق المعابر وحجز البضائع المخصصة للأراضي الفلسطينية عند نقاط العبور، أو في الموانئ الإسرائيلية لعرقلة وصولها إلى الضفة الغربية وغزة، ما أدى إلى نقص كبير في بعض السلع الأساسية، مثل المواد الخام، وقطع الغيار، والمعدات، والآلات، والإسمت، ومشتقات البترول، والغاز، وبعض المواد الغذائية. كما أدى ذلك إلى زيادة تكاليف التخزين والشحن والأرضية والتأمين والفوائد البنكية.

ثالثاً، أدت الممارسات الإسرائيلية إلى ارتفاع التكاليف نتيجة لزيادة المسافة والمدة الزمنية التي تلزم لنقل وتوزيع البضائع الفلسطينية، وزيادة فرص تلف تلك البضائع أثناء عمليات النقل والتوزيع. فقد أظهرت دراسة للبنك الدولي أن الوقت الذي تحتاجه المؤسسات لنقل بضائعها قد تضاعف ثلاث مرات، في المعدل، خلال الفترة التي أعقبت الانتفاضة، وأن متوسط المسافة إلى السوق في حزيران 2001، أصبحت ضعف المسافة التي كانت قبل ذلك بسنة. وتعزى تلك الزيادة الكبيرة في المسافة والوقت إلى أن الشاحنات تحاول تجنب الحواجز ونقاط التفتيش فتستخدم طرقاً وعرة. ونتيجة لذلك، تقدر تلك الدراسة أن تكلفة النقل لحمولة شاحنة من السلع المنتجة قد ارتفعت خلال شهر حزيران 2001 أكثر من ضعف ما كانت عليه قبل الانتفاضة (World Bank, 2002a). وقد أدى ذلك إلى ضعف القدرة التنافسية للمنتجات المحلية وعدم تمكن العديد من المؤسسات الفلسطينية من تسويق منتجاتها داخل الأسواق المحلية، وبالتالي منافسة السلع التي تأتي من إسرائيل أو عن طريق إسرائيل للمنتجات الوطنية داخل الأراضي الفلسطينية نفسها.

رابعاً، أدى تحريف الأراضي الزراعية وقصف الورش الصناعية والحرفية وإغلاق المناطق والمدن الصناعية الحدودية، على الرغم من الاتفاقيات مع إسرائيل على ضمان استمرارها وتشغيلها، إلى تعطيل أو توقف العمل في تلك الأنشطة. كما أدت الإغلاقات والحصار وحظر التجول إلى عدم تمكن تجار الجملة من توصيل بضاعتهم إلى المدن والقرى الفلسطينية، أو من زيادة الكميات المستوردة من البضائع لتفادي إمكانية نفاذها من السوق (مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة، 2002، ص 19)

3-4 الاستثمار

كما تشير التقديرات إلى انخفاض حاد في الاستثمار الخاص والعام نتيجة للممارسات والإجراءات الإسرائيلية التي أعقبت اندلاع انتفاضة الأقصى المباركة. فقد تسببت تلك الإجراءات والممارسات في تفاقم حالة عدم الاستقرار وعدم التيقن التي كانت سائدة أصلاً قبل ذلك، ما انعكس سلباً على البيئة الاستثمارية في الأراضي الفلسطينية والمنطقة. كما تسببت تلك الإجراءات والممارسات، أيضاً، بانخفاض العوائد المتوقعة على الاستثمار نتيجة ضعف الطلب على المنتجات المحلية من جهة، وزيادة تكاليف الإنتاج والنقل والتوزيع من جهة أخرى، ما ساهم في تراجع الاستثمار الخاص بشكل ملحوظ. أضف إلى ذلك عدم توفر الادخار المحلي اللازم للاستثمار وصعوبة الحصول على تمويل بسبب السياسة المتحفظة للبنوك نتيجة ارتفاع عنصر المخاطرة الناجم عن عدم الاستقرار السياسي، وعدم الثقة في البيئة التعاقدية.

وقد انعكس ذلك في تناقص عدد الشركات الجديدة المسجلة من 1765 شركة سنة 2000 إلى 647 شركة سنة 2001، و148 شركة خلال الربع الأول من العام 2002. كما انخفضت مساحة الأبنية الجديدة المرخصة في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى حوالي 480 ألف متر مربع خلال الربع الأول من العام 2002، مقارنة مع حوالي

600 ألف متر مربع خلال الفترة نفسها من العام 2001، وحوالي 1600 ألف متر مربع خلال الفترة نفسها من العام 2000 (مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة، 2002). وقد تراجع حجم القروض المصرفية المقدمة للقطاع الخاص، أيضاً، من حوالي 740 مليون دولار في كانون الأول 2000 إلى حوالي 525 مليون دولار في آذار 2002، أي بحوالي 29% خلال تلك الفترة (مكتب المنسق الخاص، المصدر السابق، ص 28). وقد أدى ذلك إلى انخفاض نسبة القروض إلى الودائع في الأراضي الفلسطينية من أكثر من 38% إلى أقل من 30% خلال الفترة نفسها، مقارنة مع حوالي 80% لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ككل (EIU, 2002, p. 54). كما انخفضت قيمة الأسهم في السوق المالية بحوالي 23% خلال الفترة أكتوبر - ديسمبر 2000، واستمرت في الانخفاض لاحقاً، وتراجعت القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بحوالي 33% منذ اندلاع الانتفاضة وحتى شهر تموز 2001 (مكحول، المرجع السابق). كما انخفض حجم التعامل في السوق المالية من 450 ألف سهم يومياً، في المتوسط، قبل اندلاع الانتفاضة إلى 220 ألف سهم يومياً في شهر شباط 2002، أي بانخفاض أكثر من 50%، وانخفضت قيمة التبادل من حوالي 650 ألف دينار إلى 400 ألف دينار في جلسة التداول خلال الفترة نفسها. إضافة إلى ذلك، فقد تسببت إعادة احتلال مدينة نابلس من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، وفرض حظر التجول عليها في نهاية شهر آذار العام 2002 بإلغاء جميع جلسات السوق المالية خلال شهري نيسان وتموز، وعقد 12 جلسة فقط في شهر أيار، وثلاث جلسات في حزيران وجلسة واحدة في شهر آب من العام نفسه (EIU, 2002. P.55).

أما بالنسبة للاستثمار العام، والذي تموله بشكل أساسي الدول المانحة، فقد تراجع بشكل حاد نتيجة تحويل المساعدات التي كانت موجهة في الأصل للاستثمارات العامة إلى مساعدات إنسانية في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة للمواطنين بسبب الاعتداءات الإسرائيلية وسياسة الحصار والإغلاق والعقوبات الجماعية. وقد عزز هذا التراجع توقف العمل في العديد من مشاريع البنية التحتية التي كانت قيد الإنشاء نظراً للعقبات التي تضعها إسرائيل أمام تنفيذ تلك المشاريع، أو عدم تمكن العاملين من الوصول

إلى مواقع العمل في المناطق التي تسيطر عليها قوات الاحتلال الإسرائيلي أو عدم توفر مستلزمات الإنتاج، إضافة إلى تجميد تنفيذ بعض مشاريع البنية التحتية والمرافق العامة التي كانت مقررة سابقاً.

وتشير تقديرات معهد ماس إلى تراجع الاستثمار الإجمالي بحوالي 70% خلال الربع الرابع من سنة 2000 مقارنة بالربع الثالث من السنة نفسها، وبحوالي 62% خلال الربعين الأول والثاني من سنة 2001 (المراقب الاقتصادي، عدد خاص، ص 12). أما البنك الدولي، فيقدّر نسبة الانخفاض في مجموع الاستثمارات الثابتة العام 2000 بحوالي 28%، وبحوالي 77% خلال العام 2001، و84% العام 2002، كما يتضح في جدول 13. وتعكس المؤشرات السابقة حجم الأضرار التي أصابت الاقتصاد الفلسطيني، ليس على المدى القصير فحسب، ولكن أيضاً على المدى المتوسط والطويل. فحتى لو تم انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي من المناطق الفلسطينية التي تحتلها في الوقت الراهن، فإن استعادة المناخ الاستثماري، وتعويض الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية، والأصول الرأسمالية الإنتاجية، سوف يستغرق سنوات طويلة، كما سنناقشه بالتفصيل في فصل لاحق.

3-5 سوق العمل

انعكست الإجراءات والسياسات الإسرائيلية على سوق العمل، فقد أدى الإغلاق الشامل الذي فرضته إسرائيل إلى منع الفلسطينيين الذين كانوا يعملون في إسرائيل والمستوطنات من الوصول إلى أماكن عملهم، كما أدت سياسة الإغلاق والحصار إلى منع أو تقييد حركة الأفراد والبضائع داخل المناطق الفلسطينية، ما نجم عنه تعطيل وإرباك حياة الآلاف من العمال والطلاب وعرقلة وصولهم إلى المصانع والمزارع والجامعات وغيرها. وفي غزة، فرضت القوات الإسرائيلية طوقاً بحرياً عسكرياً شاملاً على الصيادين، وقامت بمطاردتهم وإطلاق النار عليهم، ومنعتهم من النزول إلى البحر وممارسة عملهم في صيد السمك، فضلاً عن تخريب مراكبهم وشباكهم.

ونتيجة لتلك الإجراءات، انخفض المجموع الكلي للعاملين الفلسطينيين من حوالي 660 ألف شخص خلال الربع الثالث من العام 2000 إلى حوالي 480 ألف خلال الربع الأخير من العام نفسه، أي بانخفاض أكثر من 27%. وقد حصل ارتفاع طفيف في عدد العاملين خلال العام 2001، ولكن الاجتياح الإسرائيلي لمعظم المدن والقرى الفلسطينية في نهاية شهر آذار 2002، وحظر التجول الذي فرض على معظم المناطق الفلسطينية لفترات طويلة ومتكررة، أديا إلى تراجع عدد العاملين إلى حوالي 480 ألف عامل خلال الربع الثاني من العام 2002، كما يتضح من جدول 9. وقد كان تأثير الإغلاق أكثر حدة بالنسبة للفلسطينيين الذين يعملون داخل إسرائيل وفي المستوطنات، حيث انخفض عددهم من 146 ألف عامل خلال الربع الثالث العام 2000 إلى 43 ألف خلال الربع الأخير من العام نفسه، أي بحوالي 70%. وعلى الرغم من زيادة عدد الذين استطاعوا الوصول إلى أماكن عملهم في إسرائيل والمستوطنات خلال العام 2001، فإن الإجراءات الإسرائيلية المشددة والإغلاقات المتكررة أدت إلى انخفاض عددهم خلال العام 2002 ليصل إلى حوالي 32 ألف عامل، يمثلون 6.6% من إجمالي العاملين، خلال الربع الثاني من ذلك العام. وبالمقابل، فقد انخفض عدد العاملين في القطاع العام من 124 ألف عامل في الربع الثالث من العام 2000، أي قبل اندلاع انتفاضة الأقصى، إلى 115 ألف عامل في الربع الثاني من العام 2002، أي بانخفاض حوالي 8%. وعلى الرغم من ذلك، فقد ارتفعت الأهمية النسبية للذين يعملون في القطاع العام من حوالي 19% قبل اندلاع الانتفاضة إلى حوالي 24% في الربع الثاني من العام 2002، وذلك نتيجة انخفاض عدد العاملين الإجمالي بنسبة أكبر (المراقب الاقتصادي، العدد 9).

وأخيراً، فقد انخفض عدد العاملين في القطاع الخاص من حوالي 400 ألف عامل خلال الربع الثالث العام 2000 إلى حوالي 320 ألف عامل خلال الفترة التي تلت ذلك، نتيجة لإغلاق بعض المؤسسات الخاصة أو الاستغناء عن جزء من العاملين فيها ولو بشكل محدود. وقد استمر هذا الانخفاض في الربع الأول من العام 2001 نتيجة تصاعد سياسة الإغلاق والحصار الإسرائيلية، ثم أخذ عدد العاملين في القطاع الخاص

يتذبذب صعوداً وهبوطاً ليصل إلى حوالي 336 ألف عامل في الربع الثاني من العام 2002، كما يتضح في جدول 9.

وقد انعكس ذلك على معدل البطالة الذي قفز من حوالي 10% في الربع الثالث من العام 2000 إلى أكثر من 28% في الربع الأخير من العام نفسه، كما يتضح من جدول 14، ولكنه انخفض قليلاً العام 2001، قبل أن يقفز بشكل كبير نتيجة الاجتياح الإسرائيلي وحظر التجول، ليصل إلى حوالي 34% خلال الربع الثاني من العام 2002. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأرقام لا تعكس صورة دقيقة لأوضاع البطالة في الأراضي الفلسطينية لأنها تقوم على التعريف الضيق للبطالة حسب معايير منظمة العمل الدولية (ILO)، وبالتالي فهي لا تشمل الفلسطينيين الذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل، لأنهم محبطون بعد أن فقدوا الأمل في الحصول على وظيفة، أو أنهم ينتظرون العودة للعمل داخل إسرائيل. وكما يظهر في جدول 14، فإن عدد هؤلاء العمال المحبطين، حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وصل إلى حوالي 137 ألف عامل خلال الربع الثاني من العام 2002، ما يرفع معدل البطالة المعدل إلى حوالي 45%. وإذا استثنينا المقدسيين (الذين لم يخضعوا لحظر التجول خلال الفترة السابقة)، فإن المعدل الكلي للبطالة المعدلة، حسب تقدير مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة (2002)، ص 10)، يصل إلى 63.3% في الأيام التي تكون فيها مدن الضفة الغربية خاضعة لحظر التجول.

وقد نجم عن ارتفاع معدلات البطالة والانخفاض الملحوظ في سعر صرف الشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار تدهور كبير في مستويات المعيشة للسكان الفلسطينيين، وارتفاع في مستويات الفقر ومعدلات الإعاقة خلال الفترة التي تلت اندلاع الانتفاضة.⁷ وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن عدد السكان الذين هم دون خط الفقر قد ارتفع بشكل كبير نتيجة للإغلاق الطويل للأراضي الفلسطينية ليصل في نهاية العام 2002 إلى حوالي

⁷ انخفض سعر صرف الشيكل من 4.03 شيكل للدولار في أيلول 2000 إلى 4.32 شيكل للدولار في أيلول 2001، و 4.93 شيكل للدولار في أيار 2002 (المراقب الاقتصادي، العدد 9)، ثم انخفض إلى حوالي 4.7 في نهاية العام 2002.

60% من سكان المناطق الفلسطينية.⁸ أما الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فيقدر أن حوالي 65% من السكان في المناطق الفلسطينية يعيشون تحت خط الفقر (والذي يقدره الجهاز المركزي للإحصاء بـ 1622 شيكلاً إسرائيلياً لعائلة نموذجية مكونة من شخصين بالغين وأربعة أولاد). من ناحية أخرى، فإن الانخفاض الشديد في عدد العاملين نتيجة الممارسات والاعتداءات الإسرائيلية يعني ارتفاعاً في عدد الأفراد الذين يعيّلهم كل عامل. وكما يتضح من جدول 14، فإن معدل الإعالة قد ارتفع من أقل من 5 أشخاص في الربع الثالث من العام 2000 إلى حوالي 8 أشخاص في الربع الثاني من العام 2002.

3-6 تقدير الخسائر

جرت محاولات عدة لتقدير الأضرار التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني نتيجة الإجراءات والممارسات الإسرائيلية التي أعقبت اندلاع انتفاضة الأقصى في نهاية أيلول 2000. وقد خرجت تلك المحاولات بنتائج متباينة تختلف حسب الجهة التي تقوم بها، والفترة التي تغطيها، والافتراضات التي تبني عليها، والمنهجية التي يتم استخدامها. فقد ركزت بعض التقديرات على الآثار المباشرة للحصار، بينما أخذت تقديرات أخرى بالاعتبار الآثار المباشرة وغير المباشرة، سواء قصيرة المدى أم بعيدة المدى. ولكن بصفة عامة، فإن معظم الدراسات التي تمت لتقدير آثار سياسة الحصار الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة الماضية شملت واحداً أو أكثر من البنود التالية:

✧ الخسائر التي لحقت بالنتائج المحلي الإجمالي نتيجة تعطل الإنتاج في القطاعات المختلفة.

✧ خسائر الفلسطينيين الذين كانوا يعملون في إسرائيل والمستوطنات.

✧ الخسائر الناجمة عن عدم تحويل إيرادات المقاصة من إسرائيل إلى السلطة الوطنية.

⁸ يعادل خط الفقر دولارين أمريكيين يومياً. أنظر البنك الدولي، أخبار تنمية، كانون الأول 2002، ص 12، وأيضاً مشروع قانون الموازنة العامة، بيان وزير المالية الفلسطيني في 2002/12/31.

- ✧ الخسائر التي أصابت الممتلكات والأصول الإنتاجية المختلفة.
- ✧ الأعباء الإضافية لمعالجة آثار الإغلاق والحصار (معالجة الجرحى، وتأهيل المصابين، ورعاية أسر الشهداء، وبرامج التشغيل الطارئة، الخ).

وتقدر وزارة المالية الفلسطينية إجمالي الخسائر التي أصابت الاقتصاد الفلسطيني منذ بدء انتفاضة الأقصى (نهاية أيلول 2000) حتى منتصف تشرين الأول 2001 (اثنا عشر شهراً ونصف) بحوالي سبعة مليارات دولار، أي ما يعادل 6.7 مليار دولار سنوياً. وتشمل هذه التقديرات خسارة الدخل القومي (الإنتاج الزراعي والصناعي، والإنشاءات، والتجارة، والسياحة، والقطاع المصرفي، والإدارة العامة، والخدمات الاجتماعية، إضافة إلى تحويلات العاملين في الخارج)، والخسائر في الثروة الوطنية، أي الأصول الرأسمالية (تجريف التربة والشوارع، وتدمير المزارع والمصانع والمؤسسات العامة والخاصة والمباني والممتلكات وغيرها)، وكلفة الأعباء الإضافية (تعويضات المتضررين، ومساعدة المزارعين والعاطلين عن العمل، الخ)، والمبالغ المحجوزة لدى الجانب الإسرائيلي، والأعباء المالية لإعالة أسر الشهداء. وقد استخدم المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار) المنهجية نفسها تقريباً لتقدير خسائر الاقتصاد الفلسطيني، والتي بلغت خلال الفترة من 2000/9/28 - 2001/9/28 (أي خلال العام الأول للانتفاضة) حوالي 5.7 مليار دولار. أما وزارة التخطيط والتعاون الدولي فتقدر حجم الخسائر الاقتصادية والاجتماعية التي أصابت الاقتصاد الفلسطيني منذ بداية الانتفاضة حتى نهاية العام 2001 (خلال خمسة عشر شهراً) بحوالي 7.5 مليار دولار، أي ما يعادل ستة مليارات دولار سنوياً.⁹ وتبدو التقديرات السابقة متقاربة من حيث المنهجية والنتائج لحجم الخسائر (World Bank, 2002a, pp. 113-123).

من ناحية أخرى، فقد قدر مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة خسارة الدخل القومي الفلسطيني منذ بداية الانتفاضة حتى نهاية حزيران 2001 (تسعة شهور) بما

⁹ لمزيد من التفصيل، انظر أيضاً تقرير البنك الدولي (World Bank, 2002a, pp. 113-123)، وبخاصة الملحق الرابع الذي يلخص نتائج تلك الدراسات والبنود التي تضمنتها في تقدير الخسائر.

يتراوح بين 2,46 مليار دولار، و1,86 مليار دولار، أي ما يعادل 2.5 - 3.3 مليار دولار سنوياً. وهذا المبلغ يشمل فقط خسارة الناتج المحلي الإجمالي وتعويضات العاملين في إسرائيل والمستوطنات، ولا يشمل الخسائر في الممتلكات والأصول الرأسمالية. وفي تقرير لاحق، قدر مكتب المنسق الخاص خسائر الدخل الناجمة عن الإغلاق في الشهور الستة الأولى من العام 2002 بحوالي 1.1 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 7.6 مليون دولار يومياً، منها 760 مليون دولار نتيجة انخفاض الناتج المحلي، و374 مليون دولار نتيجة فقدان فرص عمل في إسرائيل (مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة، 2002، ص 14، 32). أما معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، فيقدر خسارة الدخل القومي الإجمالي خلال النصف الأول من العام 2001 بحوالي 580 مليون دولار، أي حوالي 1160 مليون دولار سنوياً، وهو تقدير يقل كثيراً عن التقديرات الأخرى (المراقب الاقتصادي، عدد خاص، ص 12).

بالمقابل، يقدر البنك الدولي خسائر الدخل القومي الفلسطيني خلال الفترة منذ بداية الانتفاضة وحتى نهاية العام 2001 (أي خلال خمسة عشر شهراً الأولى من عمر الانتفاضة) بحوالي 2.4 مليار دولار (World Bank, 2002a, pp. 14). أما قيمة الخسائر المادية، أي الخسائر التي أصابت الأصول الرأسمالية، التي تعرض لها الاقتصاد الفلسطيني خلال تلك الفترة، فيقدرها البنك الدولي بحوالي 305 ملايين دولار. وتشمل هذه التقديرات الأخيرة الأضرار التي أصابت البنية التحتية والمنشآت الزراعية والمباني العامة والخاصة، ولكنها لا تشمل خسارة الإنتاج، أو تعويضات العاملين في الخارج. وحسب هذه التقديرات، فإن القطاع الزراعي كان الأكثر تضرراً من حيث الخسائر المادية، حيث تحمل حوالي 60% من إجمالي تلك الخسائر خلال الفترة المذكورة، بينما كانت خسائر مباني القطاع الخاص حوالي 50 مليون، أو 16% من الإجمالي، ومعظمها مباني سكنية أو سياحية. وكانت معظم الخسائر الزراعية في قطاع غزة، ما زاد من الخسائر المادية في القطاع، حيث بلغت حوالي 63% من المجموع (World Bank, 2002a, p. 99).

ولا تشمل الأرقام المذكورة أعلاه الخسائر التي أصابت الاقتصاد الفلسطيني نتيجة الاجتياح الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في نهاية آذار 2002، وما رافقه من

إعادة احتلال لمناطق السلطة الوطنية، وفرض حظر التجول في تلك المناطق لفتترات طويلة، وقصف وتدمير المؤسسات العامة والخاصة والمباني السكنية والتجارية والمصانع والمزارع والفنادق والأماكن الأثرية والبنية التحتية. ويقدر البنك الدولي قيمة الخسائر في الأصول الإنتاجية في الضفة الغربية نتيجة الاجتياح الإسرائيلي خلال شهري آذار ونيسان العام 2002 بحوالي 361 مليون دولار، منها حوالي 88 مليون دولار خسائر البنية التحتية، وحوالي 97 خسائر القطاع الخاص، و66 مليون دولار قيمة الأضرار التي لحقت بالمباني السكنية، و48 مليون دولار قيمة الأضرار التي أصابت المباني الأثرية وبخاصة في نابلس.¹⁰

ولا تشمل أي من التقديرات السابقة، أيضاً، الخسائر البشرية التي أصيب بها المجتمع الفلسطيني، وبالذات الشهداء والجرحى والأسرى والمصابين بإعاقات دائمة، وكذلك التأثيرات النفسية والاجتماعية التي صاحبت الإغلاق والحصار الطويل الذي فرضته إسرائيل على الشعب الفلسطيني، نظراً لصعوبة - إن لم تكن استحالة - تقدير ذلك.

ومهما كانت الجهة التي قامت بتقدير الخسائر أو المنهجية التي تمت التقديرات على أساسها، فمما لا شك فيه أن حجم الخسائر التي تكبدها الاقتصاد الفلسطيني نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية التي أعقبت اندلاع انتفاضة الأقصى كان كبيراً جداً. وقد زاد من فداحة الخسائر الفلسطينية عدم وجود استراتيجية واضحة وخطط مسبقة لمواجهة مثل هذه الأوضاع قبل حدوثها أو التخفيف من آثارها عند حدوثها، بل كان هناك عدم اكتراث، أو سوء تقدير لمدى وخطورة الارتهاان الفلسطيني المتزايد للاقتصاد الإسرائيلي قبل حدوث الأزمة، وتخبط مستمر وخطير في إدارة الأزمة ومعالجة المشاكل التي نجمت عن السياسات والممارسات الإسرائيلية. فعلى سبيل المثال، لم تكن هناك لدى الجانب الفلسطيني بدائل أو حلول لمشكلة العمال الذي فقدوا عملهم داخل إسرائيل، بينما كانت

¹⁰ تقرير صحافي للبنك الدولي بتاريخ 15 أيار 2002 حول الأضرار التي أصابت البنية التحتية والمؤسسات في الضفة الغربية نتيجة الاجتياح الإسرائيلي في شهري آذار ونيسان 2002.

هناك حلول جاهزة، على الرغم من أنها مكلفة، على الجانب الإسرائيلي، حيث جلبت إسرائيل عشرات الألوف من العمال الأجانب من تايلاند ورومانيا وغيرها لإحلالهم محل العمال الفلسطينيين الذين تم الاستغناء عنهم.

3-7 خسائر القطاعات الاقتصادية

توزعت الخسائر التي تكبدها الاقتصاد الفلسطيني على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ولكن بدرجات متفاوتة. وسوف نستعرض هنا، بإيجاز، طبيعة وتقديرات الخسائر التي تعرضت لها تلك القطاعات بغية تقدير وتقييم السياسات الملائمة التي يمكن تبنيها للتخفيف من تلك الخسائر في المستقبل.

3-7-1 القطاع الزراعي

تكبد القطاع الزراعي في الضفة الغربية وقطاع غزة العديد من الخسائر المباشرة وغير المباشرة نتيجة لإجراءات الإغلاق والحصار التي فرضتها إسرائيل على المناطق الفلسطينية لإخماد انتفاضة الأقصى المباركة. وقد شملت الخسائر المباشرة في القطاع الزراعي تجريف الأراضي الزراعية، وما ترتب على ذلك من اقتلاع للأشجار المثمرة، وتدمير للبيوت البلاستيكية، والمنشآت الزراعية، وآبار المياه، ومحطات فرز المنتجات الزراعية، وبيوت المزارعين، إضافة إلى تحطيم المعدات والآلات الزراعية.

وقد طالت أعمال التجريف أكثر من 50 ألف دونم في الضفة والقطاع حتى نهاية أيلول 2002، وتم تدمير شبكات الري في 9415 دونما، وهدم 179 بئرا مع ملحقاتها، وتدمير 684 بركة وخزان مياه (المراقب الاجتماعي، العدد 6). وتشير تقديرات وزارة الزراعة الفلسطينية إلى أن عدد الأشجار التي تم اقتلاعها من الأراضي الفلسطينية منذ بداية الانتفاضة وحتى نهاية نيسان (إبريل) 2002 بلغ حوالي 725 ألف شجرة، منها حوالي 203 ألف شجرة زيتون وحوالي 200 ألف شجرة حمضيات (الجعفري b 2002).

كما تشير التقديرات إلى أن عدد المزارعين الذين ألحق الاحتلال الإسرائيلي خسائر مباشرة بمزارعهم ومنشأتهم الزراعية بلغ 7336 مزارعاً حتى نهاية أيلول 2002 (المراقب الاجتماعي، العدد 6). وقد أدت الإجراءات الإسرائيلية أيضاً إلى نفوق العديد من المواشي والدواجن بسبب صعوبة متابعة المزارعين لعملية الإشراف على تربيتها، وإلى انخفاض قيمة الإنتاج من الثروة السمكية بسبب منع الصيادين من الوصول إلى مناطق الصيد في البحر في قطاع غزة، وإلى صعوبة قطف العديد من المحاصيل الزراعية بسبب منع المزارعين من الوصول إلى حقولهم خصوصاً محصول الزيتون في الضفة الغربية والحمضيات في قطاع غزة. كما أدت الإجراءات الإسرائيلية إلى انخفاض الصادرات الزراعية الفلسطينية إلى إسرائيل والخارج.

أما الخسائر غير المباشرة فتشمل تدني أسعار المنتجات الزراعية في مناطق الإنتاج نتيجة لصعوبة تسويق المحصول في المحافظات الفلسطينية الأخرى، وارتفاع أسعار المدخلات الزراعية نتيجة لصعوبة الحصول عليها، وارتفاع كلفة النقل، وعدم التمكن من خدمة ورعاية المزروعات، وعدم التمكن من إدارة مزارع الثروة الحيوانية، وتراجع معدل خصوبة التربة بسبب تجريف سطحها، ما يستدعي ارتفاع كلفة تأهيلها (الجعفري b 2002).

وقد بلغت قيمة الخسائر التي تكبدها القطاع الزراعي خلال الفترة 2000/9/30-2002/11/30، حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الزراعة الفلسطينية، حوالي 823 مليون دولار، منها حوالي 271 مليون قيمة الخسائر الناجمة عن انخفاض دخول العمال الزراعيين، وحوالي 182 مليون دولار تكلفة الخسائر الناجمة عن تجريف الأشجار وخلع أشجار الزيتون والحمضيات (الجعفري - المرجع السابق). كما انخفض عدد العاملين في هذا القطاع من أكثر من 84 ألف عامل في الربع الثالث من العام 2000 إلى أقل من 57 ألف عامل في الربع الثالث من العام 2001، كما يتضح من جدول 15، ولكنه ارتفع تدريجياً بعد ذلك ليصل إلى حوالي 80 ألف في الربع الثاني من العام 2002. ونظراً لانخفاض عدد العاملين في الاقتصاد بنسبة

أكبر، فقد ارتفعت مساهمة قطاع الزراعة في التوظيف من أقل من 13% في الربع الثالث من العام 2000 إلى حوالي 17% من المجموع الكلي للعاملين خلال الربع الثاني من العام 2002.

3-7-2 القطاع الصناعي

تأثر قطاع الصناعة، أيضاً، بشكل كبير من جراء السياسات والممارسات الإسرائيلية التي أعقبت اندلاع انتفاضة الأقصى. فكما أشرنا سابقاً، أدت السياسات والممارسات الإسرائيلية إلى انخفاض الطلب على المنتجات الصناعية الوطنية في الأسواق المحلية والأسواق الخارجية، وإلى عرقلة الإنتاج أو توقفه في كثير من المنشآت الصناعية، وإلى زيادة تكاليف الاستيراد والنقل والتوزيع، وبالتالي ضعف القدرة التنافسية، للمنتجات الفلسطينية. كما أدى الحصار إلى عدم تمكن العديد من المؤسسات من تسويق منتجاتها، ما أدى إلى تكديس البضائع في الكثير من المصانع أو العمل بجزء من الطاقة الإنتاجية لمصانع أخرى، إضافة إلى خسارة بعض الأسواق الخارجية نتيجة عدم التمكن من تسليم البضائع في الوقت المحدد. وبالتالي، فقد كانت الصناعات الأكثر تضرراً من الحصار والإغلاق هي الصناعات التي تعتمد على الأسواق الخارجية أو الإسرائيلية في تسويق منتجاتها، مثل صناعة الملابس، وقطع وتشكيل الحجارة. بالمقابل، كانت هناك محاولات لمقاطعة البضائع الإسرائيلية، ما أتاح فرصة لبعض الصناعات المحلية أن تقدم بدائل للمستهلك الفلسطيني، وبخاصة في الصناعات الغذائية والكيمائيات والأدوية. وقد خفف ذلك من حدة تأثير السياسات والإجراءات الإسرائيلية على القطاع الصناعي، ولكن تلك المحاولات ظلت متواضعة ولم تظهر لها نتائج كبيرة بسبب عدم وجود رؤية واضحة للتعامل مع هذا الموضوع.

وقد بلغت خسائر القطاع الصناعي، حسب تقديرات وزارتي التخطيط والتعاون الدولي والمالية، أكثر من 700 مليون دولار خلال الشهور الخمسة عشرة الأولى من عمر الانتفاضة، وانخفض عدد العاملين في هذا القطاع من حوالي 99 ألف عامل في الربع الثالث من العام 2000 إلى أقل من 60 ألف عامل في الربع الثاني من العام 2002، أي

بانخفاض يزيد على 40%. وقد أدى هذا الانخفاض الشديد في نسبة العاملين في القطاع الصناعي إلى تدني مساهمته في التوظيف من حوالي 15% إلى 12%، كما يتضح من جدول 15.

3-7-3 قطاع الإنشاءات

كان قطاع الإنشاءات من أكثر القطاعات تضرراً، وبخاصة بعد تصعيد وتيرة هدم المساكن وتدمير المؤسسات الخاصة والمؤسسات العامة والوزارات ومقرات الأجهزة الأمنية، إضافة إلى استهداف خدمات البنية التحتية، وبخاصة الشوارع والأرصفة وشبكات المياه والكهرباء والهاتف. ويقدر عدد المنازل التي تعرضت للأضرار منذ بداية الانتفاضة الأقصى وحتى نهاية شهر أيلول 2002 بحوالي 39 ألف منزل، منها 2639 منزلاً تعرضت لأضرار كبيرة (مكحول وعطياني، المرجع السابق). كما أدت الاعتداءات الإسرائيلية إلى توقف الإنتاج في عدد من المقالع ومناشير الحجر ومصانع الرخام، إضافة إلى عرقلة وصول مواد البناء (مثل الخشب، والإسمنت، والحديد وغيرها) إلى المناطق الفلسطينية، وصعوبة نقلها بين المناطق، وعدم تمكن عمال البناء في كثير من الأحيان من الوصول إلى أماكن عملهم بسبب الحواجز وحظر التجول. من ناحية أخرى، فقد انخفض الطلب على الإنشاءات بسبب تراجع مستويات الدخل في الأراضي الفلسطينية نتيجة لسياسات الإغلاق والحصار الإسرائيلية، وبسبب التدهور الذي أصاب توقعات المستثمرين نتيجة حالة عدم الاستقرار وعدم اليقين الناجمة عن السياسات الإسرائيلية.

وتقدر وزارة المالية الفلسطينية خسائر قطاع الإنشاءات، خلال الخمسة عشر شهراً الأولى من الانتفاضة، بحوالي 80% من مساهمة هذا القطاع في القيمة المضافة، أي ما يزيد على 530 مليون دولار (World Bank, 2002a, p. 115)، بينما تقدر الأونكتاد قيمة الخسائر المادية (physical damages) التي تكبدها القطاع في الممتلكات والأصول الرأسمالية بحوالي 305 ملايين دولار حتى آذار من سنة 2002، في حين تقدر الخسائر المادية الناجمة عن إعادة احتلال المناطق الفلسطينية خلال شهر نيسان من سنة 2002 بحوالي 360 مليون دولار، منها 97 مليون دولار خسائر في المباني والمعدات،

و88 مليون دولار خسائر في البنية التحتية، و66 مليون خسائر المساكن الخاصة. وقد انعكست الخسائر في الدخل على العاملين في هذا القطاع، والذين انخفض عددهم من حوالي 144 ألف في الربع الثالث من العام 2000 إلى حوالي 40 ألف عامل في الربع الثاني من العام 2002، أي بانخفاض يزيد على 72%. ويعزى ذلك إلى أن نسبة كبيرة من الذين كانوا يعملون في إسرائيل (حوالي 55% في الربع الثالث من العام 2000)، والذين تم الاستغناء عنهم، كانوا يعملون في قطاع الإنشاءات. وكان العاملون في الإنشاءات في قطاع غزة أكثر تأثراً، حيث انخفض عدد العاملين في الإنشاءات في قطاع غزة بحوالي 75% خلال الربع الثاني من سنة 2002 مقارنة بالربع الثالث من سنة 2000، وانخفض بنسبة 47% في الضفة الغربية خلال الفترة نفسها. كما تراجعَت القيمة المضافة لقطاع الإنشاءات بحوالي 80% خلال الربع الأول من الانتفاضة، وبحوالي 60% خلال الربعين الأول والثاني من سنة 2001 (مكحول وعطياني، 2002b).

3-7-4 قطاع الخدمات

كما تعرض قطاع الخدمات بأنشطته المختلفة لأضرار وخسائر كبيرة نتيجة إجراءات الإغلاق والحصار الإسرائيلية التي أعقبت اندلاع انتفاضة الأقصى. ففي مجال التجارة الداخلية، تسببت الإجراءات الإسرائيلية في تلف كميات كبيرة من البضائع، وبخاصة الزراعية والغذائية، بسبب عدم قدرة تجار الجملة على مواجهة الاحتياجات التسويقية نتيجة لعدم توفر خدمات التخزين والتبريد. كما تسببت إجراءات الإغلاق في تأخير وصول السلع المستوردة عبر إسرائيل، وفي زيادة تكاليف التخزين والنقل للبضائع المستوردة، حيث قام العديد من تجار الجملة باستئجار مخازن جديدة في المناطق التي لا تتعرض لإجراءات الإغلاق والحصار، والتي أصبح يطلق عليها المناطق الرمادية، مثل الرام والعيصرية حول القدس، وبيتا وحوارة حول نابلس (مكحول وجعفري 2002). كما اضطر العديد من تجار الجملة والمستوردين إلى استئجار شاحنات تحمل أرقام إسرائيلية بتكاليف مرتفعة لتأمين نقل ووصول البضائع من إسرائيل إلى الأراضي الفلسطينية.

وفي قطاع النقل والمواصلات، أدت الإجراءات الإسرائيلية إلى انخفاض الطلب على خدمات وسائل النقل من الشاحنات والسيارات والباصات نتيجة لانخفاض الاستيراد من إسرائيل، والتراجع الحاد في حركة العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل، وكذلك ارتفاع معدلات الاهتلاك لوسائل النقل الفلسطينية العمومية من التاكسيات والباصات والشاحنات لاستخدامها للطرق الالتفافية (الفلسطينية) غير المعبدة وغير الصالحة للنقل. كما حدثت أضرار مباشرة للمركبات العمومية نتيجة قيام الآليات العسكرية الإسرائيلية بإعطاب عدد من الباصات أو إطلاق العيارات النارية وقنابل الغاز عليها، ما أدى إلى إلحاق أضرار بالغة فيها. كما أدت الإجراءات الإسرائيلية المتمثلة في التفتيش الأمني والحصول على التصاريح اللازمة من الجانب الإسرائيلي، إلى ارتفاع تكاليف السفر والشحن والنقل.

وقد توقف العمل بشكل شبه كلي في معظم الأنشطة السياحية، وبخاصة الفنادق التي كادت تخلو من السياح منذ اندلاع الانتفاضة. كما لحقت أضرار كبيرة في الأنشطة المرتبطة بالسياحة مثل المطاعم وشركات النقل ووكالات السفر والصناعات الحرفية وغيرها، وبخاصة في مناطق القدس ورام الله وغزة. وتشير البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى انخفاض عدد الفنادق من 108 فنادق في الربع الأول من العام 2001 إلى 70 فندقاً في الربع الأول من العام 2002، وإلى ارتفاع نسبة البطالة في أنشطة الفنادق والمطاعم إلى 80% (مكحول والجعفري، 2002). وتقدر وزارة المالية الفلسطينية حجم الخسائر التي أصابت القطاع السياحي نتيجة للحصار والإغلاق بحوالي 90% من مساهمته في القيمة المضافة، أو ما يقارب 800 مليون دولار عن الفترة من 28 أيلول 2000 إلى 15 تشرين الأول 2001 (أي اثني عشر شهراً ونصف)، أضيف إلى ذلك الخسائر في الأصول الإنتاجية، وبالذات الفنادق والمطاعم والممتلكات التي تم تدميرها وغيرها. كما تكبد قطاع التجارة، الجملة والتجزئة، خسائر تتراوح ما بين 305 ملايين دولار (حسب تقديرات وزارة المالية عن اثني عشر شهراً ونصف)، و455 مليون دولار (حسب تقديرات وزارة التخطيط عن خمسة عشر شهراً) (World Bank, 2002a, pp. 113-115). وكما يتضح في جدول 15، فقد انخفض عدد العاملين في قطاع التجارة والفنادق والمطاعم من حوالي 113 ألف عامل في الربع الثالث من العام 2000 إلى حوالي 90 ألف عامل في الربع الثاني من العام 2002. كما انخفض عدد العاملين في

قطاع النقل والمواصلات والاتصالات من حوالي 32 ألف عامل إلى أقل من 31 ألف عامل خلال الفترة نفسها.

4- الافتراضات الأساسية للدراسة

أحدثت انتفاضة الأقصى وما أعقبها من اعتداءات إسرائيلية وعقوبات جماعية صدمة قاسية، ليس فقط على المستوى العملي المادي، وإنما أيضاً على المستوى النظري. فقد كانت جميع الدراسات النظرية التي قام بها الباحثون قبل ذلك (بما في ذلك الباحثون الفلسطينيون) تفترض نوعاً من العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين تقوم على أساس التعاون والتنسيق، في ظل دولة فلسطينية مستقلة لها سيطرة كاملة على مواردها وحدودها وعلاقاتها الاقتصادية والسياسية مع العالم الخارجي، مع الأخذ بالاعتبار بعض الارتباطات التي يمكن أن تفرضها طبيعة المصالحة التاريخية بين الفلسطينيين والإسرائيليين في أعقاب صراع طويل امتد عشرات السنين، وحصد آلاف الأرواح من الجانبين. وكان الافتراض السائد في تلك الدراسات السابقة هو أن اتفاقية السلام التي سيتم توقيعها بين الطرفين ستكون نهاية لهذا الصراع المرير، وبداية لمرحلة جديدة تقوم على علاقات المصالح المشتركة وحسن الجوار.

وبعد توقيع اتفاقية إعلان المبادئ العام 1993، ومع مرور الزمن، بدأت هذه الآمال تتبدد في ظل الممارسات الإسرائيلية التي عكست رغبة إسرائيل في استمرار الهيمنة على الأراضي الفلسطينية وتسخير الاقتصاد الفلسطيني لخدمة أهداف المشروع الصهيوني القديم. وكانت الحجج والذرائع الإسرائيلية للتوصل مما تم الاتفاق عليه في إعلان المبادئ والاتفاقيات اللاحقة له لا تنقطع، بحيث أصبحت تلك الاتفاقيات تكاد تخلو من مضامينها. فقد استمر الاستيلاء على الأراضي وبناء المستوطنات ونهب المياه وتوسيع حدود بلدية القدس ورفض الانسحاب أو إعادة الانتشار من المناطق الفلسطينية وغيرها، في الوقت الذي أخذت فيه إسرائيل تحصد مكاسب السلام، وكأن السلام قد حلّ فعلاً، فقامت بإقامة علاقات اقتصادية وسياسية مع عدد كبير من الدول العربية والإسلامية، واجتذبت كثيراً من الاستثمارات الأجنبية، وزادت من حجم صادراتها بصورة لم يسبق لها مثيل من قبل. وقد كان هذا الوضع مريحاً لإسرائيل، وبالتالي لم تشعر بأن هناك ما يستدعي تغيير الأمر

الواقع خلال الفترة الانتقالية، والتي حاولت أن تجعل منها فترة دائمة، مع تعديلات تجميلية هنا وهناك في الاتفاقيات السابقة.

ومع انتفاضة الأقصى بدأت النوايا الإسرائيلية تتكشف بشكل واضح وصريح، وتجلّى ذلك ليس فقط من خلال التصريحات التي أدلى بها الزعماء الإسرائيليون على مختلف تياراتهم، بما فيهم أولئك المحسوبون على جناح الحمايم، وإنما أيضاً من خلال الممارسات والإجراءات الإسرائيلية على الأرض، والتي كشفت عن تلك النوايا، وبخاصة عمليات تدمير المؤسسات الفلسطينية والاعتقالات والتصفيات الجسدية والعقوبات الجماعية والتضييق الاقتصادي وإعادة احتلال الضفة الغربية والتهديد بإعادة احتلال قطاع غزة ومحاولات ترحيل الفلسطينيين من أرضهم. وقد استدعى ذلك ضرورة إعادة التفكير في الافتراضات التي كانت سائدة حول الأهداف الإسرائيلية وكيفية مواجهة تلك الأهداف، بما يضمن المصالح الفلسطينية. ونظراً لأهمية هذه الافتراضات بالنسبة للتحليل والاستنتاجات التي سنتوصل إليها الدراسة، فإن ذلك يتوجب تحديد هذه الافتراضات بوضوح.

4-1 الأهداف الإسرائيلية

سوف تفترض هذه الدراسة أن إسرائيل تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية المتعلقة بالشعب الفلسطيني والأرض الفلسطينية. وسوف نحدد فيما يلي طبيعة هذه الأهداف، ونقدم بعض المؤشرات التاريخية التي تعكس تمسك إسرائيل بها وسعيها المستمر لتحقيقها بأساليب متنوعة عبر تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي. وتتمثل هذه الأهداف بما يلي:

أولاً، الاستيلاء على الأرض الفلسطينية، ويشمل الاستيلاء على الموارد المائية والطبيعية والثروة المعدنية وغيرها، وذلك من خلال مجموعة من السياسات، أهمها مصادرة الأراضي لبناء المعسكرات والمستوطنات والطرق الالتفافية والمحميات

الطبيعية وغيرها. وتشير البيانات المتوفرة إلى أن مساحة الأرض التي صادرتها إسرائيل منذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة العام 1967 حتى العام 2000 قد بلغت حوالي 3450 ألف دونم، وأن مساحة الأراضي المصادرة في الضفة الغربية خلال العام 2001 وحتى منتصف العام 2002 بلغت حوالي 29 ألف دونم، ما يعني أنه قد تمت مصادرة أكثر من 56% من مساحة الضفة الغربية خلال الفترة المذكورة. كما تشير البيانات إلى أن إسرائيل قد اتبعت سياسات عدة للسيطرة على مصادر المياه ونهبها، بحيث لم يعد يحصل الفلسطينيون سوى على جزء بسيط من تلك المياه يتراوح ما بين 15% إلى 20% من المياه التي لهم حق بها (المراقب الاقتصادي، العدد 8، المراقب الاقتصادي، العدد 9، النقيب وعطياني 2002).

ثانياً، اقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه وإحلال المستوطنين مكانه، وذلك من خلال سياسات منهجية ومدروسة تقوم بها إسرائيل لتهجير الشعب الفلسطيني بشكل قسري أو بشكل طوعي عن أرضه. وقد بدأت عمليات التهجير القسري منذ اليوم الأول لقيام الدولة العبرية العام 1948، حيث تم تشريد أكثر من ثلاثة أرباع مليون فلسطيني عن أرضهم التي تم اغتصابها في ذلك العام. كما عملت إسرائيل على تهجير السكان الفلسطينيين قسراً عند احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة العام 1967. وتشير البيانات إلى أن عدد الفلسطينيين الذين تم تهجيرهم نتيجة حرب حزيران 1967 بلغ حوالي 260 ألف نسمة. وخلال فترة الاحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع، اضطر عدد كبير من الفلسطينيين للهجرة بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة والعراقيل التي كانت تضعها إسرائيل أمامهم، سواء من حيث عدم توفير فرص العمل أو فرص التعليم، أم من خلال سياسات الاعتقال الإداري وتصاريح الخروج والعودة وغيرها. ويقدر عدد الذين هاجروا خلال الفترة 1967-1992 بحوالي 320 ألف نسمة. وبذلك يكون عدد الذين غادروا الأراضي الفلسطينية ولم يعودوا إليها نتيجة الاحتلال الإسرائيلي العام 1967 وحتى قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية ما يقارب 600 ألف نسمة. بالمقابل، فقد زاد عدد

المستوطنين في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة ليصل في منتصف العام 2002 إلى حوالي 400 ألف مستوطن، منهم حوالي 250 ألف في محيط مدينة القدس. وإذا دلت هذه المؤشرات على شيء، فإنما تدل على أن سياسة تهجير الشعب الفلسطيني، قسراً أو طوعاً، وإحلال المستوطنين مكانه إنما هو هدف استراتيجي لإسرائيل، كانت وما زالت تسعى لتحقيقه بكافة السبل والوسائل.

ثالثاً، تهميش من يتبقى من السكان داخل فلسطين لتسهيل السيطرة عليهم، وذلك من خلال تدمير المؤسسات التعليمية والصحية والإنتاجية للشعب الفلسطيني بغية تجهيله وعدم تمكنه من بناء قدراته الذاتية، وضمان استمرار تسخيره لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي.

وعلى الرغم من الآمال، وربما الأوهام، التي تسربت حول إمكانية التوصل إلى سلام دائم وعادل في فلسطين، فإن التصريحات والممارسات الرسمية الإسرائيلية تبذل كل الآمال والأوهام، وتعكس النوايا الحقيقية حول طبيعة السلام الذي تسعى إليه إسرائيل، وشروط الدولة الفلسطينية التي يمكن أن تسمح بقيامها على جزء من الأراضي الفلسطينية تقل مساحته عن نصف مساحة الأراضي التي تم احتلالها العام 1967. كما أن سلوك القوات الإسرائيلية، وبخاصة خلال الفترة التي أعقبت اندلاع انتفاضة الأقصى، تؤكد طبيعة الأهداف الإسرائيلية التي تم افتراضها في هذه الدراسة. فقد استمرت، بل وتضاعفت، عمليات مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات وشق الطرق الالتفافية. كما بدأت إسرائيل في أيار 2002 ببناء سور أمني يعزل الأراضي الفلسطينية عن إسرائيل، ما يعني مصادرة ملايين الدونمات وتدمير آلاف غيرها، وضم عدد كبير من آبار المياه الفلسطينية لتصبح داخل السور الأمني أو في المنطقة العازلة حوله، بحيث يتعذر على المزارعين الفلسطينيين استخدامها. وتقدر التقارير الأولية المساحة التي ستمت مصادرتها لهذه الغاية بحوالي 45% من مساحة الضفة الغربية (المراقب الاقتصادي، العدد 9، ص 8). كما استمرت عمليات الاغتيال وتدمير المؤسسات وتهجير المواطنين، سواء قسراً أم بشكل طوعي من خلال شل الاقتصاد وخنق فرص العمل وتعطيل المدارس والجامعات، ما حدا بأعداد كبيرة من المواطنين للهجرة بحثاً عن فرص العمل أو فرص التعليم. وقد

كان التركيز على إغلاق الجامعات، بشكل مباشر أو من خلال عرقلة الوصول إليها، خلال فترة الانتفاضة يظهر النوايا الإسرائيلية بخصوص تهجير الطلبة الذين تسمح لهم ظروفهم المادية والاقتصادية وتفوقهم العلمي بالالتحاق بالجامعات الأجنبية الأخرى، وبخاصة في الأردن ومصر وأمريكا وأوروبا، وهو ما يعني هدر الموارد المالية وهجرة الأدمغة الفلسطينية. ومن الواضح أن ذلك يخدم، أيضاً، هدف إسرائيل في تهيمش الصامدين في أرضهم من أبناء الشعب الفلسطيني وتجهيلهم، بحيث تضعف قدرتهم على المقاومة وتتقلص مساهمتهم في بناء اقتصاد سليم أو دولة قوية مستقلة في المستقبل.

ولا شك أن تجربة الفلسطينيين داخل الخط الأخضر بعد قيام إسرائيل تعكس صورة لما يخطط له الفكر الصهيوني في الاستيلاء على كافة الأرض الفلسطينية والتخلص من شعبها أو تهيمشه وإحلال المستوطنين الصهاينة مكانه. ويتفق هذا التفكير مع الطرح الذي أشار إليه الدكتور يوسف الصايغ في أهمية النظر إلى الاحتلال من زاوية أبعد من مجرد التبعية التقليدية، والتركيز على سياسة الاقتلاع والاستلاب والحلول مكان السكان الوطنيين بعد إرغامهم على النزوح (صايغ، في العبد 1989، ص 271). ولا شك أن الوعي الكامل للمخططات الإسرائيلية سوف يتيح فرصة أفضل للتصدي لها من خلال استراتيجية واضحة، تأخذ بالاعتبار المقومات المتوفرة للاقتصاد، بنقاط القوة والضعف فيه، والفرص المتاحة أمامه، والتهديدات التي يمكن أن يتعرض لها.

4-2 الأهداف الفلسطينية

يتمثل الهدف الاستراتيجي الرئيسي للفلسطينيين في المدى القصير في إقامة دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة *viable state* على الأرض الفلسطينية التي تم احتلالها في حرب حزيران العام 1967، وعاصمتها القدس الشريف، وأن يكون لهذه الدولة سيادة كاملة على مواردها، وسيطرة كاملة على حدودها، وحرية في اتخاذ القرارات حول علاقاتها مع العالم الخارجي حسب ما تمليه عليها مصلحتها الوطنية. كما يشمل ذلك، أيضاً، حل قضية اللاجئين حسب قرارات الشرعية الدولية.

وعلى الرغم من أهمية هذا الهدف الاستراتيجي للشعب الفلسطيني، فإن طبيعة المرحلة الراهنة تتطلب التركيز في الوقت الحاضر على السياسات والإجراءات التي يمكن القيام بها للصمود أمام الهجمة الإسرائيلية الشرسة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، ومقاومة المحاولات الإسرائيلية المتواصلة للاستيلاء على الأرض الفلسطينية وتهجير الشعب الفلسطيني وتهميشه وإحلال المستوطنين مكانه.

ولأغراض التحليل، سوف يتم في هذه الدراسة التمييز بين عدة مراحل زمنية متداخلة لمواجهة الأهداف والمخططات الصهيونية. ولا ترتبط هذه المراحل بتواريخ محددة، وإنما ترتبط بظروف واستحقاقات سياسية معينة، تستوجب تحديد أهداف مختلفة لكل منها، وتتطلب سياسات وآليات متباينة لتحقيق تلك الأهداف. فالمدى القصير في هذه الدراسة يشير إلى الفترة الزمنية التي يستمر فيها الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة. ويعني ذلك، الفترة التي تسبق التوصل إلى اتفاق حول قضايا الوضع النهائي، وقيام دولة فلسطينية مستقلة.

ولأغراض التحليل أيضاً، سوف يتم تقسيم فترة المدى القصير في هذه الدراسة إلى مرحلتين: المرحلة الأولى أو "المرحلة الراهنة"، والتي يمكن أن نطلق عليها "مرحلة الصمود والبقاء"، تمتد حتى ينتهي احتلال الجيش الإسرائيلي للمناطق التي أعاد احتلالها منذ 28 أيلول 2000، وتوقف إسرائيل عدوانها على الشعب الفلسطيني واجتياحها للأراضي الفلسطينية وتعود إلى مائدة المفاوضات من أجل التوصل إلى حل دائم. وتتسم هذه المرحلة باستمرار الحصار والإغلاق الذي تفرضه إسرائيل حول الأراضي الفلسطينية، والاحتياح الذي يقوم به الجيش الإسرائيلي بشكل متكرر للمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، واستمرار عمليات القصف وتدمير المنازل وتعطيل عمل المؤسسات وفرض حظر التجول والعقوبات الجماعية التي تمارسها إسرائيل بشكل متواصل. وبعبارة أخرى، فإن هذه المرحلة (المرحلة الراهنة أو مرحلة البقاء والصمود) تمثل استمرار الوضع الحالي الذي طرأ بعد اندلاع انتفاضة الأقصى. وفي ظل الأهداف الإسرائيلية المشار إليها في الجزء السابق، فسوف نفترض أن الهدف الفلسطيني الاستراتيجي في هذه المرحلة يتمثل

في تثبيت الشعب الفلسطيني فوق أرضه، والحيلولة دون تهجيده وتمهيشه وانهايار مؤسساته، ودعم صموده.

أما المرحلة الثانية، والتي سنطلق عليها "المرحلة القادمة" أو "مرحلة تعزيز القدرات الذاتية للاقتصاد الفلسطيني"، فتمتد حتى يتم الاتفاق على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة القابلة للحياة على حدود ما قبل حرب حزيران 1967 وعاصمتها القدس الشريف. ومن المتوقع أن تتم إقامة هذه الدولة قبل نهاية العام 2005، حسب التعهدات الدولية التي يتم طرحها في الوقت الحاضر. ونفترض أن تتسم هذه الفترة بهدوء نسبي بعد انسحاب إسرائيل إلى الأماكن التي كانت فيها قبل اندلاع انتفاضة الأقصى، وفي توفّر حركة أكثر سهولة للأفراد والبضائع، والسماح بعودة جزء من العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل، وإعادة مستحققات السلطة الوطنية التي تحتجزها إسرائيل عن ضريبة القيمة المضافة، واقتطاعات العاملين الفلسطينيين لديها، وغيرها. ولا تستثني هذه المرحلة إمكانية الاحتكاك مع الإسرائيليين وفرض إغلاق داخلي على الأراضي الفلسطينية، كما كان الحال قبل اندلاع انتفاضة الأقصى. وبعبارة أخرى، فإن هذه المرحلة (المرحلة القادمة أو مرحلة تعزيز القدرات الذاتية) تمثل عودة إلى الوضع الذي كان سائداً قبل 28 أيلول 2000، مع فارق رئيسي يتمثل في أن نهاية هذه المرحلة، حسب الافتراضات المذكورة، هي إقامة دولة فلسطينية في حدود الرابع من حزيران 1967. وسوف نفترض أن الهدف الفلسطيني الاستراتيجي في هذه المرحلة يتمثل في الإسراع بتصحيح التشوهات والاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، والتي تمت الإشارة إليها في جزء سابق من هذه الدراسة، وفي تعزيز القدرات الذاتية للشعب الفلسطيني، وتقليص تبعيته لإسرائيل، وتنويع علاقاته الاقتصادية مع العالم الخارجي، وبخاصة العالمين العربي والإسلامي، وتحضير الاقتصاد لمرحلة بناء الدولة.

ويمكن النظر إلى هاتين المرحلتين على أنهما متكاملتان وليستا متتاليتين. وفي الواقع، فإن هذه الدراسة تفترض أن الصمود والبقاء في المرحلة الراهنة يتم من خلال تعزيز القدرات الذاتية الفلسطينية، وتقليص اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على إسرائيل،

والذي يجب أن يستمر حتى بعد انسحاب إسرائيل إلى الأماكن التي كانت منتشرة فيها قبل اندلاع الانتفاضة. كما أن هذه الدراسة لا تستثني إمكانية تكرار التوغل والاجتياح للمناطق الفلسطينية، حتى لو انسحبت إسرائيل إلى المناطق التي كانت فيها قبل 28 سبتمبر 2000. ولكن السياسات والإجراءات التي يمكن اتباعها، والآليات التي يمكن استخدامها في كل مرحلة، تختلف في كثير من الأحيان عن السياسات والإجراءات والآليات في المرحلة الأخرى، ما يستدعي معالجة كل منهما بشكل منفصل.

أما بالنسبة للمدى الطويل، فسوف يتم تعريفه في هذه الدراسة بأنه المرحلة التي تلي إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة القابلة للحياة، ضمن حدود العام 1967، وعاصمتها القدس الشريف. وسوف نفترض، في تلك المرحلة، انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها خلال حرب حزيران 1967، وإخلاء المستوطنات، وحل قضية اللاجئين، وممارسة السيادة الفلسطينية على الأرض والموارد والحدود. كما يتم في تلك المرحلة استكمال بناء الدولة، وبالذات استكمال التشريعات الأساسية وبناء المؤسسات وإعادة تأهيل البنية التحتية وغيرها. وسوف يتمثل الهدف الرئيسي للاقتصاد الفلسطيني خلال تلك المرحلة في استكمال عملية إصلاح التشوهات والتخلص من الإرث الاستعماري الإسرائيلي، وإعادة هيكلة الاقتصاد في ظل انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية وتسوية قضايا المرحلة النهائية، والعمل على تحقيق تنمية شاملة مستدامة تضمن مستوى أفضل من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني.

ومن الواضح أن أهداف المرحلة الراهنة أو المرحلة القادمة قد تتعارض أو تتناقض مع أهداف المرحلة بعيدة المدى. ويعزى هذا التعارض أو التناقض في الأهداف إلى التباين في البيئة السياسية المحيطة بالاقتصاد الفلسطيني خلال المراحل المختلفة، حيث يركز هذا الاقتصاد في المدى القصير (بما في ذلك المرحلة الراهنة والمرحلة القادمة) تحت نير الاحتلال ويعاني من سياسات الحصار والإغلاق ومن محاولات التصفية والتهجير، بينما نفترض توفر ظروف سياسية أفضل وأكثر استقراراً في المدى البعيد. من ناحية أخرى، وفي ضوء الأهداف الإسرائيلية السياسية التوسعية، فإن هذه

الدراسة تدعو لإعطاء الأهداف السياسية أهمية تفوق تلك التي يمكن إعطاؤها للأهداف الاقتصادية، وبخاصة في المدى القصير. ولا يعني ذلك عدم أهمية الأهداف الاقتصادية بالنسبة للفلسطينيين، ولكن عندما تتعارض الأهداف الاقتصادية مع الأهداف السياسية، فإن الأولوية تكون لتحقيق الأهداف السياسية في المدى القصير. وفي الحقيقة، فإن أهمية تحقيق الأهداف الاقتصادية الفلسطينية تكمن في مساهمتها في تثبيت الشعب الفلسطيني فوق أرضه وعدم تهجيريه وتمكينه من الحصول على استقلاله وحريته، وهي - كما هو واضح - أهداف سياسية. وقد تجاهلت الكثير من الدراسات السابقة هذه الحقيقة، وافترضت عدم وجود تعارض أو تناقض بين الأهداف السياسية والاقتصادية للمجتمع الفلسطيني. فعلى سبيل المثال، كانت معظم الدراسات تفترض أن مستقبل التنمية في فلسطين سيكون أفضل من خلال التعاون والتنسيق مع إسرائيل نظراً للمزايا التي يمكن أن يحصل عليها الاقتصاد الفلسطيني نتيجة قربه وترابطه مع الاقتصاد الإسرائيلي القوي والأكثر تقدماً، دون أن تفترض تلك الدراسات أن هناك ثمناً سياسياً لمثل تلك العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية، ودون أن تناقش إمكانية أن يكون هناك تسخير متعمد لتلك العلاقات، بحيث يتم ترسيخ وتعميق تبعية الأراضي الفلسطينية الاقتصادية والسياسية لإسرائيل، بشكل يتيح للأخيرة تحقيق أهدافها الاستراتيجية في استلاب الأرض الفلسطينية، واقتلاع الشعب الفلسطيني منها، وتهميشه، بحيث يظل أقلية غير متماسكة يمكن السيطرة عليها وتشييدها لاحقاً. وليس أدل على ذلك من المبررات التي كان يتم تقديمها لترتيبات التعاقد من الباطن لحساب الصناعات الإسرائيلية، والتي كانت تشير إلى أهميتها في معالجة مشكلة البطالة وزيادة الدخل والإنتاج والصادرات، وتتجاهل دورها في زيادة التبعية للاقتصاد الإسرائيلي وعدم مساهمتها في عملية التنمية المستدامة للاقتصاد الفلسطيني، وهو ما اتضح عندما تقلصت صناعة الملابس والنسيج في إسرائيل، وانتقلت بعض المصانع الإسرائيلية إلى الأردن ومصر، ما نجم عنه إغلاق عدد كبير من مصانع الملابس في الضفة الغربية وقطاع غزة، وانضمام أصحابها إلى صفوف العاطلين عن العمل. إن هذه الترتيبات، مثلها مثل المدن الصناعية الحدودية والمشاريع الفلسطينية - الإسرائيلية المشتركة والعمالة الفلسطينية داخل إسرائيل، تعالج المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني بصورة مؤقتة، ويمكن، في المدى البعيد، أن تزيد من ارتهان الاقتصاد الفلسطيني لإسرائيل ما لم

يتم ذلك ضمن رؤية استراتيجية واضحة تتعامل معها بشروط وظروف مناسبة لا تجحف بالقدرات الذاتية للاقتصاد الفلسطيني. وتقادياً لأي لبس، ولو كان على حساب التكرار، فإن النقاش السابق لا يعني أن المشاريع المذكورة، أو ما شابهها، ليست لها قيمة اقتصادية، ولكن قيمتها الاقتصادية يجب أن تقارن بتكلفتها السياسية والاقتصادية على المدى البعيد.

وأخيراً، ونظراً لأن الكثير من الدراسات التي تمت في السنوات الماضية عالجت موضوع التنمية في فلسطين في المدى البعيد، وفي ظل افتراضات متفائلة حول السيطرة على الموارد والمعابر وحرية اتخاذ القرار وغيرها، فسوف يتم التركيز في هذه الدراسة على المرحلة الراهنة والمرحلة القادمة، أي على متطلبات الصمود والبقاء وتعزيز القدرات الذاتية للاقتصاد الفلسطيني. أما المدى الطويل، فسوف يتم الحديث عنه بقدر ما يحتاج ربطه بالمدى القصير، وبخاصة في ظل افتراض أن أحد الأهداف الرئيسية للمدى القصير هو تحضير الاقتصاد لمرحلة ما بعد التحرر والاستقلال.

3-4 الاستراتيجية الفلسطينية في المدى القصير

كما أشرنا في الجزء السابق، فإن الهدف الاستراتيجي للاقتصاد الفلسطيني في المدى القصير يتمثل في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي الفلسطينية التي تم احتلالها خلال حرب حزيران 1967، وإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة. ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال استراتيجية تسعى لتعظيم تكلفة احتلال الأراضي الفلسطينية بالنسبة لإسرائيل (وتقليل المكاسب التي يمكنها الحصول عليها نتيجة ذلك) وتقليل التكلفة التي يتحملها الاقتصاد الفلسطيني في مقاومة هذا الاحتلال (من خلال تخفيف المعاناة التي يتحملها الشعب الفلسطيني نتيجة تلك المقاومة). ونقترح أن تركز هذه الاستراتيجية الفلسطينية في المدى القصير على العناصر الرئيسية التالية:

أولاً، تعزيز القدرات الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، بحيث يستطيع هذا الاقتصاد أن يوفر الحاجات الأساسية للمواطنين وأن يستوعب الأيدي العاملة الفلسطينية المنسحبة من سوق العمل الإسرائيلية وتلك التي تدخل سوق العمل للمرة الأولى، إضافة إلى إعادة هيكلته، بحيث يستطيع زيادة الاعتماد على الموارد المحلية. ثانياً، تقليص التبعية لإسرائيل، وبخاصة في مجالات العمل والتجارة وتوفير السلع الأساسية من مواد غذائية وملابس ومأوى. ثالثاً، تنويع العلاقات الاقتصادية لفلسطين من خلال تعزيز العلاقات مع العالم الخارجي، وبخاصة العالمين العربي والإسلامي.

ولا بد من الإشارة هنا إلى تداخل هذه العناصر بعضها ببعض. فتعزيز القدرات الذاتية الفلسطينية تعني بالضرورة تقليص التبعية لإسرائيل، بحيث يصبح بالإمكان استيعاب الأيدي العاملة الفلسطينية داخل الاقتصاد الفلسطيني، كما يتم الاستغناء عن المنتجات الإسرائيلية واستبدالها بسلع فلسطينية. ولا يعني ذلك أنه يمكن الاستغناء عن السلع الإسرائيلية بالكامل، وإنما يعني عدم شراء السلع التي يمكن الاستغناء عنها أو التي يمكن توفير بديل عنها. كما أن تعزيز العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي يكون في الغالب على حساب العلاقة بين الأراضي الفلسطينية وإسرائيل، ما يسهم، أيضاً، في تقليص تبعية الاقتصاد الفلسطيني لإسرائيل.

وعلى الرغم من صعوبة فصل هذه المحاور الثلاث عن بعضها البعض، فسوف يتم، لأغراض التنسيق، تناولها في ثلاثة بحوث منفصلة. وسوف تركز هذه الدراسة على المحور الأول، تعزيز القدرات الذاتية للاقتصاد الفلسطيني. أما بالنسبة للعلاقات مع إسرائيل والعلاقات مع العالم الخارجي، وبخاصة العلاقات الاقتصادية والتجارية مع العالمين العربي والإسلامي، فسوف يتم تناولهما في دراستين أخريين منفصلتين ومكملتين لهذه الدراسة، وبالتالي لن تتم مناقشتهما هنا بالتفصيل. ولكن نظراً لتداخل هذه المواضيع، كما أشرنا قبل قليل، فسوف يتم التطرق إليهما عندما يقتضي التداخل ذلك.

5- استراتيجية المرحلة الراهنة:

سياسات الصمود والبقاء

سوف نخصص هذا الفصل لمناقشة الاستراتيجية والسياسات التي يمكن أن تسهم في تثبيت الشعب الفلسطيني ودعم صموده وبقائه فوق أرضه خلال المرحلة الراهنة، وسوف نناقش في الفصل التالي الاستراتيجية والسياسات التي يمكن اتباعها خلال المرحلة اللاحقة، أي المرحلة التي يتم فيها انسحاب الجيش الإسرائيلي من الأماكن التي احتلها منذ اندلاع انتفاضة الأقصى.

وكما أشرنا عند تعريف المرحلة الراهنة، فسوف نفترض في هذا الفصل استمرار الوضع الحالي الذي أعقب اندلاع انتفاضة الأقصى. وفي ظل الافتراضات السابقة حول الأهداف الفلسطينية لمواجهة السياسات الإسرائيلية العدوانية، فإن تثبيت الشعب الفلسطيني فوق أرضه وتعزيز قدرته على البقاء والصمود في الفترة الراهنة، يمكن أن يتم من خلال استراتيجية تقوم على العناصر التالية:

- ✧ إعطاء أولوية لتصليح الأضرار وتعويض المتضررين نتيجة الحصار والإغلاق والاجتياح الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية.
- ✧ تلبية الاحتياجات الأساسية للشعب الفلسطيني من غذاء، وملبس، ومأوى، من خلال دعم القطاعات الإنتاجية الرئيسية.
- ✧ توفير فرص عمل داخل الاقتصاد الفلسطيني.
- ✧ ضمان عدم انهيار المؤسسات الفلسطينية.
- ✧ تحسين أداء القطاع العام.

وقبل مناقشة هذه السياسات والإجراءات ببعض التفصيل، فإن هناك ملاحظتين لا بد من الإشارة إليهما والتأكيد عليهما منذ البداية، حتى لا يتم تبسيط الأمور بشكل غير

واقعي أو التقليل من حجم التحدي الذي يواجه تطبيق تلك السياسات والإجراءات. الملاحظة الأولى تتعلق بالاحتياجات المالية الكبيرة اللازمة لتطبيق ونجاح تلك السياسات، والتي لا يمكن توفيرها من الموارد المحلية للسلطة الوطنية، ما يتطلب دعماً خارجياً كبيراً من الدول العربية والإسلامية والأجنبية، وهو موضوع سوف يتم التطرق إليه لاحقاً. والملاحظة الثانية تتعلق بسلوك سلطات الاحتلال الإسرائيلي وردود الفعل المتوقعة إزاء السياسات والإجراءات المقترحة. وكما هو واضح، فإن تطبيق أية سياسات أو إجراءات يمكن أن تؤدي إلى تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني، وبالتالي تقليص تكلفة مقاومته للإجراءات الإسرائيلية، سوف تسهم في دعم صمود الشعب الفلسطيني، وتؤدي إلى تثبيته فوق أرضه. كما أن أية سياسات أو إجراءات يمكن أن تقلل من تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، سوف تقلص المكاسب التي يجنيها الاقتصاد الإسرائيلي جراء احتلاله واجتياحه للمناطق الفلسطينية، وتزيد من تكلفة الاحتلال. وبالتالي، فإن من السذاجة المفرطة أن نتوقع قبول إسرائيل لهذه السياسات والإجراءات، أو السكوت عليها، وبخاصة في ظل الأهداف الإسرائيلية التي أشرنا إليها في هذه الدراسة. بل إن من المتوقع أن تعرقل إسرائيل أية محاولة لتخفيف الضغط على الشعب الفلسطيني، وأن تعمل على زيادة معاناته لدفعه للهجرة وإحلال المستوطنين مكانه. وبالتالي، فإن من المهم معرفة مساحة الحركة التي يمكن للشعب الفلسطيني أن يتحرك خلالها، وأن يستمر في تطوير مبادرات للتغلب على العقبات والعراقيل التي تضعها إسرائيل أمام محاولات الشعب الفلسطيني لنيل حريته واستقلاله.

5-1 إصلاح الأضرار

تسببت الاجتياحات والإجراءات الإسرائيلية في شل الحياة الاقتصادية والاجتماعية في كثير من المناطق الفلسطينية نتيجة قيام قوات الاحتلال بتدمير أجزاء كبيرة من البنية التحتية، وهدم عشرات المنازل، وتجريف الأراضي الزراعية، وقصف المؤسسات العامة والخاصة، ما تسبب في ضائقة اقتصادية للمواطنين تهدد بقاءهم وتضعف قدرتهم على الصمود. وبالتالي، يجب إعطاء أولوية قصوى في المرحلة الراهنة

لإصلاح الأضرار وتعويض المتضررين نتيجة استمرار وتصعيد تلك السياسات والإجراءات الإسرائيلية، ما يؤدي إلى تخفيف معاناة المواطنين، وبالتالي زيادة قدرتهم على المقاومة والصمود.

ومن بين الأمور التي يجب أن تعطى أهمية خاصة في المرحلة الراهنة، الإسراع في إصلاح الأضرار التي تصيب البنية التحتية، وبخاصة الطرق الرئيسية والمجاري وشبكات المياه والكهرباء والاتصالات التي تعتبر أساسية لمواصلة النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وضرورة لتصرف الأمور الحياتية للمواطنين. وعلى الرغم من إمكانية إعادة تدمير تلك المرافق بعد إصلاحها، فإن أهميتها في دعم النشاط الاقتصادي وتخفيف معاناة المواطنين تستدعي متابعة ومراقبة أي أضرار قد تصيبها، ووضع خطط طارئة لمعالجة تلك الأضرار بشكل سريع حتى لا يتسبب تدميرها في شل الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

كما أن دعم صمود المواطنين وتخفيف معاناتهم يتطلب إصلاح الأضرار التي تصيب الممتلكات الخاصة وتعويض المتضررين عما أصابهم من أضرار مادية مباشرة. ويشمل ذلك ممتلكات الأسر الفلسطينية التي استهدفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنون، مثل المباني السكنية، والسيارات الخاصة، وحقول القمح، وكروم الزيتون التي تم حرقها وإتلافها في عدد من المناطق الفلسطينية (المراقب الاجتماعي، العدد 6). كما يشمل ذلك تعويض التجار الذين تم تدمير محلاتهم التجارية، أو تضررت المباني والبضاعة والآلات التي يملكونها نتيجة القصف والاجتياح الإسرائيلي. ويمكن أن يتم تعيين لجان لحصر وتقدير الأضرار التي تصيب المباني والممتلكات، ومن ثم يتم التعويض عنها من خلال إصلاح الأضرار الفعلية مباشرة بواسطة مقاولين محليين (ما يسهم بدوره في توفير فرص عمل جديدة) عندما يكون ذلك ممكناً، أو من خلال صناديق التعويض التي يمكن أن تقدمها المؤسسات العربية أو الدولية.

وأخيراً، فهناك الكثير من المناطق التي تعرضت لدمار شامل وخراب كبير، مثل مخيم جنين والبلدة القديمة في نابلس وغيرها، والتي تعتبر "مناطق منكوبة"، ما يؤهلها للحصول على مساعدات إنسانية طارئة. ونظراً لإمكانية تعرض مناطق أخرى لمثل ذلك، فإن من الضروري وضع برامج إغاثة ومساعدات طارئة للمناطق التي تتعرض للدمار والخراب في المستقبل. كما يجب وضع برامج لمساعدة للمناطق التي تتعرض للحصار وحظر التجول وتعطيل النشاط الاقتصادي فيها، مع إيلاء الأمن الغذائي أولوية قصوى، وتأمين وصول الأغذية للأماكن التي تتعرض للحصار الطويل والشلل الكامل للنشاط الاقتصادي. ويمكن توفير ذلك عن طريق مؤسسات غوث إنسانية دولية أو متطوعين من الأفراد ومؤسسات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وغيرها، بالتعاون والتنسيق مع المؤسسات الرسمية.

5-2 تلبية الاحتياجات الأساسية

تسببت الإجراءات الإسرائيلية خلال المرحلة الراهنة في ارتفاع حاد في معدلات البطالة والفقر، وانخفاض ملحوظ في مستويات الدخل، ما حرم الكثير من العائلات الفلسطينية من الحصول على بعض الاحتياجات الضرورية من طعام وشراب ودواء وملابس ومسكن. ولا شك أن تأمين تلك الاحتياجات الأساسية للمواطنين سوف يسهم في تخفيف معاناتهم، وبالتالي تقليل تكلفة مقاومتهم للاحتلال.

ولكن توفير الغذاء والملبس والدواء والمأوى للشعب الفلسطيني ليس كافياً إذا لم يتم ذلك من خلال دعم القطاعات الإنتاجية الفلسطينية التي تسهم في تعزيز القدرات الذاتية للاقتصاد الفلسطيني. وكما يشير النقيب وعطياني (2002a)، فإن هناك بعض الطرق التي اتبعت لتأمين الاحتياجات الضرورية للعائلات المحتاجة والمتضررة في فلسطين، ولكنها أسهمت، في الوقت ذاته، في تقليص القدرة الذاتية الفلسطينية وليس تعزيزها. فاستخدام المساعدات الدولية التي تأتي من الخارج في شراء سلع إسرائيلية، مثلاً، يزيد من درجة اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الاقتصاد الإسرائيلي ويضعف مناعته

أمام السياسات والممارسات الإسرائيلية. كما أن المساعدات الخارجية العينية التي تصل على شكل سلع تموينية أو مواد طبية وأدوية أو ملابس وحفائب مدرسية لها مثل وطني، تؤدي إلى انخفاض الطلب على الإنتاج الوطني، وبالتالي إلى إضعاف القدرات الذاتية الفلسطينية. فالمهم في سياسة تعزيز الصمود والبقاء ليس تأمين حاجات الاستهلاك الفلسطيني الأساسية فقط، وإنما تأمين تلك الحاجات عن طريق زيادة الإنتاج الفلسطيني. وهذا يعني دعم القطاعات الإنتاجية الرئيسية من صناعة وزراعة وإنشاءات وخدمات، إضافة إلى القطاعات الاجتماعية الأساسية، وبخاصة التعليم والصحة.

وبالإضافة إلى الدور الذي يمكن أن تقوم به هذه القطاعات في توفير السلع الأساسية التي يحتاجها المستهلك الفلسطيني، ما يدعم صموده وقدرته على مقاومة الاحتلال، فإنها تسهم، أيضاً، في توفير عدد كبير من فرص العمل داخل الاقتصاد الوطني، وبخاصة للذين يفقدون أعمالهم نتيجة الحصار والإغلاق، أو الذين يدخلون سوق العمل للمرة الأولى. وفي المدى الطويل، فإن هذه القطاعات تلعب دوراً استراتيجياً في تحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد الفلسطيني. ومن هنا، يجب إعطاء اهتمام كبير لدعم هذه القطاعات الإنتاجية الرئيسية من خلال تبني السياسات المناسبة التي تمكنها من لعب دورها الاستراتيجي في تعزيز القدرات الذاتية للاقتصاد الفلسطيني. وسوف نستعرض فيما يلي الدور الذي يمكن أن تلعبه القطاعات الإنتاجية الرئيسية (الصناعة، والزراعة، والإنشاءات، والخدمات) في هذا المجال. أما القطاعات الاجتماعية (الصحة، والتعليم، والتنمية الاجتماعية) فستتم مناقشتها عند الحديث عن السياسات الخاصة بعدم انهيار المؤسسات الفلسطينية.

5-2-1 قطاع الزراعة

يمكن للقطاع الزراعي أن يلعب دوراً محورياً في تأمين الاحتياجات الرئيسية الغذائية للمواطنين الفلسطينيين في المرحلة الراهنة، وبخاصة المنتجات الزراعية النباتية مثل الخضار والفواكه، والحيوانية مثل اللحوم البيضاء، والبيض، واللحوم الحمراء، والحليب. كما يمكن للقطاع الزراعي أن يلعب دوراً رئيسياً في امتصاص جزء كبير من

العمالة الفلسطينية الفائزة، وبخاصة في استيعاب العمال الذين فقدوا أماكن عملهم في إسرائيل، والذين يمتلكون خبرة كافية في العمل في المجال الزراعي. إضافة إلى ذلك، فإن القطاع الزراعي يلعب دوراً مهماً في التوظيف الذاتي غير الرسمي، إذ يساهم في إيجاد فرص عمل جزئية للعديد من الأسر التي تعمل ضمن برامج تمويل المشاريع الصغيرة التي توفرها المنظمات غير الحكومية ووكالة الغوث الدولية. وتتركز معظم تلك المشاريع في تسمين وتربية الأغنام لإنتاج الحليب واللحوم وإنتاج البيض والدجاج اللحم (الجعفري)، (2002b).

وكما أشرنا سابقاً، فقد تعرض القطاع الزراعي لخسائر كبيرة نتيجة الإجراءات والممارسات الإسرائيلية، ولا تزال الخسائر التي يتعرض لها هذا القطاع تتراكم يوماً بعد يوم نتيجة استمرار وتصعيد الاعتداءات الإسرائيلية، ما يهدد المستثمرين والعاملين في هذا القطاع بفقدان مصدر رزقهم. وبالتالي، فإن تعويض المزارعين عن الأضرار والخسائر التي لحقت أو تلحق بهم نتيجة للإجراءات والممارسات العدوانية الإسرائيلية يقع من بين أولويات المرحلة الراهنة، ما يتيح لهذا القطاع المهم من ممارسة دوره في مقاومة الحصار وتثبيت المواطنين فوق أرضهم.

ومن بين السياسات الأخرى التي يمكن اتباعها في المرحلة الراهنة لتعزيز دور القطاع الزراعي وقدرته على تأمين الاحتياجات الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني ما يلي:

- ✧ توفير ودعم مستلزمات الإنتاج الزراعي المستوردة، ويشمل ذلك الأعلاف المستخدمة في الإنتاج الحيواني والأسمدة والبذور والمدخلات الأخرى المستخدمة في الإنتاج النباتي. ويمكن أن يتم دعم المدخلات عبر أشكال مختلفة، منها تخفيض قيمة ضريبة القيمة المضافة من 17% إلى 15%، أو قيام السلطة الوطنية الفلسطينية باستيراد الأعلاف والأسمدة والبذور وإعادة بيعها للمزارعين بأسعار منخفضة.
- ✧ التركيز على إنتاج المحاصيل الزراعية التي يحتاجها المستهلك الفلسطيني، أي الإنتاج في المرحلة الراهنة حسب احتياجات السوق المحلية، وليس حسب احتياجات

السوق الخارجية. ويهدف ذلك إلى توفير المنتجات الزراعية محلياً، والاستغناء بصورة جزئية عن المنتجات الإسرائيلية. ويمكن أن يتم ذلك من خلال دعم تسويق ونقل وتوزيع المنتجات الزراعية داخل الأراضي الفلسطينية، ومن خلال حملات توعية لدعم المنتجات الزراعية الفلسطينية ومقاطعة المنتجات الزراعية الإسرائيلية التي تغرق الأسواق المحلية. وقد تكون هناك قيود سياسية على دعوة المؤسسات الرسمية الحكومية لمقاطعة البضائع الإسرائيلية، ولكن هذه القيود لا تنطبق على مؤسسات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وغيرها.

✧ تقديم حوافز لزيادة الإنتاج من اللحوم والألبان من خلال إعفاء المنتجين من الضرائب وفق إثباتات تتعلق بحجم القطيع الذي يملكونه، وتوفير خدمات الإرشاد والرعاية البيطرية والمطاعيم بأسعار رمزية.

✧ المساهمة في توفير التمويل اللازم لعمليات الإنتاج والتسويق وشراء المدخلات، وذلك من خلال القروض الميسرة للقطاع الزراعي أو تقديم ضمانات بنكية للمزارعين تتيح لهم الحصول على القروض اللازمة حتى موعد جني المحاصيل وبيعها.

✧ دعم الاستثمار في البنية الأساسية الريفية من خلال إعادة تأهيل الطرق الريفية، وبناء طرق زراعية جديدة، والمساهمة في إعادة تأهيل الآبار وصيانتها، وفي بناء برك لتجميع الأمطار.

✧ توفير برامج الإرشاد الزراعي لإرشاد المزارعين على كيفية زراعة الخضار، وغراس الأشجار، وكيفية استخدام المدخلات الزراعية كمبيدات الآفات الزراعية، والأسمدة الكيماوية، والأعلاف، والمعدات والتقنية الحديثة. ويمكن تشجيع القطاع الخاص على المساهمة بعملية الإرشاد الزراعي من خلال تقديم الحوافز المناسبة، مثل دعم المدخلات الزراعية التي تبيعها شركات القطاع الخاص مقابل قيام تلك الشركات بتحمل مسؤولية إرشاد المزارعين على كيفية استخدام تلك المدخلات للوصول إلى النتائج المرغوبة.

✧ مساعدة المزارعين (وبخاصة الصغار منهم) في التأمين على محاصيلهم وممتلكاتهم الزراعية من خلال المساهمة في التأمين الزراعي لمواجهة المخاطر الطبيعية التي يمكن أن يتعرضوا لها (مثل الخسائر الناشئة عن البرد، والصقيع، والفيضان،

والجفاف، والعواصف، والحرائق، وانتشار الأوبئة، ونفوق الحيوانات) نظراً لأن تكلفة التأمين ضد هذه المخاطر تكون عادة مرتفعة ولا يستطيع المزارع (وبخاصة المزارع الصغير) أن يتحملها بالكامل، بل إن مثل هذا النوع من التأمين غير موجود في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية. ويمكن إنشاء مؤسسة أو صندوق للتأمين الزراعي بهدف التأمين على المحاصيل الزراعية ضد المخاطر الطبيعية، مقابل مبالغ بسيطة يدفعها المزارعون، وتسهم السلطة الوطنية بتغطية جزء منها. أما الأخطار السياسية التي يمكن أن تتجم عن الاعتداءات الإسرائيلية، فمن غير الممكن أن يتم التأمين ضدها لدى شركات التأمين، وبالتالي فإن على السلطة الوطنية أن تقوم بتعويض المزارعين عن الأضرار التي يمكن أن تلحق بهم نتيجة تلك الاعتداءات، ويمكن أن يتم ذلك من خلال صندوق خاص للتعويضات كما أشرنا عند الحديث عن إصلاح الأضرار.

5-2-2 قطاع الصناعة

لا شك أن القطاع الصناعي يستطيع أن يسهم بشكل رئيسي في تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني من خلال توفير السلع التي تساعد على تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين، وعلى خلق فرص عمل كثيرة خلال المرحلة الراهنة، ما يسهم بدوره في تقليص تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وبالتالي في دعم صمود الشعب الفلسطيني وقدرته على مقاومة الاحتلال من جهة، وتخفيف المكاسب التي يمكن أن تجنيها إسرائيل من احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة من جهة أخرى. ومن بين السياسات التي يمكن تبنيها لتحقيق ذلك ما يلي:

✧ تشجيع القطاع الصناعي على توفير بدائل للمنتجات الإسرائيلية، وبخاصة السلع الأساسية مثل المواد الغذائية، والأدوية، والملابس، والجلود، والطحين، ومواد البناء كالحديد، والإسمنت، والطوب، والأبواب والشبابيك الخشبية والمعدنية وغيرها. وعلى الرغم من أنه لا يمكن توفير جميع السلع محلياً، فإنه يمكن توفير عدد كبير منها إذا تم وضع استراتيجية وسياسات واضحة تشمل حوافز مناسبة للقطاع الخاص، وهو ما

سنتحدث عنه في السطور التالية. ولضمان أن تمثل السلع الوطنية بديلاً جيداً وتتمكن من منافسة السلع الإسرائيلية، فيجب التأكيد على أن تتمتع السلع الوطنية بالموصفات والجودة المقبولة مقارنة مع السلع الإسرائيلية والأجنبية، وأن يتم توفيرها بأسعار تتناسب مع دخول المستهلكين. ويمكن تشجيع المؤسسات الوطنية على المحافظة على جودة منتجاتها من خلال ربط تطبيق المواصفات والمقاييس بالإعفاءات الضريبية التي يمكن تقديمها للمؤسسات، ومن خلال وضع تلك المواصفات والمقاييس كشرط أساسي للتأهيل للمشتريات الحكومية والحصول على إعانات التصدير وغيرها من الحوافز. أما بالنسبة للأسعار، وفي ظل عدم قدرة السلطة الوطنية على تثبيت أسعار السلع، بصفة عامة، وبخاصة في المرحلة الراهنة، فإن من الممكن دعم أسعار مستلزمات الإنتاج للسلع الأساسية مثل الطحين والدواء. كما يمكن للسلطة الوطنية دعم أجور العاملين في المؤسسات الصناعية بنسبة معينة تتناسب مع مدى تقيد تلك المؤسسات بالمواصفات والأسعار التي تقترحها السلطة الوطنية.

✧ تشجيع القطاع الخاص على استخدام المواد الخام المحلية، ما يقلل الاعتماد على المواد الخام المستوردة من إسرائيل أو عن طريق إسرائيل، ويزيد الترابط بين القطاع الصناعي من جهة وقطاعي الزراعة والإنشاءات من جهة أخرى. وسوف يسهم ذلك في تطوير عدد من الصناعات الغذائية الزراعية مثل المخللات، والزيتون المعبأ، والسمن النباتي، وعصير الفواكه، والحليب ومنتجاته، وصناعة الأعلاف، والحلويات وغيرها، كما يسهم في تطوير بعض الصناعات الإنشائية مثل صناعة الحجر والإسمنت المخلوط والطوب والحصى ومنتجات الرخام، نظراً لتوفر المادة الخام لتلك الصناعات في فلسطين. ويمكن، أيضاً، تطوير بعض الصناعات المرتبطة بالإنشاءات مثل صناعة الأثاث، والمنتجات الخشبية، والألمنيوم، والدهانات، والمطاط، والمنتجات المعدنية وغيرها. ويمكن للسلطة الوطنية تشجيع المؤسسات الوطنية على استخدام المواد الخام المحلية عن طريق اشتراط حد أدنى من القيمة المضافة المحلية في المنتجات الوطنية لتأهيلها للدخول في المناقصات الحكومية، أو ليتم اعتبارها منتجات وطنية تستحق الدعم.

✧ تشجيع إقامة صناعات صغيرة في مناطق مختلفة من الأراضي الفلسطينية نظراً لما تتميز به المشاريع الصغيرة من مزايا، وبخاصة في ظل سياسة الإغلاق والحصار الإسرائيلية التي تحول في كثير من الأحيان دون تنقل العاملين من منطقة إلى أخرى.¹¹ وهناك عدد من الصناعات الصغيرة التي يمكن أن تسهم في سد الاحتياجات الأساسية للمواطنين وفي استيعاب الأيدي العاملة والمواد الخام المحلية، والتي يمكن في الوقت نفسه تطويرها لتصبح ذات ميزة تنافسية في المدى الطويل، ومن بينها الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ والملابس والمنتجات الجلدية والصابون ومحارم الورق وما شابه ذلك. ويمكن أن يتم دعم المؤسسات الصغيرة من خلال تشكيل مؤسسة عامة أو هيئة وطنية مشتركة من القطاعين العام والخاص لدعم المشاريع الصغيرة، وبخاصة تقديم المساعدة الفنية والتدريب والإدارة والاستشارات المالية والتسويقية التي تفتقر إليها المشاريع الصغيرة في معظم الأحيان، وكذلك مساعدة الصناعات الصغيرة في الحصول على تمويل بشروط ميسرة، سواء من خلال تشجيع البنوك على منح ائتمان للمشاريع الصغيرة لتمويل استثماراتها في الآلات ومشتريات المواد الخام بضمان السلطة، أو من خلال صناديق وبرامج إقراض مخصصة للمشاريع الصغيرة لمساعدتها في الاحتفاظ بمخزون كاف من المواد والتجهيزات لمواجهة حالات الطوارئ.

✧ إعطاء أولوية للمنتجات المحلية في المشتريات الحكومية (شريطة مطابقة تلك المنتجات للمواصفات وتوفير حد معين من القيمة الإضافية المحلية في تصنيعها، كما أشرنا قبل قليل) وتشجيع المؤسسات العامة والخاصة، المحلية والأجنبية على دعم الصناعات الوطنية من خلال شراء منتجاتها وتقديمها كمساعدات عينية للعائلات الفلسطينية، بدلاً من تقديم مساعدات عينية مشتتة من مصادر خارجية. وهناك بعض المؤشرات إلى أن بعض الصناعات، مثل الصناعات الدوائية، قد تأثرت سلباً بالتردات العينية التي كانت تصل إلى الأراضي الفلسطينية من الخارج خلال السنة

¹¹ تشير معظم الدراسات إلى أن تكلفة خلق فرصة عمل في المؤسسات الصغيرة أقل بكثير من تكلفة ذلك في المؤسسات الكبيرة، ما يعني أن المشاريع الصغيرة تتميز بقدرتها على استيعاب أعداد كبيرة من الأيدي العاملة بتكلفة أقل. كما تتميز المؤسسات الصغيرة بمرونتها في الاستجابة للتغيرات، وكثافة استخدامها للمواد الخام المحلية، وقدرتها على تلبية الاحتياجات الأساسية التي تساعد المواطنين على الصمود.

الأولى من عمر الانتفاضة، نظراً لأن تلك المنتجات تنافس الصناعات الدوائية المحلية¹². وبالتالي، من الأفضل وضع مخصصات لتشجيع الصناعات المحلية، أي لشراء الإنتاج المحلي، وبالتالي دعم القطاع الخاص وتوفير فرص عمل داخل الاقتصاد الفلسطيني.

✧ دعم نقل وتوزيع السلع الأساسية التي تنتجها المؤسسات الوطنية، وبخاصة المؤسسات الصغيرة، وذلك من خلال تقديم تسهيلات تسويقية مناسبة لتوصيل وتوفير تلك السلع في المناطق المختلفة بتكلفة مقبولة. وفي كثير من الأحيان تقف صعوبة النقل والتسويق وارتفاع تكلفتها عائقاً أمام توزيع المنتجات الوطنية في الأسواق المحلية وأسواق التصدير، وبخاصة في المرحلة الراهنة، حيث تضع إسرائيل الكثير من العوائق والعراقيل للحيلولة دون انسياب البضائع بين المناطق الفلسطينية بيسر وسهولة. ويمكن الاتفاق مع شركات متخصصة من القطاع الخاص لنقل البضائع إلى المناطق المختلفة بأسعار تتحمل السلطة الوطنية جزءاً منها.

5-2-3 قطاع الإنشاءات

يلعب قطاع الإنشاءات دوراً ريادياً في الاقتصاد الفلسطيني، إضافة إلى دوره الاجتماعي المتمثل في توفير المسكن للمواطنين والمرافق العامة للإسكان وخدمات البنية التحتية لكافة الأنشطة الاقتصادية. وبالتالي، فإن دور هذا القطاع يتعدى توفير المأوى ليشمل، أيضاً، مساهمته في الإنتاج والاستخدام والاستثمار، إضافة إلى روابطه الأمامية والخلفية مع بقية القطاعات الاقتصادية خاصة الصناعات الإنشائية (مثل صناعة التعدين واستغلال المحاجر وصنع منتجات المعادن اللافلزية القاعدية والتي تشمل صناعة حجر البناء، وصنع الفلزات القاعدية، وصنع منتجات المعادن) وصناعة الأثاث وقطاع الخدمات (وبخاصة النقل والتمويل) وغيرها (مكحول وعطياني، 2002b).

¹² تراجعت كمية الأدوية المقدمة كمساعدات من الخارج العام 2002، وأصبح هناك توجه إيجابي نحو شراء الأدوية التي يراد التبرع بها من الإنتاج الفلسطيني المحلي، ما أدى إلى تنشيط السوق وزيادة المبيعات المحلية من الأدوية (انظر، مقابلة مع باسم خوري في جريدة القدس، 14 كانون الأول 2002، ص 24).

وقد تعرض قطاع الإنشاءات إلى أضرار كثيرة نتيجة الإجراءات والممارسات الإسرائيلية التي أشرنا إليها سابقاً، وقد زاد ذلك من تفاقم مشكلة النقص الموجود أصلاً في مجال الإسكان في الأراضي الفلسطينية نتيجة عدم قدرة السوق المحلية على تلبية الاحتياجات السكنية للمواطنين، بسبب النمو السكاني، وتكوين الأسر الجديدة، وتخفيف الضائقة السكانية، واستبدال المساكن التالفة. ويقدر مكحول وعطياني (2002b) عدد الوحدات السكنية اللازمة لتلبية حاجة الأسر المكونة حديثاً بحوالي 15.6 ألف وحدة سكنية سنوياً خلال السنوات العشر القادمة في الضفة الغربية، و10.9 ألف وحدة في قطاع غزة. كما يقدران الاحتياجات السكنية الناجمة عن النمو السكاني بحوالي 11.55 ألف وحدة في الضفة الغربية، و8.3 ألف وحدة في قطاع غزة حتى سنة 2012. أما الأسر التي تعاني من ضائقة سكنية فيقدر عددها بحوالي 113.5 ألف أسرة تحتاج إلى ما يعادل حوالي 4 آلاف وحدة سكنية سنوياً لتحسين وضعها ابتداءً من سنة 2003 حتى سنة 2012. كما يقدر عدد الوحدات اللازمة لاستبدال المساكن التالفة وغير الصالحة للسكن بـ 1.89 ألف وحدة سنوياً. وبالتالي يصل إجمالي الطلب الكامن على الوحدات السكنية، كما يتضح في جدول 16، إلى حوالي 48 ألف وحدة سنة 2003، يرتفع إلى حوالي 56 ألف وحدة سنة 2012.¹³ ويقدر مكحول وعطياني النقص في الوحدات السكنية من خلال مقابلة عدد الوحدات المعروضة من المساكن مع عدد الوحدات المطلوبة. وفي ظل افتراض استمرار الإجراءات الإسرائيلية الحالية، كما نفترض في المرحلة الراهنة، فإن متوسط عدد الوحدات المعروضة سنوياً يقدر بـ 50% من المتوسط السائد قبل الانتفاضة، والبالغ 13.2 ألف وحدة سكنية. وبناء على ذلك يبلغ متوسط النقص السنوي في الوحدات السكنية حوالي 41 ألف وحدة العام 2003، يرتفع إلى حوالي 50 ألف وحدة العام 2012، أو ما متوسطه 47 ألف وحدة سكنية خلال الفترة المذكورة (المرجع السابق، ص 108).

¹³ الطلب الكامن Potential demand أو طلب الطاقة الاستهلاكية هو الطلب الذي يقترن بالرغبة في الشراء دون ضرورة توفر القدرة على الشراء نتيجة تدني مستوى الدخل أو ارتفاع الأسعار، أو بسبب عوامل قانونية. أما الطلب الفعال Effective demand فهو الطلب الذي يقترن بالرغبة في الشراء وتوفر القدرة على الشراء. أنظر مكحول وعطياني، 2002.

ولا تشمل التقديرات السابقة مئات الوحدات السكنية الفلسطينية التي قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بهدمها بذرائع وحجج أمنية واهية، أو المنازل التي تضررت جراء القصف الإسرائيلي للأحياء السكنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي يجب الإسراع في ترميمها أو إعادة بنائها لتوفير مأوى آمن للعائلات التي تسكنها أو التي كانت تسكنها. ويمكن إعطاء أولوية لتصليح المباني المتصدعة التي يمكن أن تنهار إذا لم تتم معالجتها بسرعة، ثم إعادة بناء المساكن التي تم تدميرها كلياً لتوفير سكن للعائلات التي كانت تسكن فيها، ويلي ذلك إصلاح البيوت المدمرة جزئياً.

وبالإضافة إلى إعادة إعمار البيوت التي دمرها الاحتلال، فهناك حاجة ماسة، أيضاً، لتوفير سكن مناسب لمواجهة الطلب المتزايد على الوحدات السكنية، والذي تمت الإشارة إلى تقديراته قبل قليل، لما لذلك من أهمية قصوى في تعزيز صمود المواطنين وتثبيتهم فوق أرضهم الفلسطينية. ولكن ذلك يتطلب استثمارات كبيرة جداً، يقدرها مكحول وعطياني (في ظل افتراضات معينة حول مساحة الوحدة السكنية وتكلفة المتر المربع) بحوالي ملياري دولار سنوياً، وهو مبلغ ضخم لا تسمح الظروف المالية الحالية والمنظورة للسلطة الوطنية الفلسطينية بتوفيره (مكحول وعطياني، 2002b). ولكن، بالمقابل، فإن مثل هذه الاستثمارات في قطاع الإسكان تخلق فرص عمل كثيرة، سواء بصورة مباشرة، أم غير مباشرة. ويقدر مكحول وعطياني (المرجع السابق) عدد فرص العمل المباشرة التي سيوفرها الاستثمار في قطاع الإسكان لتلبية الطلب الكامن بحوالي 117 ألف عامل سنة 2003، وتزداد لتصل إلى حوالي 138 ألف عامل سنة 2012، على افتراض ثبات جميع المتغيرات الاقتصادية الأخرى مثل أجور العاملين وتكنولوجيا الإنتاج. كما أن الزيادة في نشاط قطاع الإنشاءات ستعمل على زيادة الطلب على منتجات الصناعات الإنشائية المحلية والمستوردة بأكثر من مليار دولار سنة 2003، وترتفع إلى 1220 مليون دولار سنة 2012، وهو ما يعني أن فرص العمل المتوقعة في الصناعات الإنشائية، والناجمة عن زيادة الطلب المحلي، تقدر بحوالي 43 ألف فرصة سنة 2003، وحوالي 51 ألف فرصة سنة 2012، وهو ما يبرر ضرورة الاهتمام والتركيز على هذا النشاط الرئيسي المهم.

وعلى الرغم من أن الظروف السياسية الراهنة غير مواتية لزيادة الاستثمار في قطاع الإنشاءات بسبب الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة وحالة عدم اليقين في المرحلة الراهنة، فإن هناك بعض السياسات والإجراءات التي يمكن أن تسهم في تشجيع الاستثمار في هذا القطاع. ومن بين ذلك المساهمة في توفير التمويل اللازم لجمعيات الإسكان، وبخاصة الجمعيات التي توقف البناء في مشاريعها بسبب نقص مصادر تمويلها. ويمكن أن يتم ذلك من خلال تخصيص جزء من المساعدات المقدمة للسلطة الوطنية وإقرارها بشروط ميسرة إلى تلك الجمعيات، أو من خلال تأسيس صندوق مخصص لتوفير ضمانات للقروض التي تقدمها المؤسسات المالية لتلك الجمعيات.

كما يمكن مساعدة قطاع الإنشاءات الفلسطيني من خلال إعطاء أولوية للمقاولين المحليين في تنفيذ المقاولات الإنشائية الحكومية. وسوف يسهم ذلك ليس فقط في دعم قطاع الإنشاءات، ولكن، أيضاً، في دعم الصناعات المرتبطة به مثل الصناعات المعدنية والأثاث والخدمات وغيرها. وينطبق ذلك على إصلاح الأضرار التي أصابت البنية التحتية والمباني السكنية والمؤسسات الخاصة والعامة نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية التي تتصاعد يوماً بعد يوم. ويجب اشتراط استخدام مواد محلية وتشغيل نسبة معينة من الأشخاص الباحثين عن العمل للاستفادة من هذه المزايا.

ويمكن تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في قطاع الإنشاءات، وبخاصة مشاريع الإسكان، من خلال إنشاء صندوق للتأمين ضد الأخطار السياسية التي يمكن أن تتعرض لها مشاريع الإسكان، وبخاصة عمليات القصف والتدمير التي تقوم بها القوات الإسرائيلية، نظراً لعدم إمكانية شركات التأمين الخاصة من تغطية هذه المخاطر، وللتغلب على تردد المستثمرين في الإسكان بسبب ارتفاع عنصر المخاطرة مقارنة بالعائد المتواضع الذي يمكن أن يحصل المستثمرون عليه في المرحلة الراهنة.

كما يمكن تشجيع الاستثمار الخاص في قطاع الإسكان من خلال تشجيع المؤسسات الخاصة بالرهن العقاري لتقديم قروض إسكان لذوي الدخل المحدود، بشروط ميسرة من حيث سعر الفائدة، وفترة السداد. ويمكن اشتراط مواصفات معينة للتأهيل لتلك القروض من حيث المساحة، ومواد البناء، وحجم التكاليف، بما يضمن توجيهها لذوي الدخل المحدود فعلاً.

5-2-4 قطاع الخدمات

لا يخفى على أحد أهمية الدور الذي يلعبه قطاع الخدمات في دعم وصمود المواطنين من خلال توفير مجموعة من الخدمات الرئيسية وخلق العديد من فرص العمل لهم، وبخاصة في قطاعات التجارة الداخلية (والتي تشمل تجارة التجزئة والجملة وبيع الوقود) والنقل (المنظم وغير المنظم) والاتصالات. فقد شكّل العاملون في قطاع التجارة الداخلية حوالي 62.5% من العاملين في الأنشطة الخدمية خلال الفترة 1995-2000، ما يعطى مؤشراً مهماً على دور هذا القطاع في استيعاب العمالة والمساهمة في حل مشكلة البطالة من خلال ما يسمى "بالمشاريع العائلية"، أو "مشاريع التوظيف الذاتي" التي توفر فرص عمل لأفراد العائلة. كما يعتبر قطاع النقل من أهم القطاعات الخدمية التي توفر فرص التوظيف الذاتي بشكل رسمي (النقل المنظم) وغير رسمي (النقل غير المنظم)، حيث وصل عدد المشتغلين في هذا القطاع حوالي 12,766 عامل العام 2000 أي ما متوسطه 9.7% من مجموع المشتغلين في القطاعات الخدمية خلال الفترة نفسها (مكحول وجعفري، 2003). كذلك تلعب قطاعات التجارة الداخلية والنقل دوراً بارزاً في توزيع وتوفير السلع الأساسية (الزراعية والصناعية) التي يحتاجها المواطنون لدعم صمودهم وبقائهم، ما يتطلب الاهتمام بهذه القطاعات الحيوية خلال المرحلة الراهنة. ويجب تشجيع قطاع التجارة الداخلية على التركيز على عرض وتوزيع السلع الوطنية وتوفيرها بكميات تكفي احتياجات المواطنين، وعدم التعامل مع المنتجات الإسرائيلية التي لها بديل محلي، وعدم تسويق منتجات المستوطنات الإسرائيلية تحت أية ظروف أو مبررات. كما يجب تشجيع التجار على عدم استغلال ظروف الحصار لرفع أسعار السلع

الأساسية، وعدم اقتناء السلع غير الصالحة للاستهلاك أو المنتهية صلاحيتها. وهنا يأتي دور وزارة التموين (أو وزارة الاقتصاد الوطني) في التأكد من مطابقة الموصفات، وعدم التلاعب بتواريخ صلاحية المواد التموينية المعروضة وإحالة المخالفين إلى القضاء. وتشير بعض التقارير إلى أن إسرائيل تشجع دخول مواد غذائية فاسدة إلى السوق الفلسطينية عن طريق المستوطنات وبعض التجار المحليين، ما يتطلب مراقبة دقيقة وإجراءات حاسمة من قبل وزارة التموين (أو وزارة الاقتصاد الوطني) بحق أولئك الذين يتاجرون بصحة المواطن الفلسطيني.

أما بالنسبة لقطاع السياحة، فعلى الرغم من الخسائر الكبيرة التي لحقت به نتيجة توقف الحركة السياحية في الأراضي الفلسطينية منذ اندلاع الانتفاضة، فإن من غير المتوقع أن يستعيد هذا القطاع عافيته في المرحلة الراهنة نتيجة تفاقم الأوضاع الأمنية واستمرار حالة عدم الاستقرار السياسي. ويمكن في المرحلة الراهنة مساعدة هذا القطاع من خلال تعويض المستثمرين فيه عن الأضرار المادية التي تعرضت لها ممتلكاتهم، وتشجيع الوفود الرسمية التي تزور مناطق السلطة الوطنية، على الرغم من قلتها خلال الفترة الراهنة، على الإقامة في الفنادق الفلسطينية. كما يمكن مساعدة أصحاب المنشآت السياحية من خلال إيجاد مصادر تمويل توفر لهم تسهيلات مناسبة لتفادي الخسائر المتفاقمة نتيجة تراكم الديون والفوائد، إلى حين عودة الحياة لمنشآتهم.

5-3 توفير فرص عمل

يقع التأثير الأكبر والأخطر لسياسة الحصار والإغلاق الإسرائيلية على الأيدي العاملة الفلسطينية لأسباب عدة. فهذه السياسة تتسبب بلا شك بارتفاع معدلات البطالة والفقر وانخفاض دخول العاملين الفلسطينيين نتيجة لفقدان عدد كبير منهم لعملهم، سواء داخل إسرائيل والمستوطنات بسبب حرمانهم من الوصول إلى هناك، أم داخل الأراضي الفلسطينية نظراً لعدم تمكنهم من الوصول إلى أماكن عملهم، أم لاستغناء المؤسسات الصناعية عنهم بسبب ضعف الطلب. ومما يزيد الأمور سوءاً أن انخفاض الدخل الناجم

عن فقدان العمال وظائفهم سيتسبب بدوره في تخفيض الطلب على المنتجات المحلية، ما سينجم عنه انخفاض آخر في الإنتاج والاستغناء عن عدد آخر من العاملين وانخفاض جديد في الدخل، وهكذا. أي أن فقدان العمال وظائفهم سيكون له تأثير مضاعف أكبر من مجرد الأجور التي يفقدها العاملون الذين يتم الاستغناء عنهم داخل إسرائيل أو داخل الاقتصاد المحلي.

من ناحية ثانية، فإن عدم توفر فرص عمل للفلسطينيين داخل الاقتصاد الفلسطيني سيدفعهم للهجرة إلى الخارج، ما يعني تفريغ الأراضي الفلسطينية تدريجياً. وقد واجه الفلسطينيون وضعاً مشابهاً في النصف الثاني من السبعينيات عندما عاش الاقتصاد الإسرائيلي فترة ركود اقتصادي في أعقاب ارتفاع أسعار النفط العالمية استغنى خلالها عن عدد كبير من العاملين الفلسطينيين، ولكن تصادف في تلك الفترة حدوث تطور اقتصادي كبير في دول الخليج نتيجة لزيادة إيرادات تلك الدول من عائدات النفط، ما أدى إلى موجة كبيرة من الهجرة إلى تلك الدول. ولكن تلك الهجرة كانت انتقائية، حيث كان معظم المهاجرين من الذكور الشباب في فئات العمر الوسطى (أعمارهم بين 21 - 35 سنة)، من العمال المهرة جداً، والحاصلين على مستويات تعليمية وتدريبية عالية. ومن الواضح أن ذلك يؤثر بشكل سلبي ومباشر على التطور المستقبلي والتنمية في فلسطين.

وحتى إذا تم السماح بعودة الفلسطينيين للعمل داخل إسرائيل والمستوطنات، فإن ذلك سوف يسهم في زيادة الناتج المحلي الإسرائيلي، وبخاصة أن معظمهم يشتغل في قطاعات حيوية كالبناء والزراعة، ما يسهم بدوره في تقوية الاقتصاد الإسرائيلي، وهو ما يتعارض مع الاستراتيجية التي تمت الإشارة إليها سابقاً، والتي تسعى لزيادة تكلفة الاحتلال بالنسبة لإسرائيل. وقد كان هناك الكثير من النداءات لمنع، بل وتحريم، العمل داخل المستوطنات الإسرائيلية، كما كان هناك العديد من الدراسات والمؤتمرات التي أوصت بعدم تصدير العمالة إلى إسرائيل (وغيرها)، والتعويض عن ذلك بتصدير البضائع والخدمات (أنظر الجعفري، 2000، ص 118-119). ولعل من سوء الحظ، بل وسوء الإدارة أيضاً، أن الاعتماد على إسرائيل في توظيف العمالة الفلسطينية قد زاد خلال السنوات الماضية

بدلاً من أن ينخفض، ما زاد من تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وهو ما ظهرت نتائجه وانعكاساته الخطيرة خلال الفترة التي أعقبت اندلاع انتفاضة الأقصى.

وفي المرحلة الراهنة، فإن توفير فرص عمل داخل الاقتصاد الفلسطيني للذين فقدوا عملهم داخل إسرائيل وفي الاقتصاد المحلي، أو أولئك الذين يدخلون سوق العمل للمرة الأولى يعتبر في مقدمة التحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني. ويمكن أن يتم ذلك من خلال مجموعة من السياسات والبرامج التي، إذا تم تنفيذها، يمكن أن تخفف من الآثار (التكاليف) الناجمة عن سياسات الحصار والإغلاق الإسرائيلية، وتحرم الاقتصاد الإسرائيلي من مزايا الحصول على الأيدي العاملة الفلسطينية الرخيصة (وبالتالي يزيد من تكلفة الاحتلال بالنسبة له)، وفي الوقت نفسه تعزز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني. وكما يشير النقيب وعطيان (2002a) فإن خلق فرصة عمل في الاقتصاد الفلسطيني لعمال كان يعمل في إسرائيل يخفف من تكلفة الإغلاق الذي يستعمله الإسرائيليون كأسلوب للضغط، وفي الوقت نفسه فإنه يزيد من تكاليف الاقتصاد الإسرائيلي الذي يضطر لإحضار عمال أجانب.

ويمكن توفير فرص عمل جيدة داخل الاقتصاد الفلسطيني من خلال تشجيع القطاع الخاص على إقامة صناعات ذات كثافة عمالية، مثل الصناعات الغذائية، والصناعات الإنشائية، وصناعة الملابس وغيرها. كما يمكن تقديم حوافز للمؤسسات الصناعية لتشجيعها على استيعاب جزء من العاطلين عن العمل، وذلك من خلال تغطية السلطة الوطنية لجزء من رواتب هؤلاء العمال، أو تقديم إعفاءات ضريبية للمؤسسات التي توظفهم تتناسب مع حجم التوظيف الإضافي، أو من خلال إعطاء أولوية في المشتريات الحكومية للمؤسسات التي تسهم في استيعاب جزء من العاطلين عن العمل (وهي السياسات التي تم التطرق إليها عند الحديث عن دعم القطاعات الإنتاجية في الجزء السابق). وغالباً ما تعتمد الصناعات ذات الكثافة العمالية على العمالة غير الماهرة، والتي تشكل نسبة كبيرة من الفلسطينيين الذين كانوا يعملون داخل إسرائيل وفي المستوطنات، ما يتيح استيعاب جزء كبير منهم داخل تلك الصناعات. كذلك يمكن للسلطة الوطنية أن

تسهم بتوفير برامج تدريب سريعة لتأهيل هؤلاء العمال، بحيث يتم استيعابهم داخل المؤسسات الفلسطينية بسهولة أكبر، وفي التخصصات التي تكون هناك حاجة لها.

وأخيراً، هناك ضرورة ماسة للاستمرار في تطوير برامج خاصة للتشغيل الطارئ التي يمكن من خلالها توفير فرص عمل لأعداد كبيرة من العاطلين عن العمل. وهناك فعلياً عدد من تلك البرامج التي يتم تنفيذها بين وقت وآخر بتمويل من مساعدات الدول المانحة، ولكن مساهمة تلك البرامج في تعزيز قدرة الاقتصاد الفلسطيني تتطلب، بالإضافة إلى توفير مصدر دخل لهؤلاء الأشخاص، الاستفادة منهم في تطوير الاقتصاد وتعزيز قدراته من خلال توظيفهم في مشاريع إنتاجية يحتاجها الاقتصاد الوطني في المرحلة الراهنة، وبالذات مشاريع البنية التحتية.

5-4 عدم انهيار المؤسسات

تتضح الأهداف الإسرائيلية الخاصة بالاستيلاء على الأرض الفلسطينية وتهجير الشعب الفلسطيني وتهميشه من خلال المحاولات الإسرائيلية المتكررة لتدمير كافة المؤسسات الفلسطينية وتعطيلها عن القيام بدورها في تلبية احتياجات وطموح الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة. وتجلى ذلك في قصف وتدمير المباني الحكومية، ومنها مقر الرئاسة في قطاع غزة، ومدرجات مطار غزة الدولي، ومبنى الإذاعة والتلفزيون في رام الله، ومعظم مقرات المحافظات والشرطة والأجهزة الأمنية، إضافة إلى المؤسسات الصحية كالمستشفيات والمراكز الطبية والمختبرات، وكذلك الجامعات والمدارس وأماكن العبادة، والمؤسسات الخاصة كالمصانع والمزارع والفنادق وغيرها. وكانت إسرائيل تراهن من وراء ذلك على انهيار تلك المؤسسات، وبالتالي إفشال أية فرصة لإقامة دولة فلسطينية حقيقية مستقلة وقابلة للحياة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك من خلال القضاء على كل مظاهر ومقومات تلك الدولة.

وقد أدت السياسات والممارسات الإسرائيلية إلى إرباك وتعطيل أداء المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وعدم تمكنها من أداء دورها في خدمة المواطنين وتنشيط الاقتصاد. فعلى سبيل المثال، قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بإغلاق عدد من المؤسسات الرسمية والأهلية الفلسطينية التي تقدم خدمات مدنية مهمة للمواطنين الفلسطينيين في منطقة القدس المحتلة. وقد شمل هذا الإغلاق بيت الشرق، المقر الرسمي للسلطة الفلسطينية في القدس، وعددًا من مؤسسات وزارة الشؤون المدنية، ومؤسسات الحكم المحلي في منطقتي العيزرية وأبو ديس، وغيرها. كما حالت الإجراءات الإسرائيلية، في بعض الحالات، دون تمكن موظفي الوزارات والمؤسسات من الانتظام في دوامهم بسبب الحصار ومنع التجول، وبالتالي عدم تمكنهم من خدمة المواطنين ذوي الحاجات المستعجلة. وقد تمكنت بعض الوزارات، مثل وزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة، من التكيف مع الظروف الصعبة من خلال وضع خطط طوارئ، بينما لم تضع معظم الوزارات الأخرى خططاً مماثلة، أو أنها وضعت خططاً ولم تنفذها. وقد انعكس ذلك، إلى جانب عوامل أخرى ذاتية، على تراجع أداء مؤسسات السلطة الوطنية المختلفة خلال الفترة الماضية (المراقب الاجتماعي، العدد 6).

ولكن خطورة السلوك الإسرائيلي لا تقتصر فقط على الاعتداءات المستمرة التي تقوم بها قوات الاحتلال لتدمير مؤسسات وأجهزة السلطة الوطنية وعرقلة عملها، ولكنها تتعدى ذلك إلى الحملة الهمجية ضد المؤسسات التعليمية والصحية والاجتماعية الفلسطينية، ما يعكس نوايا إسرائيل الخبيثة الهادفة إلى تشريد الشعب الفلسطيني وتهجيرهم وتهميشه. فعلى سبيل المثال، فإن إغلاق المدارس والجامعات في الضفة الغربية وقطاع غزة يدفع أعداداً كبيرة من الفلسطينيين للهجرة إلى الخارج بحثاً عن فرص التعليم في الدول العربية أو الأجنبية. وفي كثير من الحالات، يتخرج هؤلاء الفلسطينيون ويعملون في الخارج، ولا يعود منهم أو من أبنائهم سوى نسبة ضئيلة، ما يسهم في تفريغ الأراضي الفلسطينية تدريجياً. وحتى بالنسبة للذين يصمدون فوق أرضهم الفلسطينية، فإن إغلاق المدارس والجامعات داخل الأراضي الفلسطينية يسهم في تجهيلهم وتهميشهم وتقليص قدرتهم على مقاومة الاحتلال. كما أن تعطيل الجامعات يحرم المؤسسات الفلسطينية

الأخرى، الخاصة والعامّة، من الحصول على الكفاءات التي تلزم لبناء الاقتصاد الوطني والدولة الفلسطينية، وسوف يؤدي بالكثير من الشباب الفلسطيني للانخراط في صفوف البطالة أو في فئة العمالة غير الماهرة التي يمكن لإسرائيل أن تستقطبها وتستغلها للعمل داخلها لاحقاً.

ويمكن القياس على ذلك بالنسبة للمؤسسات الأخرى، الصحية والاجتماعية وغيرها. فعدم توفر الظروف الصحية الملائمة، من مستشفيات وأطباء وعلاج ومختبرات وأجهزة، يؤدي إلى زيادة معدلات الهجرة إلى الخارج من أجل العلاج، للذين يمكنهم ذلك. كما أن الاعتداءات المتكررة على المؤسسات الصحية، وإعاقة الطواقم الطبية والمرضى والموظفين من الوصول إلى المستشفيات، واحتجاز الأدوية والأجهزة والمعدات الطبية المقدمة كمساعدات للشعب الفلسطيني يعكس النوايا الإسرائيلية لشل عمل جميع المؤسسات في القطاع الصحي وتشجيع انهيارها. وتشير وزارة الصحة إلى أنها سجلت منذ بداية انتفاضة الأقصى ما يزيد على 260 اعتداء على المستشفيات والمراكز الصحية، ما يؤكد هذه النوايا الإسرائيلية الخبيثة (انظر جريدة القدس، تاريخ 22 كانون الثاني 2003، ص 7).

ومن هنا تأتي أهمية دعم المؤسسات الفلسطينية وضمان عدم انهيارها أمام الهجمة الإسرائيلية الشرسة. ولكن عدم انهيار المؤسسات الفلسطينية لا يعني فقط توفير المستلزمات المادية من مباني وأجهزة ومختبرات، ولا يعني فقط توفير الرواتب والأجور وفواتير الكهرباء والماء، ولكن يتطلب، أيضاً، تمكين تلك المؤسسات من أداء دورها وتحمل مسؤوليتها في دعم صمود الشعب الفلسطيني وتثبيتته فوق أرضه. وسوف نتحدث في هذا الجزء عن المؤسسات الاجتماعية (التعليمية، والصحية، والشؤون الاجتماعية) وفي الجزء التالي عن المؤسسات الحكومية.

5-4-1 المؤسسات التعليمية

كانت المؤسسات التعليمية المختلفة، المدرسية والجامعية والمهنية، تعيش أزمة حادة، حتى قبل اندلاع انتفاضة الأقصى، نتيجة للنقص الشديد في الموارد المالية وغياب استراتيجية تعليم واضحة المعالم من حيث الأهداف والمناهج والتوجهات والوسائل. وقد انعكس ذلك على الإضرابات المتكررة من قبل معلمي ومعلمات المدارس احتجاجاً على تدني رواتبهم، ومن قبل أساتذة الجامعات احتجاجاً على عدم الانتظام في صرف رواتبهم، أو عدم صرف تلك الرواتب بالكامل، أو من قبل الطلبة احتجاجاً على ارتفاع الأقساط الجامعية (المراقب الاجتماعي، العدد 3). وقد تفاقمت هذه المشاكل نتيجة السياسات الإسرائيلية التي أعقبت اندلاع انتفاضة الأقصى، وبخاصة إعادة اجتياح المناطق الفلسطينية، وفرض حظر التجول. فقد حرمت تلك الإجراءات الإسرائيلية الكثير من الطلاب والمعلمين من الوصول إلى مدارسهم بسبب الحواجز على الطرق ومنع الحركة أو التنقل بين المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، وبسبب حظر التجول الذي فرضته القوات الإسرائيلية على المناطق المختلفة لفترات متقطعة أحياناً، ومتواصلة أحياناً أخرى. وقد قصفت القوات الإسرائيلية الكثير من المباني المدرسية، واستولت على بعضها وحولتها إلى ثكنات عسكرية. كما أدى القصف الإسرائيلي إلى استشهاد وجرح عدد كبير من طلاب المدارس ومعلميهم. وقد نشرت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية تقريراً ملخصاً حول الانتهاكات الإسرائيلية للتعليم الفلسطيني في الفترة 2000/9/29 إلى 2002/11/17. وأظهر التقرير أن عدد الشهداء خلال الفترة المذكورة بلغ 277 شهيداً من الطلبة و20 شهيداً من الموظفين، وبلغ عدد الجرحى 2727 طالباً و36 موظفاً. كما بلغ عدد الطلبة الذين اعتقلوا خلال الفترة التي شملها التقرير 278 طالباً و95 موظفاً. وقد كان لذلك كله انعكاسات سلبية خطيرة على العملية التعليمية برمتها، وعلى مستوى التحصيل العلمي للطلبة (المراقب الاجتماعي، العدد 6).

ولم تقتصر الإجراءات الإسرائيلية على الطلبة والموظفين، وإنما ألحقت أضراراً كبيرة بالمؤسسات التعليمية. فقد أظهر التقرير المذكور أن 256 مدرسة قد تعرضت للقصف أو الاقتحام في الفترة التي شملها التقرير، وأن 3 مدارس تم تحويلها إلى ثكنات عسكرية. كما أغلق الاحتلال الإسرائيلي 7 مدارس بأوامر عسكرية حظرت دخول الطلبة

والمعلمين لها فترة إغلاقها، والتي تراوحت ما بين شهر وشهرين. وقد أدى ذلك إلى عدم تمكن الكثير من الطلبة من الالتحاق بمدارسهم لفترات طويلة، وبالتالي حرمانهم من حقهم في التعليم. إضافة لذلك، فقد أدت سياسة الحصار وعزل المناطق التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية إلى تعطيل العملية الدراسية في كثير من الأحيان، حيث حالت هذه السياسة من وصول المدرسين والطلبة إلى مدارسهم، ووصل النقص في الهيئات التدريسية في الفترة المذكورة في أقله 10% وفي أكثره 90% من المعلمين والمعلمات الأصليين في كل مدرسة (المراقب الاجتماعي، العدد 6).

كما تأثرت الجامعات الفلسطينية، وبخاصة الجامعات التي تقع في المدن الرئيسية في الضفة الغربية، نتيجة لفرض حظر التجول على تلك المدن لفترات طويلة، ما كان له أثر سلبي كبير على سير العملية التعليمية فيها. وحتى في الجامعات التي تقع خارج المدن الرئيسية، مثل جامعة بيرزيت، فقد شلت العملية التعليمية فيها بسبب الحواجز العسكرية المقامة على مداخل المدن والقرى المحيطة بها، ما حال دون وصول الطلبة أو الموظفين إلى الجامعة في كثير من الأحيان. وعلى الرغم من زيادة عدد الطلبة في الجامعات الفلسطينية في العام الدراسي 2002/2001 بحوالي 10% مقارنة بالعام الذي سبقه، ليصل إلى 83,408 طالباً وطالبة، فإن هذه النسبة تقل عن نسبة الزيادة في العامين السابقين، والتي بلغت 14.43%، وهو ما يعني تراجعاً ملحوظاً في نسبة الزيادة السنوية على طلبة الجامعات الفلسطينية. وقد يعزى ذلك إلى توجه أعداد كبيرة من الطلبة للدراسة في الخارج بسبب الظروف الصعبة التي تمر بها الجامعات الفلسطينية والإعاقات التي تضعها قوات الاحتلال الإسرائيلي على وصول الطلبة لجامعاتهم، أو إلى سياسة منع التجول التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي على المدن الرئيسية، والتي تقع فيها معظم الجامعات الرئيسية، وبخاصة في الضفة الغربية كجامعة النجاح الوطنية، وجامعة بيت لحم، وجامعة الخليل وغيرها. كما قد يكون سبب تراجع نسبة الزيادة في أعداد الطلبة لسوء الأوضاع الاقتصادية للسكان، ما يعني ضعف القدرة لديهم على تغطية تكاليف التعليم العالي لأبنائهم (المراقب الاجتماعي، العدد 6). وهناك بعض المؤشرات التي تشير إلى أن تفاقم الأزمة الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة والفقر قد أدت إلى عدم قدرة أعداد كبيرة من الأسر الفلسطينية على إرسال أبنائها وبناتها إلى المدارس والجامعات، وإلى ارتفاع

معدلات تسرب الطلبة من المدارس والجامعات للعمل ومساعدة أسرهم، ما يهدد بعواقب اجتماعية خطيرة.

وقد نجمت عن ذلك صعوبات اقتصادية خطيرة بالنسبة لمعظم الجامعات الفلسطينية نتيجة تدني إيراداتها بسبب تسرب الطلبة منها من جهة، وعدم تمكنها من تحصيل الأقساط الجامعية من الطلبة المستمرين فيها من جهة أخرى، ما أدى إلى تفاقم الضائقة المالية التي كانت تعاني منها تلك الجامعات أصلاً. وللحيلولة دون انهيار المؤسسات التعليمية في المرحلة الراهنة، وتمكينها من القيام بدورها في تثبيت الشعب الفلسطيني ومقاومة تهجيده وتجهيله وتهميشه، فإن هناك حاجة ماسة لتقديم دعم فوري لتلك المؤسسات، وبخاصة الجامعات. ويمكن أن يتم ذلك من خلال دعم الموازنة الجارية للجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى لتمكينها من صرف رواتب العاملين فيها، ومواجهة نفقاتها التشغيلية الضرورية، أو من خلال المساهمة في تسديد جزء من أقساط الطلبة غير القادرين على دفع الأقساط والرسوم، وفي تقديم معونات عينية للطلبة المحتاجين، من كتب ودفاتر وحفائب مدرسية، شريطة أن يكون ذلك من إنتاج محلي. وفي ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها المجتمع الفلسطيني، والتي يضطر معها بعض الطلبة للانسحاب من الجامعة والبحث عن عمل للمساعدة في إعالة بقية أفراد العائلة، أو لتوفير النفقات التي يتحملها نتيجة التحاقه بالجامعة مثل المسكن، والمأكل، والملبس، فإن الحاجة تبدو الآن أكثر إلحاحاً لتوفير قروض للطلبة تساعدهم على الاستمرار في دراستهم، وتأمين احتياجاتهم الأساسية. ويمكن أن يتم تمويل جزء من هذه التكاليف الخاصة بدعم الجامعات من خلال حملة عربية لجمع التبرعات توضع في صندوق خاص بالتعليم.

من ناحية أخرى، فإن الدمار الذي لحق بالمدارس والمختبرات التعليمية والتجهيزات قد فاقم من النقص الذي تعاني منه تلك المؤسسات التعليمية. وبالتالي، فإن هناك حاجة للإسراع في ترميم وإصلاح وصيانة المدارس التي تعاني من مشاكل هندسية، والاستمرار في بناء مدارس جديدة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة. كما يجب توفير

المستلزمات والتجهيزات لتلك المدارس وتعويض النقص فيها، وذلك من خلال زيادة مخصصات التربية والتعليم في الموازنة العامة للسلطة.

5-4-2 المؤسسات الصحية

ألحقت الاعتداءات الإسرائيلية أضراراً بالغة بالقطاع الصحي بشكل عام والمؤسسات الصحية بشكل خاص. فقد قامت القوات الإسرائيلية بتدمير أجزاء كبيرة من المستشفيات والعيادات الطبية في مناطق متفرقة في الأراضي الفلسطينية، وقصفت عدداً كبيراً من سيارات الإسعاف، كما قتلت وجرحت عدداً من الموظفين في الخدمات الصحية الفلسطينية. إضافة إلى ذلك، قامت القوات الإسرائيلية بمنع الكوادر الطبية من الوصول إلى أماكن عملهم، ما أدى إلى اضطراب عملية تقديم الخدمات الصحية. كما تسببت سياسة الإغلاق وعزل المناطق عن بعضها البعض في عدم المقدرة على تلبية الاحتياجات الطبية للكثير من التجمعات السكانية وبخاصة الريفية منها.

كذلك منعت القوات الإسرائيلية المواطنين من الوصول إلى مراكز العلاج، ما أدى إلى تفاقم أمراضهم وأوضاعهم الصحية وزيادة أعبائهم الاقتصادية، وبخاصة المرضى الذين يحتاجون لمتابعات خاصة كمرضى الكلى والقلب والسرطان وغيرها. وتشير البيانات إلى أن 77 مريضاً قد توفوا على الحواجز الإسرائيلية أثناء نقلهم للمستشفيات خلال العامين 2001 و2002 نتيجة لمنع سيارات الإسعاف من مواصلة طريقها، أو نتيجة التأخير المتعمد، ولساعات طويلة، ما كان يؤدي إلى وفاة المريض. كما اضطرت 46 سيدة فلسطينية إلى ولادة طفلها على حواجز الاحتلال خلال الفترة نفسها، بعد أن قرر جنود الاحتلال عدم السماح لهن بمواصلة طريقهن إلى المستشفى. وتسببت حواجز الاحتلال بوفاة 27 جنيناً بسبب منع أمهاتهم من الوصول إلى المستشفى واضطرارهن للولادة على حواجز الاحتلال (المراقب الاجتماعي، العدد 6).

كما تشير البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن 36.4% من الأسر قد واجهت صعوبات في الحصول على خدمة صحية خلال

الانتفاضة، وأن عدم المقدرة على دفع التكاليف كان السبب الرئيس وراء ذلك بالنسبة لمعظم تلك الأسر (76.5%). بالمقابل، تشير البيانات، أيضاً، إلى أن 71.9% من الأسر الفلسطينية لم يتمكنوا من الحصول على خدمات صحية بسبب سياسات العزل والإغلاق التي مارسها الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية، بينما لم تتمكن 37.2% من هذه الأسر من الوصول إلى الخدمات الصحية بسبب منع التجول (المراقب الاجتماعي، العدد 6).

وبالإضافة إلى ما ألقته الاعتداءات الإسرائيلية من دمار في المباني والتجهيزات الخاصة بالمؤسسات الصحية الفلسطينية، فقد كشفت تلك الاعتداءات، أيضاً، عن الثغرات الخطيرة في النظام الصحي الفلسطيني، والتي تمثلت في نقص مخزون الأدوية، وعدم كفاية الأسرة، والنقص الواضح في بعض الكفاءات الصحية (المالكي وآخرون، 2001). وبالتالي، فإن دعم المؤسسات الصحية (العامة والخاصة) يمكن أن يتم من خلال إعادة بناء وتأهيل المباني والمؤسسات الصحية التي تعرضت للتدمير والتخريب، وتوفير الأدوية والتجهيزات والمعدات وسيارات الإسعاف لتلك المؤسسات ومساعدتها في استقطاب الأطباء والممرضين من ذوي الكفاءة والاختصاص. وكما ذكرنا في مكان آخر من هذه الدراسة، فإن توفير الأدوية اللازمة للمؤسسات الصحية الفلسطينية يجب أن يتم من خلال الإنتاج المحلي لدعم الصناعة الوطنية، إلا إذا لم يتوفر الدواء المطلوب محلياً.

من ناحية أخرى، فإن ارتفاع عدد الجرحى نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة يتطلب زيادة مخصصات وزارة الصحة لمساعدتها على مواجهة الارتفاع الكبير في النفقات الناجمة عن ذلك. كما أن عدم تمكن المرضى من الوصول إلى المستشفيات في المدن الرئيسية بسبب سياسة الإغلاق وعزل المناطق عن بعضها يتطلب إقامة مراكز خدمات صحية في المناطق الريفية التي لا يستطيع سكانها الوصول للمدن وتلقي العلاج المطلوب، وهو ما يتطلب، أيضاً، زيادة في مخصصات وزارة الصحة.

وأخيراً، فإن النسبة الكبيرة التي لم تحصل على الخدمات الصحية بسبب عدم المقدرة على دفع التكاليف تشير إلى أهمية توفير نوع من التأمين الصحي، أو البرامج الصحية التي يمكن من خلالها تقديم الخدمات الصحية للمواطنين ذوي الإمكانيات المحدودة برسوم رمزية، بما في ذلك توفير الدواء لهم بأسعار مدعومة، وذلك نظراً للظروف الاقتصادية القاسية، وتدني مستويات الدخل للعديد من العائلات الفلسطينية. ويمكن القيام ببرنامج لجمع التبرعات العربية بهدف تأمين الرعاية الصحية أو تأمين وجود تأمين قومي طوال فترة الانتفاضة.

5-4-3 الشؤون الاجتماعية

أدت السياسات الإسرائيلية إلى زيادة تردي الأوضاع المعيشية للشعب الفلسطيني، وبخاصة مع ارتفاع معدلات البطالة والفقر إلى مستويات عالية جداً. فقد أشارت نتائج مسح التغذية الذي نفذته الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في العام 2002 إلى أن 63.8% من الأسر الفلسطينية قد واجهت صعوبات في الحصول على المواد الغذائية اللازمة خلال الانتفاضة، سواء بسبب الحصار، أم بسبب منع التجول، أم بسبب فقدان مصدر الدخل الأساسي. كما أظهرت البيانات أن 61.9% من الأسر الفلسطينية اضطرت إلى الاستدانة من أجل الحصول على المواد الغذائية، ولجأت 43.2% منها إلى مدخراتها من أجل ذلك، بينما اعتمدت 32.1% منها بشكل كلي على المساعدات الغذائية (المراقب الاجتماعي، العدد 6).

وقد أظهرت البيانات أن 77.4% من الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة قد قامت بمواجهة النتائج الاقتصادية المترتبة على الحصار والقمع الإسرائيلي وتراجع دخلها أو انقطاعه، بتقليص استهلاكها وخفض مصاريفها، بينما أجلت 43.5% من الأسر دفع بعض الفواتير، واستخدمت 38.3% مدخراتها، ولجأت 35.7% إلى الاستدانة، وباعت 26.7% مصاغ الزوجة، واقتترضت 10.0% من البنوك ومؤسسات الإقراض، ولجأت نسبة قليلة من الأسر إلى زراعة الأرض أو تربية الحيوانات أو باعت أو رهن أرضاً وعقارات، أو أرسلت أحد أبنائها للعمل (المراقب الاجتماعي، العدد 6). وقد

تزايدت نسبة الأسر التي تلقت مساعدات في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ 29 أيلول 2000. وبلغت هذه النسبة حوالي 60% في مطلع العام 2002. وكانت معظم المساعدات التي تلقتها الأسر الفلسطينية عبارة عن مساعدات غذائية (72.5%)، ونسبة بسيطة منها (أقل من 12%) كانت مساعدات نقدية. كما تلقت نسب قليلة (لا تتعدى 2%) من هذه الأسر مساعدات علاجية أو على شكل ملابس، أو إعفاء من رسوم التعليم (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001 ج: 77).

وقد قامت مؤسسات ومنظمات عدة بتقديم المساعدات النقدية والعينية للمحتاجين. ويقدر البنك الدولي حجم المساعدات النقدية والغذائية التي قدمها المانحون من خلال الأونروا والمنظمات غير الحكومية بـ 70-80 مليون دولار أمريكي حتى نهاية العام 2001. وأشارت تقديرات البنك الدولي إلى أن هذا المبلغ ليس كافياً لتغطية التراجع في برامج الإغاثة الرسمية من جهة، والزيادة الكبيرة في حالات الفقر من جهة ثانية (المراقب الاجتماعي، العدد 6/ البنك الدولي، 2002: 47).

من ناحية أخرى، فقد ازداد عدد الأسر والأفراد الذين يتلقون مساعدات وزارة الشؤون الاجتماعية، وبلغ عدد الأسر التي تلقت مساعدات من الوزارة العام 2001 حوالي 35 ألف أسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما بلغت قيمة المساعدات النقدية التي قدمتها الوزارة خلال ذلك العام حوالي 5.6 مليون شيكل، وفقاً لبيانات الوزارة، إضافة إلى تكاليف التأمين الصحي المقترض تسديدها من قبل الوزارة، والمساعدات الغذائية، والمساعدات الخدمية، وبخاصة الإيوائية. وقد واجهت وزارة الشؤون الاجتماعية صعوبات في تأمين قيمة هذه المساعدات بسبب شح الموارد المالية المتوفرة لديها (المراقب الاجتماعي، العدد 6). وبالتالي، يجب زيادة مخصصات وزارة الشؤون الاجتماعية لمساعدتها على تقديم المعونات الإنسانية للأسر المحتاجة، وبخاصة تعويض العائلات التي تضررت بشكل مباشر من الإجراءات الإسرائيلية. ويشمل ذلك العائلات التي فقدت معيلاً بسبب استشهاده أو اعتقاله، أو التي أصيب أفرادها بإعاقات دائمة أو مؤقتة، وذلك من خلال تأمين دخل منتظم لتلك العائلات يأخذ بالاعتبار الحد المقبول من الحياة الكريمة.

كما يجب الضغط على المؤسسات والمنظمات الدولية لتقديم المزيد من المساعدات النقدية والعينية للمحتاجين، مع التأكيد على أن تكون المساعدات العينية من إنتاج محلي، ما يساعد على دعم الصناعة والزراعة الوطنية، كما حدث مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP عندما قام، بالتعاون مع الحكومة اليابانية وتنسيق مع وزارة الزراعة الفلسطينية، بشراء كمية كبيرة من زيت الزيتون من المزارعين الفلسطينيين وتوزيعها على العائلات المحتاجة في المخيمات والتجمعات البدوية والعائلات المستورة (جريدة القدس، 28 كانون الأول 2002، ص 9). ويمكن أن يحدث الشيء نفسه بالنسبة للملابس والحقائب المدرسية والأدوية وغيرها.

5-5 تحسين أداء القطاع العام

تعرضت السلطة الوطنية لانتقادات شديدة خلال المرحلة الانتقالية بسبب اتهامها بالفساد والمحسوبية والترهل والازدواجية، وتمت مطالبتها بعمليات إصلاح مختلفة، بعضها بنوايا طيبة والبعض الآخر من قبيل حق يراد به باطل، ومن جهات لا يشك أحد في نواياها الحاقدة تجاه الشعب الفلسطيني، أمثال أرئيل شارون. وقد أعلنت السلطة الوطنية في أكثر من مناسبة عن نيتها في إجراء إصلاحات جذرية شاملة على المستوى السياسي والاقتصادي بهدف تحسين أداء القطاع العام، وقامت فعلاً بإنجازات ملموسة في بعض المجالات، مثل المصادقة على القانون الأساسي، وتشكيل لجنة انتخابات مستقلة، وتقديم الموازنة العامة للمجلس التشريعي، وتوحيد حسابات الخزينة، وتأسيس الصندوق الفلسطيني للاستثمار، وإقرار قانون استقلال القضاء، وتعيين عدد من القضاة وأعضاء النيابة العامة، وتشكيل مجلس القضاء الأعلى، وغيرها. ولكن تلك الإنجازات ظلت محدودة في حجم الإصلاحات المطلوبة من السلطة الوطنية.

ومع اندلاع الانتفاضة، وتصعيد العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني ومؤسساته المختلفة، ظهر التراجع في أداء السلطة الوطنية من خلال عدم قدرة الوزارات

والمؤسسات الحكومية المختلفة على التكيف مع الظروف الصعبة، وفشلها في وضع خطط طوارئ لمواجهة الأزمة الحادة التي بدأت تتفاقم مع تصاعد الاعتداءات الإسرائيلية، باستثناء بعض الوزارات مثل وزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة. كما ظلت معظم الوزارات تعاني من غياب التنسيق فيما بينها، وهو ما أدى إلى تكرار العمل في بعض المجالات والتداخل في المسؤوليات. وقد اتضح ذلك في توزيع المساعدات على المتضررين، حيث لم تكن هناك معايير موحدة وواضحة ومعلنة يتم على أساسها توزيع المساعدات، فقامت جهات مختلفة بتوزيع المساعدات دون التنسيق مع الجهات الأخرى، وهو ما خلق العديد من الإشكاليات. كما لم تستطع مؤسسات السلطة الوطنية من تلبية الحاجات المتزايدة لدى المواطنين الفلسطينيين والتي خلقتها الظروف الاقتصادية والأمنية الصعبة المصاحبة للانتفاضة (المراقب الاجتماعي، العدد 6).

ومن الطبيعي أن تكمن الخطوة الرئيسية الأولى لتحسين أداء القطاع العام في البدء بعملية الإصلاح المالي والاقتصادي والإداري والسياسي فوراً، حيث أن هذه العملية لا تحتمل أي تأخير أو تأجيل. وعلى الرغم من أن هناك بعض الخطوات التي لا يمكن تنفيذها في ظل الظروف السياسية الراهنة، فإن هناك خطوات وإجراءات كثيرة أخرى يمكن البدء بها فوراً. فعلى سبيل المثال، قد لا يكون ممكناً إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية بسبب العراقيل الكثيرة التي تضعها إسرائيل في المرحلة الراهنة، ولكن هذا لا يمنع أن يستمر التحضير لتلك الانتخابات لإجرائها عندما تصبح الظروف مهيأة لذلك. كما يمكن البدء بإعادة هيكلة الوزارات والمؤسسات الحكومية فوراً، واستكمال ذلك في المراحل القادمة.

من ناحية أخرى، فإن تحسين أداء القطاع العام يتطلب اعتماد آلية عملية وواضحة لتحديد الأولويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني. وستنبثق عن هذه الآلية أهداف محددة تسعى السلطة الوطنية لتحقيقها طالما استمرت الأوضاع الحالية. ويمكن أن ينعكس ذلك في موازنة طوارئ تأخذ بالاعتبار الظروف والأهداف

والأولويات في المرحلة الراهنة، مثل زيادة مخصصات الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية، والتعويض عن الأضرار، وغيرها.

كما يجب وضع آلية لتنسيق المساعدات الدولية واستغلالها بصورة مثلى تضمن عدم الازدواجية وعدم الهدر وفق إجراءات تدقيق ومساءلة واضحة وبعتماد معايير موضوعية معلنة لتخصيص هذه الموارد للمشاريع المختلفة، وسوف يساعد ذلك في توفير الدعم اللازم لمشاريع وبرامج المرحلة الراهنة، ويؤكد مصداقية السلطة الوطنية ورغبتها الحقيقية في الإصلاح، ليس فقط أمام المجتمع الدولي الذي يمنحها الدعم ولكن أمام الشعب الفلسطيني الذي يمنحها الشرعية. كما يشمل ذلك اعتماد آليات واضحة في توزيع المساعدات والتبرعات الداخلية والخارجية وبشكل يضمن العدالة والشفافية والمكاشفة.

كما أن عملية الإصلاح تتطلب إصلاح وتحديث كافة المؤسسات العامة، وبشكل خاص المؤسسة القضائية، وإعادة النظر في كل القوانين التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على النشاط الاقتصادي لتحديثها وجعلها ملائمة للوضع الفلسطيني. كما يجب البدء بخصخصة الشركات والاستثمارات التابعة للسلطة الوطنية، وبخاصة الاحتكارات التجارية الحكومية، وأن تضع جدولاً زمنياً محدداً لذلك.

من ناحية أخرى، فإن شح الموارد الذي تعاني منه السلطة الوطنية في المرحلة الراهنة يستوجب عليها اتباع سياسة تكشف كامل يقضي على كل مظاهر الإنفاق الحكومي غير الرئيسي، ويوفر موارد المال العام لأولويات البقاء والصمود. وهذا يعني ضبط الإنفاق العام، وبخاصة آلية التخصيص وآلية الصرف، من خلال إجراءات موضوعية تتسم بالشفافية والوضوح. وفي الواقع فإن أهمية هذا السلوك لا تقتصر على المرحلة الراهنة فقط، ولكنه أصبح أكثر إلحاحاً وأهمية الآن بسبب الظروف القاسية التي يمر بها الاقتصاد الفلسطيني.

6- استراتيجية المرحلة القادمة:

سياسات تعزيز القدرة الذاتية

سوف نفترض في هذا الفصل انسحاب إسرائيل إلى الأماكن التي كانت فيها قبل اندلاع انتفاضة الأقصى والعودة إلى الوضع الذي كان سائداً قبل 28 أيلول 2000، أي المرحلة الانتقالية التي أعقبت اتفاقية أوسلو للحكم الذاتي، مع اختلافين رئيسيين. الاختلاف الأول أن المرحلة القادمة (مرحلة تعزيز القدرات الذاتية) تأتي بعد مرحلة قاسية من الصدام الدامي بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وعلى الرغم من أن مرحلة أوسلو جاءت في أعقاب الانتفاضة الأولى، فإن الدمار الذي خلفه العدوان الإسرائيلي والخسائر التي تعرّض لها الاقتصاد الفلسطيني هذه المرة كانت فادحة، ما يتطلب الكثير من الجهد والوقت والموارد لإعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل الانتفاضة. كما أن التصريحات الإسرائيلية المتكررة منذ اندلاع انتفاضة الأقصى، والوحشية التي تعاملت بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي مع الإنسان والأرض والممتلكات الفلسطينية عكست بشكل أكثر وضوحاً الأهداف الاستراتيجية لإسرائيل، ما يستوجب استخلاص الدروس والعبر حول نوايا إسرائيل الحقيقية التوسّعية. والاختلاف الثاني هو أن نهاية المرحلة القادمة محددة من حيث الشكل (يدور الحديث هنا عن دولة فلسطينية في حدود الرابع من حزيران 1967)، ومن حيث الزمان (يدور الحديث عن إقامة الدولة الفلسطينية العتيدة خلال ثلاثة أعوام، أي قبل نهاية العام 2005)، ومن حيث المضمون (يدور الحديث هنا عن دولة مستقلة قابلة للحياة viable state). ولن ندخل هنا في مناقشة متعمقة لواقعية أو عدم واقعية هذه الافتراضات، أو في تحليل إمكانية نجاح أو فشل الجهود الدولية في فرض هذه النتائج، أو في مصداقية إسرائيل ومدى تقيدها بالاتفاقيات والمواعيد. وبالتالي، لن نناقش هنا إمكانية أن يتم تعديل الفترة الزمنية إلى ما بعد العام 2005، أو إمكانية تبادل جزء من الأراضي التي تم احتلالها العام 1967 مع أراض تم احتلالها قبل ذلك، أو عن شكل الاتفاق حول القدس أو اللاجئين، أو غير ذلك من الاحتمالات. فمما لا شك فيه أن هناك الكثير من السيناريوهات الممكنة لمسار التطورات القادمة، ولكن أي تحليل للسياسات الاقتصادية

التي يمكن اتباعها في المستقبل يجب أن يستند إلى سيناريو محدد، يتضمن افتراضات واضحة حول المتغيرات السياسية الداخلية والخارجية في المنطقة، وبخاصة عندما يتعلق الأمر باقتصاد صغير مفتوح، مثل الاقتصاد الفلسطيني، كان وسيظل دائماً عرضة للتغيرات والتقلبات الخارجية. ويمكن التذكير بكثير من الصدمات الخارجية التي كانت لها آثار كبيرة على الاقتصاد الفلسطيني خلال العقود الماضية، بعضها سلبي والآخر إيجابي (انظر، البنك الدولي 1993).

وفي ظل الافتراضات السابقة للمرحلة القادمة، فإن الهدف الرئيسي لتلك المرحلة يتمثل في تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني. وسوف يسهم ذلك في سرعة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية من خلال زيادة تكلفة الاحتلال بالنسبة لإسرائيل (بما في ذلك تقليص المكاسب التي يمكنها الحصول عليها نتيجة احتلالها للأراضي الفلسطينية)، وتقليل تكلفة مقاومة الاحتلال بالنسبة للفلسطينيين (من خلال تخفيف تبعيتهم للاقتصاد الإسرائيلي). كما يسهم ذلك في تهيئة الاقتصاد الفلسطيني للمرحلة التي تلي إقامة الدولة الفلسطينية بحيث يكون جاهزاً للاندماج في الاقتصادات العالمية.

6-1 معالجة التثوهات

تكمن الخطوة الرئيسية الأولى لتعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني في التخلص من التثوهات التي يعاني منها هذا الاقتصاد، والتي تراكمت خلال العقود الماضية. وكما يشير النقيب وعطياني (2002a)، فإن معالجة التثوهات تعني أولاً التخلص من إرث الاحتلال، وهي عملية شاقة وصعبة وطويلة، تستغرق سنوات طويلة وتحتاج إلى تفكيك كل الهياكل والمصالح التي تكونت أثناء فترة الاحتلال الطويلة. وإذا أهمل ذلك، وانصببت جهود إعادة الإعمار والتنمية على تشجيع النشاط الاقتصادي باستعمال أدوات السياسات الاقتصادية التي تشجع على الادخار والاستثمار، ولكن ضمن الهيكلية التي أوجدها الاحتلال، فإن التخلص من تثوهات الاحتلال الاقتصادية سيأخذ وقتاً طويلاً جداً.

من ناحية أخرى، فإن نجاح هذه العملية يتطلب وضع أهداف كمية ومعايير محددة يتم من خلالها قياس التغيير في حجم التثوهات، ومقدار التطور الذي يطرأ في مجال التخلّص منها. وسوف تمثل صياغة نموذج كمي، يأخذ بالاعتبار الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية حسب أهميتها النسبية، تحدياً كبيراً للتعاون بين الأكاديميين ورجال السياسة ورجال الأعمال وفئات المجتمع الأخرى. وسوف يمثل التداخل بين هذه الجوانب المختلفة تعقيداً إضافياً للمقترحات اللازمة لمعالجة التثوهات.

وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي يمر بها الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الراهنة، والتي تمت الإشارة إليها في الفصل السابق، فإن التخلّص من التثوهات التي يعاني منها الاقتصاد يجب أن يبدأ فوراً، بقدر ما تسمح به ظروف تلك المرحلة، جنباً إلى جنب مع السياسات التي تعزز فرص المقاومة والصمود. أما في المرحلة اللاحقة، والتي نفترض خلالها أن تكون قدرة السلطة الوطنية على اتخاذ القرارات ومتابعة تنفيذها أفضل بكثير مما هو عليه الآن، فسوف يكون من الضروري اتخاذ خطوات أوسع وأكبر للإسراع في عملية التخلّص من تلك التثوهات، مستفيدين بذلك من الدروس التي تم استقاؤها من التجربة السابقة على اندلاع الانتفاضة، والعبر التي يتم استخلاصها خلال المرحلة الراهنة.

ونظراً لعدم إمكانية وضع خط فاصل ومحدد بين المرحلة الراهنة والمرحلة القادمة، وبخاصة في ظل احتمال قيام إسرائيل بإعادة احتلال واجتياح المناطق الفلسطينية التي قد تنسحب منها في بداية المرحلة اللاحقة، فإن الكثير من السياسات التي تم اقتراحها للمرحلة الراهنة يمكن الاستمرار بها وتطويرها خلال المرحلة اللاحقة أيضاً. بل إن كثيراً من تلك السياسات تحتاج إلى فترة زمنية طويلة لاستكمالها، أو أنها ذات طبيعة استمرارية لا تتوقف عند حدود مرحلة زمنية معينة، مثل عمليات الإصلاح وبناء المؤسسات وغيرها، ما يجعلها غير قاصرة على فترة محددة. وتجنباً لتكرار النقاش والتحليل اللذين تم استعراضهما عند الحديث عن سياسات المرحلة الراهنة في الفصل السابق، فسوف يتم

التركيز في هذا الفصل على السياسات والإجراءات الإضافية التي يمكن اقتراحها لتعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد خلال المرحلة القادمة، والتي يمكن أن نجملها فيما يلي:

- ✧ تحسين البيئة الاستثمارية للاقتصاد الفلسطيني.
- ✧ تطوير رأس المال البشري من خلال مواصلة دعم المؤسسات التعليمية والصحية والاجتماعية.
- ✧ الاستمرار في دعم القطاعات الإنتاجية المختلفة وزيادة قدرتها التنافسية.
- ✧ تنويع العلاقات الاقتصادية الخارجية من خلال تخفيف العلاقة مع إسرائيل وتقوية الروابط الاقتصادية مع العالمين العربي والإسلامي.

6-2 تحسين البيئة الاستثمارية

كانت البيئة الاستثمارية تعاني من ضعف شديد حتى قبل اندلاع انتفاضة الأقصى بسبب حالة عدم التيقن السياسي الناجمة عن تعطل العملية السلمية، وعدم الاستقرار الاقتصادي نتيجة عدم استكمال التشريعات والقوانين الاقتصادية، وعدم الشفافية، والمحسوبية التي تنهم بها بعض أجهزة السلطة. وقد تضررت البيئة الاستثمارية بشكل كبير، وأصبحت أكثر ضعفاً، نتيجة المواجهات الأخيرة التي أعقبت اندلاع انتفاضة الأقصى وما صاحبها من تدمير للبنية التحتية وارتفاع في تكاليف الأعمال، ناهيك عن موجة التشاؤم والقلق التي أصبحت تهيمن على توقعات المستثمرين وتتحكم في تصرفاتهم. ولن يكون من السهل إصلاح هذه الأضرار في المرحلة الراهنة بسبب استمرار الحصار وتكرار عمليات التوغل الإسرائيلي، ولكن افتراضات المرحلة القادمة، أي انسحاب القوات الإسرائيلية من المناطق التي احتلتها بعد 28 أيلول 2000، وعودة الهدوء إلى الأراضي الفلسطينية، سيجعلان من الممكن تخفيف الآثار الناجمة عن الاعتداءات الإسرائيلية في المرحلة القادمة، ويتيحان استعادة الثقة تدريجياً في الاقتصاد الفلسطيني، وبخاصة إذا رافق ذلك إحياء لعملية السلام، وظهرت مبادرات سياسية واضحة لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، وقيام دولة فلسطينية مستقلة مع نهاية العام 2005.

ومن بين الأمور التي يمكن أن تعزز الثقة بالاقتصاد الفلسطيني خلال المرحلة القادمة استكمال الإصلاحات الإدارية والاقتصادية التي تمت مناقشتها عند الحديث عن تحسين أداء القطاع العام خلال المرحلة الراهنة. وكما أشرنا في الفصل السابق، فإن هناك خطوات وإجراءات للإصلاح يمكن، ويجب، البدء بها فوراً لأنها لا تحتمل التأجيل، وهناك خطوات وإجراءات أخرى تحتاج إلى ظروف مختلفة يمكن فيها عملياً تطبيق تلك الإصلاحات، وبخاصة عندما يتوقف تطبيقها على انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي الفلسطينية التي احتلتها بعد اندلاع انتفاضة الأقصى، مثل إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية.

ولعل من المهم هنا التأكيد على أن عملية الإصلاح، وبالتالي عملية تحسين أداء القطاع العام، هي عملية متواصلة لا تتوقف عند تاريخ معين. ولكن الدروس التي يمكن أن تتمخض عنها التجربة القاسية في المرحلة الراهنة يمكن الاستفادة منها في تعميق وتجذير ثقافة الإصلاح خلال المرحلة القادمة، ليس بهدف الحصول على شهادات حسن سلوك وصكوك براءة أو غفران من جهات ومؤسسات دولية، ولكن بدافع ذاتي تقويمي لتحسين عمل المؤسسات العامة والخاصة، وتطوير أداء الاقتصاد. ومن هنا يجب الإسراع في تنفيذ خطط الإصلاح التي يطالب بها رجال الأعمال والتي تعهدت السلطة الوطنية بتنفيذها، وبالذات توفير إطار قانوني ومؤسسي يتصف بالشفافية والمرونة، والتأكيد على استقلالية القضاء، وتحسين أداء المحاكم، وتوفير حماية قانونية مناسبة للمستثمرين. كما يجب استكمال وتحديث التشريعات والقوانين الاقتصادية التي تشجع المنافسة، وتوفر مناخاً استثمارياً مناسباً، مثل قانون الشركات، وقانون التأمين، وقانون الأوراق المالية، وقانون الإيجار، وقانون ضريبة الدخل، وغيرها، وكذلك تحديث الأنظمة والإجراءات المشجعة للاستثمار، بما في ذلك توفير معلومات وافية حول فرص الاستثمار وشروطه ومؤسسته، وتبسيط الإجراءات الخاصة بالتسجيل.

كما يشمل الإصلاح عملية بناء المؤسسات العامة على أسس حديثة وسليمة تتسم بالشفافية والمساءلة والكفاءة، وتبتعد عن المحسوبية والفساد وإهدار المال العام، أو

سوء استخدام المناصب الرسمية لتحقيق المكاسب الخاصة. ويشمل ذلك تبسيط وتوضيح الإجراءات، وتوفير المعلومات، ومنع التداخل والازدواج الوظيفي، وضمان التنسيق بين الوزارات المختلفة لتفادي هدر الموارد وبعثرة الجهود. كما يشمل ذلك اعتماد سياسة واضحة وآلية شفافة للتوظيف والترقية والتدرج الوظيفي في القطاع العام، ما يتيح استقطاب الكفاءات اللازمة لإدارة الاقتصاد، ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب، والتنافس على أساس الكفاءة والعلم والخبرة، وبعيداً عن المحسوبية والمعرفة الشخصية. كما يجب العمل على إصدار قانون الإفصاح للعاملين في المراتب الإدارية العليا في الإدارات الحكومية العامة المدنية والأمنية.

من ناحية أخرى، يجب على السلطة الوطنية الفلسطينية انتهاج سياسة اقتصادية واضحة، تأخذ بعين الاعتبار الأهداف والأولويات المرحلية للاقتصاد الفلسطيني، ووضع الخطط الكفيلة بتحقيق تلك الأهداف. كما يجب إعادة ترتيب موازنة السلطة بشكل يعكس تلك الأهداف والأولويات. ويشمل ذلك تقليص عدد الموظفين في الأجهزة الأمنية المختلفة، وبالتالي تقليص الموارد العامة المخصصة لها، وبالمقابل توفير المخصصات المناسبة لتطوير خدمات التعليم والرعاية الصحية (الاستثمار في الرأسمال البشري) وفق خطة زمنية واضحة تصل فيها المؤشرات الكمية والنوعية لهذه القطاعات إلى مستويات مشابهة للدول ذات المستوى المماثل من حيث الدخل.

كذلك يجب تخفيض معدلات ضريبة القيمة المضافة إلى مستويات تتناسب مع الاقتصاد الفلسطيني، وسيعمل ذلك على توسيع النشاط الاقتصادي الفلسطيني، ما يؤدي إلى تحفيز الاستثمار والإنتاج. بالإضافة إلى ذلك، سيؤدي تخفيض معدلات ضريبة القيمة المضافة إلى توسيع القاعدة الضريبية للقيمة المضافة، ويحد من التهرب الضريبي ومن تلاعب المكلفين في الحسابات. وبالتالي، فإن تأثير هذه الخطوة على الإيرادات العامة قد يكون سلبياً في المدى المباشر، أو القصير، ولكنه سيكون إيجابياً بعد تكيف الاقتصاد مع المعدلات الجديدة في المدى المتوسط. كذلك يجب تعديل قانون ضريبة الدخل، وبخاصة فيما يتعلق بالإعفاءات المرتبطة بالشركات، بحيث يركز القانون على الأرباح وليس على

الأجور في توسيع قاعدته. وكذلك تعديل معدلات ضريبة الأملاك والثروة، بحيث تساهم بصورة ملائمة في الإيرادات العامة.

كما يجب استكمال خصخصة الشركات والاستثمارات التابعة للسلطة الوطنية، وبخاصة الاحتكارات التجارية الحكومية، وكذلك عدم منح امتيازات واحتكارات إلا في حالة وجود مبررات اقتصادية وطنية عامة. وفي هذه الحالة يطرح موضوع الاحتكار للمناقشة العامة، وتوضع معايير قانونية لتنظيم عمل المؤسسات الاحتكارية والإشراف على نشاطها وسلوكها، وبخاصة ما يتعلق بالأسعار والجودة وتوفير الخدمات المرتبطة بالامتياز، ومنع تلك الاحتكارات من توسيع نفوذها إلى نشاطات مشتقة من نشاطها الأساسي بطريقة تمكنها من إخراج الشركات الخاصة العاملة في هذه المجالات من السوق.

من ناحية ثانية، فإن تحسين البيئة الاستثمارية للاقتصاد الفلسطيني خلال المرحلة القادمة يتطلب إعادة إعمار وتأهيل كافة مجالات البنى التحتية وتطويرها وصيانتها، وإصلاح الأضرار التي تعرضت لها أثناء الاجتياح والتي لم يكن ممكناً تصليحها خلال المرحلة الراهنة، وبخاصة الأضرار التي لحقت بالمطار والطرق الرئيسية بين المدن والقرى الفلسطينية وغيرها، وكذلك استكمال بعض المشاريع المهمة مثل ميناء غزة. ومن شأن ذلك تخفيف تكلفة الأعمال وزيادة العوائد المتوقعة على الاستثمار وبالتالي حفز الاستثمار المحلي والأجنبي.

كما يتطلب تحسين البيئة الاستثمارية معالجة تشوهات الموارد والمرافق العامة الناجمة عن نهب إسرائيل للموارد الفلسطينية وسرقة المياه ومصادرة الأراضي. ويستدعي إصلاح هذه التشوهات إعادة النظر في الاتفاقيات المبرمة مع إسرائيل بخصوص حصص واستخدامات المياه والضغط عليها دولياً للتوقف عن سياسة مصادرة الأراضي التي تنتهجها حالياً. وفي ظل افتراض المرحلة القادمة، فإن موضوع المياه والأرض سوف يلعب دوراً حاسماً في المفاوضات حول الوضع النهائي، ومن المشكوك فيه أن تقدم إسرائيل تنازلات مقبولة للطرف الفلسطيني في هذا المجال قبل التوصل إلى حل نهائي. أما بالنسبة للموارد المالية، فيجب إعادة النظر، أيضاً، في الاتفاقيات المبرمة المتعلقة بطريقة احتساب

وتحويل مستحقات السلطة الوطنية، بحيث لا يتم استخدامها كوسيلة ضغط وابتزاز لتحقيق مكاسب سياسية بين الوقت والآخر. كما يجب المطالبة بتطبيق قاعدة كلية لآلية المقاصة بين السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، بدلاً من الآلية الحالية القائمة على أساس الصفقة والفاتورة الموحدة، وهو ما سيؤدي إلى الحد من التسرب المالي الذي تعاني منه الآلية الحالية (عبد الرازق وسليمان ولافي، 2002). كما يتطلب إصلاح تشوهات الموارد تخصيص موارد إضافية، تظهر ضمن الميزانية التطويرية للسلطة الوطنية، لمشاريع البنية التحتية، وبخاصة لتمويل المشاريع التي لا تغطيها الدول المانحة بسبب اختلاف أولويات الدول المانحة عن أولويات الشعب الفلسطيني. وسوف يسهم ذلك تدريجياً في اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على موارده الذاتية لتمويل مشاريعه التنموية في المستقبل.

6-3 تطوير رأس المال البشري

تظهر الكثير من الدراسات التطبيقية أهمية تراكم الرأسمال البشري في عملية التنمية الاقتصادية من خلال دوره في زيادة الإنتاجية، وبالتالي مساهمته في ارتفاع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي. ويمكن تطوير رأس المال البشري من خلال زيادة الاستثمار في التعليم والتدريب والصحة والتغذية والتنمية الاجتماعية وغيرها من أوجه الإنفاق التي يمكن أن تسهم في زيادة إنتاجية العامل.

وتشير الكثير من الدراسات حول تجارب دول جنوب شرق آسيا إلى أن تلك الدول قد استثمرت في التعليم بشكل هائل، وزادت نتيجة لذلك نسبة التسجيل في المدارس في جميع المستويات حتى أصبحت بالنسبة للتعليم الثانوي قريبة من الاقتصادات الصناعية. كما تشير تلك الدراسات إلى أن التعليم كان متناسبا مع احتياجات الاقتصاد ككل، مع تركيز كبير على التعليم الهندسي والمهني، ونتيجة لذلك ارتفعت الإنتاجية وانخفض معدل البطالة بشكل ملحوظ في تلك الدول، في الوقت الذي صاحب ذلك تحسن كبير في الأجور الحقيقية، ما وفر فرصة لخلق ميزة نسبية في الأنشطة ذات كثافة العمل

الماهرة (نصر 2002a). كما تشير تجارب العديد من الدول المتقدمة إلى أن الرعاية الصحية المناسبة والتغذية الجيدة تنعكس إيجاباً على تطور الإنتاجية نظراً لمساهمتها في زيادة القدرات الجسمانية والذهنية للعامل، وتخفيض عدد أيام العامل الضائعة بسبب المرض أو الوفاة المبكرة.

وبالنسبة لفلسطين، فسوف يؤدي تطوير رأس المال البشري إلى التخلص التدريجي من التشوهات التي أحدثها الاحتلال في سوق العمل، وإلى تهيئة الاقتصاد الفلسطيني للاندماج في الاقتصادات العالمية في أقرب فرصة ممكنة بحيث يتم الاعتماد على تصدير البضائع والخدمات الفلسطينية بدلاً من التركيز على تصدير العمالة، الماهرة وغير الماهرة، لأسواق العمل الخارجية. فزيادة الاستثمار في رأس المال البشري سوف تؤدي إلى زيادة الإنتاجية، وبالتالي زيادة الطلب على الأيدي العاملة الفلسطينية. كما تساعد زيادة الإنتاجية على تخفيض التكاليف وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية. وإذا صاحب ذلك مجموعة السياسات والإجراءات التي تمت الإشارة إليها في الجزء السابق لتحسين البيئة الاستثمارية للاقتصاد، فسوف يمكن استيعاب الجزء الأكبر من الأيدي العاملة الفلسطينية داخل الاقتصاد الفلسطيني، وبالذات داخل القطاع الخاص، وليس ضمن القطاع العام الذي ترهل كثيراً خلال السنوات الماضية نتيجة سياسات التوظيف الخاطئة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

ولعل من المناسب التذكير هنا بالدور الذي يلعبه رأس المال البشري، أيضاً، في استيعاب واستخدام رأس المال المادي. فإذا لم يكن هناك استثمارات كافية في رأس المال البشري فإن ذلك سيعيق الاستخدام الأمثل أو الاستفادة القصوى من رأس المال المادي، نظراً لأن استخدام رأس المال المادي يحتاج إلى مهارات فنية وإدارية ومهنية قد لا تتوفر في الاقتصاد. وفي كثير من الدول النامية حديثاً فإن الطاقة الاستيعابية لرأس المال المادي منخفضة لأن التوسع في القدرات البشرية لم يستطع مواكبة التراكم الرأسمالي المادي (Meier, 1976, p. 520).

ويتطلب تطوير رأس المال البشري، بشكل رئيسي، العمل على زيادة الاستثمار في التعليم، وبخاصة التعليم الأساسي والثانوي، ورفع القيمة المطلقة لمتوسط الإنفاق السنوي على الطالب الواحد حتى يتم تأسيس البنية التحتية للنظام التعليمي الذي يمكن أن يرفد الاقتصاد بالمهارات المختلفة. ولكن، وكما يشير النقيب وعطياني (2002a)، فلا يكفي أن يزداد الإنفاق على التعليم، ولكن المطلوب هو إجراء تغيير جذري، يقوم على أساس تطوير المناهج وتأهيل المعلمين وتوفير الأبنية والتجهيزات والمستلزمات المدرسية. كما يتطلب الأمر إحداث تغيير نوعي في التعليم الجامعي الفلسطيني من خلال بناء علاقة جديدة بين الجامعات وأجهزة السلطة والمؤسسات الاقتصادية الخاصة، تقوم على أساس المشاركة والتعاون، وتعمل على توجيه التعليم الجامعي ليتلاءم مع احتياجات المجتمع. ويتطلب ذلك، بالإضافة إلى دعم الجامعات الفلسطينية مادياً، المساهمة في تطوير برامجها وربطها بأولويات التنمية.

كذلك يجب التركيز على التدريب المهني والتقني بما يتلاءم واحتياجات سوق العمل، وتشجيع القطاع الخاص للمشاركة في التدريب المهني داخل المؤسسات الخاصة. ونظراً لوجود أعداد كبيرة من العمال غير المهرة، وبخاصة أولئك الذين يفقدون عملهم داخل إسرائيل والمستوطنات، فإن من الضروري توفير برامج تدريب سريعة ومستمرة لتأهيل هؤلاء العمال لتمكينهم من اكتساب مهارات جديدة تتيح لهم فرصة أكبر للدخول في سوق العمل الفلسطينية، وبالتالي تقليص الاعتماد على إسرائيل، وبخاصة أن تزويدهم بالمهارات التي تحتاجها السوق المحلية يمكن أن يتيح لهم الحصول على دخول مقبولة مقارنة بما يمكن أن يحصلوا عليه من العمل داخل إسرائيل. ويمكن أن تسهم السلطة الوطنية بمثل هذه البرامج بالتعاون مع الاتحادات الصناعية ومؤسسات القطاع الخاص.

كما يجب دعم البحث العلمي في المجالات المختلفة (الصناعة، والزراعة، والإنشاءات، وغيرها) من خلال إعطاء أولوية وطنية لموضوع البحث والتطوير، نظراً لأن نجاح عملية التنمية يرتبط إلى حد بعيد بالأبحاث العلمية الرصينة، وبوجود مراكز أبحاث ذات مصداقية وكفاءة عالية تسهم في تحقيق التقدم التكنولوجي وتحسين الإنتاجية. ويمكن تقديم الدعم المباشر وغير المباشر لتلك المراكز البحثية من خلال تكليفها بتقديم الدراسات

والبحوث التطبيقية التي يمكن الاستفادة منها في اتخاذ القرارات الحكومية. كما يمكن تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في أنشطة البحث العلمي من خلال تقديم حوافز ضريبية من جهة وإقرار قوانين الحماية الفكرية المناسبة من جهة أخرى.

كما يجب مواصلة دعم المؤسسات الصحية والتنمية الاجتماعية وتفعيل دورها في تطوير رأس المال البشري. ويتطلب ذلك زيادة المخصصات لقطاعي الصحة والشؤون الاجتماعية في الموازنة العامة، وإعادة التوازن بين دوري القطاع العام والقطاع الخاص بما يساهم في توفير هذه الخدمات بشكل يعكس احتياجات المجتمع ومتطلبات التنمية. كما يتطلب ذلك إعطاء أولوية لنشر الرعاية الصحية في القرى والمخيمات، ومساعدة الطلبة الفقراء على تكميل تحصيلهم العلمي في كل مراحل الدراسة، ودعم نظام الضمان الاجتماعي حتى يتمكن من مساعدة العاطلين عن العمل والمتقاعدين، وإعادة النظر بمجمل أنظمة الإنفاق الحكومي على المرافق العامة بما يتضمن إعطاء أولوية للقرى والمخيمات، والتي تأخذ حصة لا توازي حجم سكانها أو احتياجاتها في الوقت الحاضر (النقيب وعطياني، 2002a).

6-4 الاستمرار في دعم القطاعات الإنتاجية

سوف تسهم السياسات الخاصة بتحسين البيئة الاستثمارية وتطوير رأس المال البشري في زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية من خلال معالجة (أو تقليص) التشوهات التي تعاني منها هياكل الإنتاج، وتحسين أداء القطاع العام، بما في ذلك إجراء الإصلاحات السياسية والإدارية والاقتصادية، وبخاصة البيئة القانونية التي تشجع على المنافسة، واستكمال بناء المؤسسات الداعمة للاستثمار، وإعادة تأهيل البنية التحتية، بالإضافة إلى زيادة الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية المختلفة، ما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج والنقل والتوزيع. وسوف يسهم ذلك بدوره في تصحيح الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، نظراً لما ينجم عن تلك السياسات من زيادة في مساهمة القطاعات الإنتاجية الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي، وفي زيادة القدرة الاستيعابية

للقطاعات الإنتاجية المختلفة، وفي زيادة الصادرات وتقليل الواردات، وبالتالي تقليص العجز في الميزان التجاري. كما يسهم ذلك في تحضير الاقتصاد لمرحلة ما بعد إقامة الدولة الفلسطينية، وفي عملية التنمية المستدامة في المدى الطويل.

ولكن التخلص من التشوهات في القطاعات الإنتاجية لا يتم بين ليلة وضحاها لأن هذه العملية، كما أشرنا سابقاً، تحتاج إلى جهد كبير ووقت طويل. كما أن إمكانية إعادة اجتياح الأراضي الفلسطينية، حتى بعد انسحاب القوات الإسرائيلية منها بموجب اتفاقيات مرحلية، يتطلب اتخاذ إجراءات لضمان استمرار تأمين الاحتياجات الأساسية للمواطنين وخلق فرص عمل متزايدة داخل الاقتصاد الفلسطيني لتقليل الاعتماد على إسرائيل. وهذا يعني استمرار دعم القطاعات الإنتاجية، وخصوصاً الزراعة والصناعة والإسكان، وزيادة قدرتها التنافسية، وهو ما سوف نركز عليه في الأجزاء التالية.

6-4-1 قطاع الزراعة

يمكن أن يلعب القطاع الزراعي دوراً مهماً في المرحلة القادمة، سواء في تأمين الغذاء والاحتياجات الأساسية للشعب الفلسطيني، أم في توفير فرص العمل ومصادر الدخل للعديد من العاملين الفلسطينيين، أو المساهمة في تعزيز نمو وتطور القطاعات الاقتصادية الأخرى، وبخاصة قطاع الصناعة، حيث يمكن تطوير العديد من الصناعات الغذائية التي تعتمد على الزراعة Agro Industries مثل صناعة الألبان، والسمن النباتي، ومنتجات الزيتون، والخضار والفواكه المعلبة، والسجائر، والحلويات، ودباجة الجلود، والأعلاف، وغيرها.

من ناحية ثانية، وكما يشير النقيب وعطياني (2002a)، فإن قطاع الزراعة يحتل أهمية بارزة في المراحل الأولى من بدء التصنيع نظراً لأن قطاع الزراعة يقدم العمال الذين يستخدمهم القطاع الصناعي للتوسع، وأيضاً لأن التوسع في إنتاج السلع الصناعية يحتاج إلى قوة شرائية محلية لاستيعابها، وهو ما توفره زيادة إنتاجية العمالة والدخول في القطاع الزراعي. ويرى النقيب وعطياني أن التصنيع يتطور بشكل ناجح إذا

حدث تطور في القطاع الزراعي، وبالتالي فإن الطريق السليم إلى التنمية هو البدء بالتصنيع، في الوقت نفسه الذي تركز فيه الجهود لمساعدة القطاع الزراعي على استعمال طرق وأساليب حديثة متطورة تعمل على زيادة إنتاجية العمال فيه.

ويمكن التوسع في الإنتاج الزراعي من خلال زيادة المساحة المزروعة بالري، وهو ما يستدعي القيام بعمليات استصلاح أراضي وعملية ترشيد لاستعمال المياه، وبخاصة أن الأراضي والمياه، وهما العنصران الرئيسيان للإنتاج الزراعي، يقعان تحت السيطرة شبه الكاملة للسلطات الإسرائيلية، ما يتطلب استخدامهما بأكثر كفاءة ممكنة. فعلى سبيل المثال، فإن بيع المياه للمزارعين على أساس الفترة الزمنية يؤدي إلى هدر في المياه يمكن تفاديه من خلال تسعير المياه على أساس الكمية المستهلكة (المتر المكعب) وليس الوحدة الزمنية (الساعة).

كما يمكن زيادة الإنتاج الزراعي من خلال الاستمرار في سياسة دعم مستلزمات الإنتاج الزراعية المستوردة للاستخدام في الإنتاج النباتي والحيواني، والتي تم اقتراحها لدعم الإنتاج الزراعي في المرحلة الراهنة. ولكن تطبيق هذه السياسة يمكن أن يترتب عليه زيادة في الإنتاج والعرض، وبالتالي انخفاض في أسعار السلع الزراعية، ما قد ينعكس سلباً على دخول المزارعين. وهذا يتطلب تشجيع الاستثمار في البنى التسويقية لضبط العرض من تلك السلع، وتوفير خدمات التخزين والتبريد والفرز للإنتاج النباتي والمسالخ الحديثة للإنتاج الحيواني. ويمكن تشجيع القطاع الخاص على توفير بعض هذه الخدمات من خلال الحوافز الضريبية أو المساهمة الفعلية للقطاع العام.

وتتمتع المناطق الفلسطينية بميزة نسبية في إنتاج العديد من المحاصيل الزراعية ومنتجات الثروة الحيوانية طوال أيام السنة، كما هو الحال بالنسبة لإنتاج الخضراوات والفواكه في فصل الشتاء في مناطق الأغوار، والتي يتم إنتاجها في فصلي الربيع والصيف في المناطق الجبلية من الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك الإنتاج المتواصل والمستمر لمنتجات الثروة الحيوانية مثل الدجاج اللحم والبيض والحليب. وقد وفرت تلك الظروف المناخية ميزة نسبية للمناطق الفلسطينية في إنتاج العديد من السلع الزراعية في موسم

الشتاء، والتي يمكن تصديرها إلى أسواق الاتحاد الأوروبي بسبب ارتفاع الطلب عليها في تلك الأسواق. وقد منحت اتفاقية الشراكة الأوروبية - المتوسطية بين دول الاتحاد والمناطق الفلسطينية مجالاً لتصدير منتجاتهم الزراعية إلى تلك الأسواق خلال الفترة من نوفمبر إلى مارس (الجعفري، 2002 b)، ولكن الكثير من العقبات الفنية والتسويقية حالت دون الاستفادة من الامتيازات التي تمنحها تلك الاتفاقية للفلسطينيين، إضافة إلى المشاكل والعراقيل التي تضعها إسرائيل أمام تصدير المنتجات الزراعية للسوق الأوروبية، والتي تفاقمت منذ اندلاع انتفاضة الأقصى. ويمكن في المرحلة اللاحقة اتخاذ بعض الخطوات للتغلب على تلك العقبات، ومنها تزويد المنتجين والمصدرين بالمعلومات الكافية عن أسواق التصدير لتمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب، وبخاصة ما يتعلق بأذواق المستهلكين في الأسواق الخارجية والمواصفات المطلوبة في تلك الأسواق، وشروط الشحن وتكاليفه وإجراءاته وغير ذلك. كما يمكن في هذا المجال إعداد الروزنامة الزراعية التفصيلية التي يمكن اعتبارها الدليل أو المرشد للمزارعين والمصدرين والمستوردين. وسوف تساعد هذه الروزنامة الزراعية المصدرين على إعداد خططهم المتعلقة بتصدير الإنتاج الزراعي إلى الأسواق المجاورة (الجعفري، 2002 b).

كما يمكن الاستفادة من الميزة التنافسية التي تتمتع بها المناطق الفلسطينية في إنتاج وتصدير الخضراوات والفواكه والحمضيات ومنتجات الزيتون إلى البلدان العربية، وبخاصة دول الخليج، ولكن ذلك يتطلب البدء بتطبيق سياسة النمط الزراعي لمعالجة الفائض من الإنتاج من محاصيل الخضراوات، وإعادة تنظيم الإنتاج الزراعي، وذلك بتقليل المساحات المزروعة المخصصة للمحاصيل التي تنتج بكثافة في الأسواق العربية الإقليمية من جهة، وتشجيع المزارعين على التوسع في إنتاج المحاصيل المستوردة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال التكامل بين تطبيق سياسات النمط الزراعي من جهة، ودعم أسعار المياه المستخدمة في الإنتاج من جهة أخرى (الجعفري، 2002b).

ويمكن تشجيع الصادرات الزراعية من خلال إنشاء مؤسسات رسمية لترويج الصادرات، وتشجيع إنشاء مؤسسات تجارية خاصة لدعم الصادرات الفلسطينية، على غرار مركز التجارة الفلسطيني (بال تريد)، مع التركيز على المواصفات والمقاييس

للمنتجات الزراعية الفلسطينية التي تضمن قدرة تلك المنتجات على المنافسة في الأسواق الأوروبية، ويشمل ذلك تطبيق الشروط الفنية والصحية التي تتطلبها أسواق التصدير في الخارج، ومن بينها اكتمال نضج المنتجات الزراعية، وخلوها من الأتربة والحدوش والتشققات والتشوهات، واحتواء العبوات على الوزن المقرر والمعلن على غلاف الصندوق وغيرها.

كذلك يمكن زيادة الإنتاج الحيواني من خلال تشجيع إقامة مشاريع مشتركة للإنتاج الحيواني مع الدول العربية المجاورة، وبخاصة في مجال المدخلات والمخرجات لقطاع الدواجن، ومنح تلك المشاريع المشتركة حوافز مناسبة ضمن قانون تشجيع الاستثمار. ويتضمن ذلك إنتاج البيض والدجاج اللحم وبيض التفقيس لإنتاج الصيصان، وكذلك إنتاج الدجاج البياض، ومشاريع دجاج الأمهات المنتجة لبيض التفقيس وإنتاج الأعلاف. ويمكن تشجيع الإنتاج الحيواني، أيضاً، من خلال إقامة مصانع لإنتاج الأعلاف التي يمكن التحكم بمكوناتها بغية إنتاج أعلاف تستخدم في إنتاج اللحوم وفقاً لأذواق المستهلك المحلي. وسوف يسهم ذلك، أيضاً، في دعم القطاع الصناعي وتقليص الاعتماد على الأعلاف المستوردة. كما يجب العمل على رفع القيود الإسرائيلية المفروضة على استخدام الأراضي لأغراض الرعي، وكذلك التعاون في مجال المراعي مع الدول المجاورة كالأردن وسوريا، ما قد يسهم في التوسع في تربية المواشي لإنتاج اللحوم والألبان.

وللتغلب على مشكلة التمويل التي يعاني منها القطاع الزراعي الذي يعتمد بشكل رئيسي على التمويل الذاتي والعائلي وعلى الوسطاء مثل تجار الجملة وتجار مستلزمات الإنتاج، فإننا نقترح أن يتم إنشاء بنك زراعي تعاوني، أو مؤسسة إقراض زراعي، تتولى مسؤولية توفير التمويل اللازم للمزارعين لشراء مستلزمات الإنتاج، وتغطية تكاليف الإنتاج والتسويق والتصدير. كما نقترح، أيضاً، إنشاء مؤسسة متخصصة للتأمين الزراعي ضد مخاطر الطبيعة (برسوم رمزية)، وصد المخاطر السياسية التي يمكن أن تنجم عن تكرار الاعتداءات الإسرائيلية.

وكما أشرنا عند مناقشة سياسات المرحلة الراهنة، فإن من الضروري البدء بإنشاء معظم تلك المؤسسات في أقرب وقت ممكن لدعم القطاع الزراعي في المرحلة الراهنة، ولكن أهمية تلك المؤسسات والدور الذي يمكن أن تلعبه في تطوير القطاع الزراعي لا تنتهي بانتهاء المرحلة الراهنة، بل تمتد وتستمر إلى المرحلة اللاحقة. وفي الواقع، فإننا نلاحظ أن هناك تداخلاً بين سياسات المرحلة الراهنة والمرحلة اللاحقة بالنسبة للقطاع الزراعي، ولعل التباين الرئيسي بينهما هو في تركيز سياسات المرحلة الراهنة على توفير الاحتياجات الغذائية للسكان، بينما تركّز سياسات المرحلة اللاحقة على تشجيع الصادرات، وهذا ناجم عن اختلاف أهداف المرحلتين، كما أشرنا سابقاً.

2-4-6 قطاع الصناعة

ينطبق النقاش السابق على القطاع الصناعي، ففي الوقت الذي يلعب فيه هذا القطاع دوراً رئيسياً في توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين وتوفير فرص عمل عدة خلال المرحلة الراهنة، فإن أهميته تزداد خلال المرحلة القادمة نظراً للدور الذي يمكن أن يلعبه هذا القطاع في تخفيف التبعية لإسرائيل، وتعزيز القدرة الذاتية الفلسطينية. وكما أشرنا سابقاً، فإن المرحلة القادمة تحمل في طياتها مخاطر الاحتكاك وتكرار سياسات الإغلاق والحصار، وربما إعادة الاحتلال، ما يستدعي متابعة معظم السياسات التي تمت الإشارة إليها عند الحديث عن المرحلة الراهنة، وبخاصة التركيز على الصناعات القادرة على استيعاب الأيدي العاملة الفلسطينية، وتشجيع الصناعات التي يمكن أن تحل محل الواردات الأجنبية بصفة عامة، والإسرائيلية بصفة خاصة، وإعطاء أولوية للمنتجات المحلية في المشتريات الحكومية، شريطة مطابقة المواصفات وتوفير نسبة معينة من استخدام الموارد المحلية والتوظيف. كما يمكن تشجيع إقامة صناعات صغيرة في مناطق مختلفة من الأراضي الفلسطينية، حيث أن صغر حجم السوق وعدم وجود مواد خام صناعية محلية يجعل من غير المحتمل إقامة صناعات ثقيلة، على الأقل في المديين القصير والمتوسط. بالمقابل، فإن الصناعات الصغيرة ومتوسطة الحجم، وبخاصة التي تعتمد على العمالة الماهرة، لها فرصة أفضل للتطور في الأراضي الفلسطينية. ويشمل

ذلك بصورة خاصة الصناعات المتعلقة بالسياحة والصناعات الحرفية التقليدية مثل الصناعات التذكارية، والصناعات اليدوية (تطريز، وقش، الخ) وغيرها.

وبالإضافة إلى السياسات السابقة التي يفترض أن تبدأ خلال المرحلة الراهنة، فإن طبيعة المرحلة القادمة، والنظر إليها كمرحلة تسبق قيام الدولة الفلسطينية، تتطلب الاهتمام بالصناعات التي يمكن تطويرها في المستقبل، والتركيز على زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية، مع الأخذ بالاعتبار الإمكانيات المتوفرة للاقتصاد الفلسطيني. فلا شك أن حجم السوق المحدود، وشح الموارد الطبيعية، والموقع الجغرافي لفلسطين، يحتم اتباع استراتيجية صناعية موجهة للخارج (للتصدير)، وبالتالي فإن من الضروري التركيز على بعض الصناعات التصديرية التي يمكن أن تحقق لفلسطين ميزة تنافسية في إنتاجها، وبخاصة الصناعات التي تعتمد على الأيدي العاملة الماهرة، مثل صناعة البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات وما شابهها، والتي يمكنها استيعاب أعداد كبيرة من خريجي الجامعات في هذه التخصصات الحديثة، إضافة إلى ما يسهم به ذلك من مواكبة للتقدم التكنولوجي وتطبيقه في الصناعات القائمة. ويمكن أن يتم ذلك من خلال تقديم الحوافز للمؤسسات التي تعمل في هذه الصناعات من خلال الإعفاءات الضريبية، وإعطاء أولوية في المشتريات الحكومية للمؤسسات المحلية، ودعم البحث والتطوير، وغيرها، وتوفير وتأهيل الموارد البشرية من خلال التنسيق مع الجامعات والمعاهد الوطنية، الأكاديمية والمهنية، لتقديم البرامج المناسبة بما يتلاءم مع احتياجات هذه الصناعات، وتوفير مستلزمات الإنتاج اللازمة لتلك الصناعات بتكلفة مقبولة، مثل شبكة الاتصالات الهاتفية وغيرها، ووضع التشريعات الملائمة، وبخاصة ما يتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية، وتشجيع الاستثمار في هذا القطاع وغيرها (مكحول وعطياني، 2002b).

كما يجب التركيز على المواصفات والجودة في الصناعات الفلسطينية، بحيث تكون السلع التي تقدمها تلك الصناعات بديلاً جيداً ومقبولاً للمنتجات الأجنبية بالنسبة للمستهلكين في الأراضي الفلسطينية أولاً، ثم في الأسواق الخارجية لاحقاً. ويتطلب ذلك، بالضرورة، تطوير ودعم المؤسسات التي تضمن ذلك (مثل مؤسسة المواصفات والمقاييس) وتزويدها بالأجهزة والكفاءات اللازمة. كما يجب تشجيع الصناعيين الفلسطينيين على

الالتزام بالموصفات والمقاييس، وتقديم حوافز ضريبية للمؤسسات التي تحقق مستويات معينة من المواصفات، وممارسة رقابة شديدة لتطبيق القوانين المتعلقة بالسلامة والجودة والمواصفات.

من ناحية أخرى، فإن زيادة الاستثمار الصناعي يتطلب تحسين البيئة الاستثمارية بشكل عام، وهو ما سنتطرق إليه في جزء لاحق، كما يتطلب إزالة التشوهات التي يخلفها الاحتلال الإسرائيلي. ومن بين هذه التشوهات ارتفاع تكاليف الأراضي داخل المدن الرئيسية، وعدم توفر المرافق العامة والبنية التحتية في كثير من المناطق، سواء خلال المرحلة الراهنة أم في بدايات المرحلة القادمة. وبالتالي، نقترح أن يتم تطوير وتحديث المناطق الصناعية، وبخاصة الداخلية والحدودية القائمة حالياً، وإقامة مناطق صناعية داخلية جديدة ومتطورة، وعرضها على المستثمرين بشروط ميسرة، مع توفير الخدمات اللازمة من طاقة ومياه وشبكات مجارٍ وصرف صحي وغيرها بتكاليف معقولة، ما يساعد المستثمرين على التغلب على المشاكل المتعلقة بالبنية التحتية وتوفر الخدمات وارتفاع أسعار الأراضي.

وأخيراً، فإن عدم توفر مقومات التصنيع بشكل ملائم، سواء بالنسبة لخدمات البنية التحتية أو المؤسسات المساندة والداعمة أو السيطرة على المعابر والحدود، يجعل العديد من الصناعات المحلية عرضة للمنافسة غير المتكافئة الناجمة عن إغراق السوق الفلسطينية بالبضائع الإسرائيلية الرخيصة المنخفضة الجودة، وهو ما يتطلب توفير حماية مؤقتة للصناعات الفلسطينية في السوق المحلية إلى أن يتم التخلص من التشوهات التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، وإلى أن تتم إعادة تأهيل البنية التحتية والتمكين من استيراد المواد الخام بصورة مباشرة من المصادر الأرخص في العالم. ومن الواضح أن الحماية الجمركية للمنتجات الوطنية عن طريق فرض تعرفه عالية على المستوردات من السلع التي لها بديل محلي لن يكون ممكناً في ظل عدم السيطرة الفلسطينية على المعابر الدولية، وعدم وجود حدود مع إسرائيل. وبالتالي فإن من المناسب تقديم دعم للمنتجات

الصناعية الوطنية على شكل إعفاءات، أو قروض ميسرة، أو دعم أسعار مستلزمات الإنتاج، وبخاصة أسعار المياه والكهرباء.

6-4-3 قطاع الإنشاءات

من الطبيعي جداً أن يلعب قطاع الإنشاءات دوراً كبيراً جداً في المرحلة اللاحقة. فحتى لو انسحبت القوات الإسرائيلية إلى الأماكن التي كانت منتشرة فيها قبل اندلاع انتفاضة الأقصى، فإن حجم الدمار الذي خلفته تلك القوات خلال المرحلة الراهنة سوف يحتاج إلى سنوات عدة لإصلاحه وإعادة بنائه، وبخاصة في مجال البنية التحتية والمباني السكنية وغير السكنية. إضافة إلى ذلك، ستكون هناك حاجة ماسة لتطوير وتحسين خدمات البنية التحتية في المناطق الفلسطينية لمواجهة الاحتياجات الجديدة للاقتصاد الفلسطيني. كما ستكون هناك حاجة لتخفيف ازدحام المساكن، وبخاصة في المخيمات، ولتلبية الطلب المتزايد على الوحدات السكنية الناجمة عن النمو السكاني الطبيعي، ولتلبية احتياجات الأسر حديثة التكوين، وتلك التي ترغب في استبدال أو تحسين مساكنها. وكما أشرنا في الفصل السابق، فإن إجمالي الطلب الكامن على الوحدات السكنية يصل، حسب تقديرات مكحول وعطياني (2002b)، إلى حوالي 48 ألف وحدة سنة 2003، يرتفع إلى حوالي 56 ألف وحدة سنة 2012. وفي حالة توقف الإجراءات الإسرائيلية، وعودة وتيرة النشاط في قطاع الإسكان إلى سابق عهدها، سيتم عرض 13.2 ألف وحدة سكنية كل سنة. وبالتالي، فإن حجم النقص في الوحدات السكنية في الأراضي الفلسطينية في حالة توقف الإجراءات الإسرائيلية، أي في حالة افتراضات المرحلة القادمة، يقدر بحوالي 35 ألف وحدة سنة 2003، يرتفع إلى حوالي 43 ألف وحدة سنة 2012، أي بمتوسط يبلغ حوالي 40 ألف وحدة سكنية سنوياً.

ولا شك أن إعادة ترميم وإصلاح الأضرار التي أصابت المباني، وبناء وحدات سكنية جديدة، واستكمال مشاريع البنية التحتية والمرافق العامة، وإعادة تأهيل المرافق المتضررة، سوف يسهم في تنشيط قطاع الإنشاءات خلال المرحلة اللاحقة. ولكن النقص الكبير في الوحدات السكنية اللازم توفيرها لمواجهة الطلب الكامن يجعل من الممكن زيادة

الاستثمار في هذا القطاع، ما سيؤدي إلى خلق المزيد من فرص العمل فيه، ويسهم بالتالي في استيعاب جزء إضافي من الأيدي العاملة داخل الاقتصاد الفلسطيني.

ويمكن أن يتم ذلك من خلال مجموعة من السياسات التي تهدف إلى مواجهة الطلب الفعال المتزايد على المساكن، ومن بينها إنشاء مشاريع إسكان لتوفير مساكن للمواطنين بتكلفة معقولة نسبياً، بحيث تستفيد منها، بشكل رئيسي، العائلات من ذوي الدخل المحدود. كما يمكن تشجيع العمل التعاوني في مجال الإسكان من خلال تشجيع تأسيس جمعيات إسكان تعاونية وتزويدها بالأرض اللازمة للبدء بمشاريع إسكانية، وتأسيس المؤسسات الداعمة لهذا النشاط، ومن خلال توفير التمويل اللازم لتلك الجمعيات بشروط ميسرة، وكذلك توفير خدمات البنية التحتية الضرورية لها من شوارع، وشبكات الصرف الصحي، وخدمات الكهرباء والماء وغيرها.

ولا شك أن تكلفة السكن المرتفعة تمثل عائقاً كبيراً أمام العديد من الأسر الفلسطينية لشراء مسكن خاص بها، ومن الممكن المساهمة في تخفيض تكاليف السكن من خلال توفير التمويل اللازم بشروط ميسرة من حيث الفائدة وطريقة السداد، سواء من قبل مؤسسة الرهن العقاري، أم من خلال تقديم الحوافز للمؤسسات المالية العاملة في الأراضي الفلسطينية للقيام بتمويل نشاطات الإسكان المختلفة والمساهمة فيها، وذلك من خلال منح إعفاءات ضريبية لهذه المؤسسات، وكذلك من خلال تسهيل إجراءات الطابو للشقق والأراضي بما يوفر ضمانات مناسبة لهذه المؤسسات. كما يمكن تخفيض التكاليف، وبالتالي زيادة الطلب على الإسكان، من خلال إعادة تنظيم المخططات الهيكلية للمدن والقرى الفلسطينية، وتوسيع أسواق الأراضي فيها بهدف تقليل كلفة شراء الأرض والحصول عليها.

وتهدف السياسات السابقة إلى زيادة الطلب الفعال على الإنشاءات بصفة عامة، وعلى الإسكان بصفة خاصة. ويمكن، بالمقابل، تشجيع جانب العرض عن طريق حفز القطاع الخاص على الاستثمار في قطاع الإنشاءات من خلال توفير البيئة القانونية المنظمة لنشاطات الإسكان، وسن التشريعات الضرورية في مجال الطابو، والإيجارات،

وفرز الأراضي. كما يمكن تشجيع إقامة صناعات إنشائية محلية، أو صناعات مرتبطة بقطاع الإنشاءات، وبخاصة الأسمنت، والخرسانة، والإسفلت، والحجارة المكسرة، والألمنيوم، وقضبان الحديد والصلب، وبالتالي تقليص الاستيراد من الخارج، ما يسهم في معالجة التشوهات في الميزان التجاري من جهة، وتوفير فرص عمل إضافية في الاقتصاد الفلسطيني من جهة أخرى، بالإضافة إلى تخفيض تكاليف البناء، ما يسهم بدوره في حفز الطلب على الإسكان.

6-5 تنويع العلاقات الاقتصادية

كان احتكار إسرائيل شبه التام للعلاقات الخارجية الفلسطينية من أخطر التشوهات التي تعمد الاحتلال الإسرائيلي تكريسها وتعميقها خلال سنوات الاحتلال بشكل مباشر، وخلال المرحلة الانتقالية بشكل مباشر وغير مباشر أيضاً. وكما أشرنا سابقاً، فإن من الأهداف الرئيسية للمرحلة القادمة تنويع علاقات فلسطين الاقتصادية مع العالم الخارجي، وبخاصة مع العالمين العربي والإسلامي. ومن الواضح أن ذلك سوف يؤدي إلى تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني من خلال تقليص تبعيته وارتبانه للاقتصاد الإسرائيلي وربطه عوضاً عن ذلك بمحيطه الطبيعي ضمن المجموعة العربية والإسلامية. إن تفكيك العلاقة المتشابكة وغير المتكافئة بين الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي ستمكن من التخلص من الإرث الاستعماري والتشوهات القاسية التي نجمت عن الاحتلال الإسرائيلي خلال العقود الماضية.

وعلى الرغم من تخصيص دراسة منفصلة مكتملة لهذه الدراسة حول أهمية وسبل تطوير العلاقات بين الأراضي الفلسطينية والعالمين العربي والإسلامي، فإننا نحاول هنا اقتراح بعض السياسات والإجراءات التي يمكن أن تقوم بها السلطة الوطنية لتعزيز الروابط مع الاقتصادات العربية والإسلامية. فعلى سبيل المثال، يمكن تشجيع التصدير عن طريق متابعة الاتفاقيات المبرمة مع البلدان العربية والتي حصل فيها المصدر الفلسطيني على امتيازات ومعاملات تفضيلية، وذلك من خلال توفير خدمات تسويقية وفنية وترويجية

ملائمة للمنتجات الفلسطينية والالتزام بالموصفات والمقاييس التي تعتبر شرطاً لنفاذ السلع إلى أسواق التصدير. ويستلزم ذلك تزويد رجال الأعمال الفلسطينيين بالمعلومات اللازمة حول الأسواق المختلفة والفرص المتاحة للتعاون، وبخاصة في الدول العربية والإسلامية، وكذلك تسهيل مشاركة رجال الأعمال الفلسطينيين في المعارض التجارية الدولية، وبخاصة تلك التي تقام في الدول العربية والإسلامية، ما يساعد المنتجين الفلسطينيين على لقاء رجال الأعمال من تلك الدول، وإبرام الصفقات التجارية، أو إقامة المشاريع المشتركة معهم. كما يمكن تشجيع استيراد المواد الخام غير المتوفرة محلياً من البلدان العربية والدول الأخرى التي تسمح بها الاتفاقات الاقتصادية مع إسرائيل، وبخاصة بروتوكول باريس.

كما يجب أن تسعى السلطة الوطنية إلى عقد اتفاقيات ثنائية وبروتوكولات تجارية جديدة مع الدول العربية والإسلامية، وبخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، لتشجيع التبادل التجاري مع تلك الدول، والحصول على استثناءات وإعفاءات لفترة زمنية معينة لتمكين المنتجات الفلسطينية من المنافسة في أسواق تلك الدول. ويمكن أن تكون تلك الامتيازات بديلاً للدعم المالي الذي تقدمه دول مجلس التعاون للمناطق الفلسطينية لتعزيز القدرات الذاتية للاقتصاد الفلسطيني.

وعلى الرغم من الظروف غير الملائمة، فإنه يمكن تشجيع المستثمرين العرب (وبخاصة فلسطينيي الشتات) على الاستثمار في فلسطين من خلال إقامة مشاريع إنتاجية فردية أو مشتركة، والترويج لذلك كنوع من مساهمة أولئك المستثمرين في دعم صمود الشعب الفلسطيني. ويمكن تقديم ضمانات لهؤلاء المستثمرين من خلال صندوق ضمانات الاستثمار MIGA أو غيره من الصناديق التي تمت الإشارة إليها سابقاً. كما يمكن تقديم حوافز لهؤلاء المستثمرين تغطي المخاطر التي يمكن أن يتعرضوا لها.

وأخيراً يمكن ربط المناطق الفلسطينية بشبكات البنية التحتية من الدول العربية المحيطة، وبخاصة شبكات المياه والكهرباء والمواصلات والاتصالات، ما يسهم في تقليص تبعية الأراضي الفلسطينية لإسرائيل في تلك المجالات، وبالتالي في تنويع

العلاقات الاقتصادية الخارجية للأراضي الفلسطينية. كما يسهم ذلك في تخفيض تكلفة تلك الخدمات، نظراً لمزايا وفورات الحجم التي يمكن الحصول عليها إذا تمت عن طريق مشاريع إقليمية. ومن الواضح أن تنفيذ مثل هذه المشاريع يحتاج إلى موافقة إسرائيلية، وهو أمر ليس من السهل الحصول عليه نظراً للقيود والعراقيل الأمنية التي يمكن التذرع بها للحيلولة دون ذلك، وبخاصة عندما يتعلق الأمر بمواضيع حيوية ذات علاقة بالأرض والمياه والاتصالات.

7- الخلاصة والاستنتاجات

يواجه المجتمع الفلسطيني خلال المرحلة الراهنة تحديات كبيرة أمام الهجمة العدوانية الإسرائيلية التي تكشف نوايا إسرائيل التوسعية المتمثلة في احتلال كامل الأرض الفلسطينية وتهجير الشعب الفلسطيني منها وإحلال المستوطنين اليهود مكانهم. وقد اتضحت الأهداف الإسرائيلية منذ بدايات الهجرة اليهودية إلى فلسطين في نهاية القرن العشرين، مروراً باستصدار وعد بلفور العام 1917، ثم قيام دولة إسرائيل العام 1948 وتشريد ثلاثة أرباع مليون فلسطيني من أراضيهم في ذلك العام، ثم احتلال بقية الضفة وقطاع غزة العام 1967 وتسخيرها لمصالحها، وانتهاء بالإجراءات الإسرائيلية الأخيرة التي تمثلت في عمليات الحصار والإغلاق والعقوبات الجماعية والاعتقالات والقتل والقصف والتدمير المنظم للمؤسسات العامة والخاصة والمباني السكنية والمرافق العامة والبنية التحتية، إضافة إلى مصادرة الأراضي ونهب الموارد المائية، والتهديدات الإسرائيلية المتواصلة بطرد الفلسطينيين من أراضيهم وإحلال المستوطنين مكانهم، في ظل أوضاع دولية غير مواتية للشعب الفلسطيني والأمة العربية.

ومن غير المتوقع أن تغير إسرائيل من أهدافها ونواياها، وبالتالي من سلوكها تجاه الفلسطينيين، دون أن تشعر بأن هناك تكلفة باهظة لاحتلالها للأراضي الفلسطينية، ودون أن تشعر بأن قدرة الفلسطينيين على الصمود والمقاومة ليست آنية، وأن تكلفة ذلك بالنسبة لهم ليست باهظة، بحيث يصعب عليهم تحملها لفترة طويلة. والمقصود بالتكلفة هنا هو تكلفة الفرصة البديلة، وبالتالي فإن تكلفة الاحتلال بالنسبة لإسرائيل تعني انخفاض المكاسب التي يمكن أن تجنيها من احتلال الأراضي الفلسطينية مقابل الخسائر التي يمكن أن تتكبدها نتيجة ذلك، سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي. وتتمثل المكاسب الاقتصادية في المنافع التي تجنيها إسرائيل نتيجة احتلالها للأراضي الفلسطينية، وهي كثيرة وتشمل نهب الأرض والمياه والموارد البشرية الفلسطينية التي تعمل داخل إسرائيل بأجور منخفضة مقارنة مع الأجور التي تدفعها إسرائيل للعمال الإسرائيليين

أو للعمال الذين يتم إحضارهم من دول أخرى مثل تايلاند ورومانيا، إضافة إلى نهب الموارد المالية التي تمت الإشارة إليها في الدراسة، وبخاصة ضرائب القيمة المضافة، واقتطاعات العمال الفلسطينيين، وبيع إصدار العملة. كما تشمل المكاسب الاقتصادية العوائد التي يمكن الحصول عليها من تصريف المنتجات الإسرائيلية داخل السوق الفلسطينية، وفائض القيمة الذي يتم الحصول عليه نتيجة ترتيبات التعاقد من الباطن وغير ذلك. أما الخسائر الاقتصادية التي يمكن أن تتكبدها إسرائيل نتيجة استمرار احتلالها للأراضي الفلسطينية، فتشمل نقص العائدات التي تحصل عليها نتيجة انخفاض الإنتاج والعمالة والصادرات، سواء إلى الأراضي الفلسطينية أم إلى الخارج. وتشير البيانات الإسرائيلية إلى تدهور الإنتاج في كثير من القطاعات الاقتصادية، وبخاصة السياحة والبناء والزراعة، وإلى ارتفاع معدلات البطالة لتصل إلى حوالي 10.5%، وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي لإسرائيل حوالي 0.9% العام 2001 وحوالي 1.1% العام 2002، ما يمثل تكاليف هائلة بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلي (جريدة القدس، 28 شباط 2003، ص 6).

أما بالنسبة للفلسطينيين، فالتكلفة تعني المعاناة التي يتكبدها نتيجة الإجراءات والممارسات الإسرائيلية بسبب رفضهم الاحتلال الإسرائيلي، ويشمل ذلك الخسائر في الدخل والممتلكات الخاصة والعامّة، والتي تمت الإشارة إليها بالتفصيل في الدراسة، كما يشمل تكاليف أخرى أكثر فداحة تتمثل في خسارة الآلاف من الشهداء، وإصابة عشرات الآلاف من الجرحى والإعاقات الدائمة، واحتجاز الآلاف من المعتقلين، إضافة إلى الأضرار النفسية التي لا يمكن تقدير حجمها أو قيمتها. وتراهن سلطات الاحتلال الإسرائيلي على أن استمرار الإجراءات الإسرائيلية الحالية وتصعيدها سوف يزيد من حدة هذه المعاناة، وبالتالي يزيد من التكاليف التي يتكبدها الشعب الفلسطيني لدرجة لا يمكن تحملها، ما يدفعه إما إلى الهجرة وإما إلى الاستسلام، ما يتيح لإسرائيل مواصلة احتلالها للأراضي الفلسطينية. بعبارة أخرى، تراهن إسرائيل على أن التكاليف الباهظة التي يعاني منها الاقتصاد الإسرائيلي في الوقت الحاضر نتيجة انتفاضة الأقصى هي تكاليف مؤقتة يمكن تحملها في المدى القصير، مقابل مواصلة احتلالها للأراضي الفلسطينية، بشكل أو

بآخر، واستمرار حصولها على المنافع التي يمكن أن تجنيها من وراء ذلك دون أن تتحمل خسائر أو تكاليف باهظة في المدى البعيد.

ربما تكون الصورة المرسومة أعلاه تبسيطاً للأمور لأنها تتجاهل الأبعاد الكثيرة التي تزيد من تعقيد الصورة، بما في ذلك البعد السياسي والاجتماعي والأيديولوجي، كما أنها تهمل الأبعاد الإقليمية والدولية للصراع، ولكنها لا تغير من حقيقة العلاقة بين الاستعمار والمقاومة. كما أنها لا تغير من حقيقة الاستنتاج بأن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي يكمن في زيادة تكلفة الاحتلال بالنسبة لإسرائيل، وتقليص تكلفة مقاومة الاحتلال بالنسبة للفلسطينيين، مهما كانت طبيعة هذه التكلفة. فعلى سبيل المثال، يمكن زيادة التكلفة السياسية بالنسبة لإسرائيل عن طريق إدارة الصراع بشكل سليم، يتم من خلاله كسب الرأي العام العالمي إلى جانب القضية الفلسطينية، ومطالبة المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل لإنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية، وإلى فرض عقوبات عليها إذا لم تلتزم بقرارات الشرعية الدولية، إلى جانب مطالبته بتوفير الدعم المادي والمعنوي للشعب الفلسطيني ومؤسساته، ومساعدته على الصمود في وجه الاعتداءات الإسرائيلية، وهو ما سيؤدي بدوره إلى تخفيف تكلفة مقاومة الاحتلال بالنسبة للفلسطينيين. كما يمكن مطالبة المجتمع الدولي في المرحلة الراهنة بالضغط على إسرائيل لرفع الحصار وتحويل المستحقات الفلسطينية المحتجزة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية لتمكينها من سداد الديون المستحقة للقطاع الخاص، ودفع الرواتب الشهرية لموظفي السلطة، ولتوفير المستلزمات والخدمات الحيوية والضرورية في مختلف المجالات.

7-1 دور الدول العربية والإسلامية

وفي هذا المجال، لا بد من التأكيد على أن الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي هو صراع عربي- إسرائيلي، وليس صراعاً فلسطينياً - إسرائيلياً. فمما لا شك فيه أن أطماع إسرائيل لن تتوقف عند احتلال الأراضي الفلسطينية، بل ستتعدى ذلك لتجسيد أحلامها في السيطرة على منطقة الشرق الأوسط، سواء بوسائل سياسية أو اقتصادية أو حتى عسكرية، ولن تنقصها الذرائع والوسائل لتنفيذ ذلك. ولا شك أن التصريحات الإسرائيلية التي أصبحت

تتكرر كثيراً في الفترة الأخيرة حول تهجير الفلسطينيين إلى البلدان العربية المجاورة تعكس النوايا والمخططات الإسرائيلية، وهو ما يستدعي وقوف الدول العربية والإسلامية صفاً واحداً لإحباط تلك النوايا والمخططات. كما يتطلب ذلك دعم الشعب الفلسطيني، الذي يتعرض في الوقت الحاضر لهجمة شرسة تحاول اقتلعه من أرضه وإحلال المستوطنين مكانه.

ولا يقتصر الدعم المطلوب من الدول العربية والإسلامية على البعد المالي والاقتصادي، بل يتعداه إلى البعد السياسي والمعنوي. وفي الواقع فإن أهم دعم يمكن أن ينشده الشعب الفلسطيني من الدول العربية والإسلامية في المرحلة الراهنة هو حمايته وحماية قضيته ومؤسساته سياسياً من خلال دعمه في المحافل الدولية. ولكن ذلك لا يقلل من أهمية الدعم المادي الذي يحتاجه الشعب الفلسطيني للصدور فوق أرضه ومقاومة المحاولات الإسرائيلية لاقتلعه منها وتهجيده إلى أماكن أخرى من العالم، وإحلال قطعان المستوطنين مكانه. فكما تظهر المؤشرات الواردة في الدراسة، فإن الاحتياجات المالية اللازمة لتمويل السياسات والبرامج والمشاريع المقترحة مرتفعة جداً، ولا يمكن توفيرها من خلال الإيرادات المحلية للسلطة الوطنية الفلسطينية. كما أن الدعم المنشود لا يقتصر على المساعدات النقدية، بل يتطلب أحياناً دعم المنتجات الفلسطينية في الأسواق العربية والإسلامية أو إقامة مشاريع مشتركة أو استثمارات مباشرة أو بعثات تعليمية وتدريبية أو غيرها. وبالتالي لا يمكن حصر الدور العربي والإسلامي في عناوين محددة، ولكن يمكن إبراز بعض الأمور التي يمكن أن تكون للمساهمة العربية والإسلامية فيها دور كبير. ويأتي في مقدمة ذلك توفير الدعم المالي لتصلح الأضرار التي تمت الإشارة إليها سابقاً، والتي تتطلب نفقات كبيرة لا يمكن توفيرها محلياً. ويمكن أن يتم إنشاء صندوق لتعويض المتضررين من القصف والاجتياح الإسرائيلي. كما يمكن تقديم مساعدات للمناطق المنكوبة، ومعونات إغاثة للعائلات التي حرمت من مصادر دخلها، مع التأكيد على ضرورة أن يتم شراء المساعدات العينية من المنتجات الوطنية المتوفرة في السوق المحلية، ما يسهم في دعم القطاعات الإنتاجية الفلسطينية.

كذلك يمكن للدول العربية والإسلامية دعم الموازنة العامة للسلطة الوطنية لتمكينها من الصمود ومقاومة المحاولات الإسرائيلية لتدميرها وتشويه سمعتها وعزلها عن قاعدتها الشعبية. ويمكن أن يتم ذلك من خلال تقديم الدعم المالي اللازم لدعم رواتب موظفي السلطة ونفقاتها الجارية في المرحلة الراهنة، ودعم المشاريع التطويرية التي تعزز من القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني في المرحلة القادمة، وبخاصة المشاريع التي تتردد الدول المانحة في تمويلها، مثل مشاريع قطاع الزراعة أو المشاريع الخاصة بمدينة القدس.

كما يمكن للدول العربية والإسلامية دعم مؤسسات القطاع الخاص من خلال السماح بتصدير السلع الفلسطينية إلى أسواقها بمعاملة تفضيلية، وتقديم الإعفاءات والتسهيلات اللازمة لتشجيع ذلك، ودعم تكلفة الاستيراد من الأسواق العربية للسلع التي يحتاجها الاقتصاد الفلسطيني. ويمكن إنشاء صندوق خاص لدعم تسويق المنتجات الفلسطينية في الدول العربية والإسلامية لتعزيز قدرتها على النفاذ إلى الأسواق العربية والإسلامية، ودعم استيراد المواد الخام والوسيطة من الدول العربية والإسلامية إلى السوق الفلسطينية. كما يمكن تشجيع إقامة مشاريع مشتركة مع القطاع الخاص الفلسطيني في المجالات كافة، وبخاصة الزراعة والصناعة. كما يمكن المساهمة في تشكيل صندوق لمساعدة القطاع الخاص الفلسطيني، على غرار صندوق الطوارئ الذي اقترحه البنك الدولي، أو على غرار صندوق ضمان الاستثمار MIGA الذي يديره البنك الدولي للتأمين ضد المخاطر السياسية، ويغطي الحالات التي لا يغطيها الصندوق المذكور. ويمكن أن تسهم السلطة الوطنية بذلك من خلال التنسيق مع الدول العربية والإسلامية الأخرى.

كما يمكن للدول العربية والإسلامية دعم المؤسسات التعليمية، وبخاصة الجامعات التي تعاني من ضائقة مالية شديدة، وذلك من خلال إنشاء صندوق لدعم موازنة الجامعات الفلسطينية ودفع أقساط الطلبة المحتاجين، وأن يستمر ذلك طوال فترة الانتفاضة. كما يمكن، أيضاً، توفير الدعم العيني والنقدي للقطاع الصحي، وبخاصة سيارات الإسعاف والتجهيزات الطبية والأدوية التي ليس لها بديل فلسطيني حتى لا يتسبب

ذلك بإضعاف الصناعات الدوائية المحلية. ويمكن، بالمقابل، وضع مخصصات نقدية لشراء الأدوية من الشركات المحلية. وينطبق ذلك على جميع المساعدات العينية. كما يمكن للدول العربية والإسلامية دعم مشاريع الإسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة نظراً لأهمية ذلك في تثبيت السكان في مدنهم وقراهم، وبخاصة في ظل النقص الشديد في الوحدات السكنية المطلوبة لسد الاحتياجات الآتية.

ولا تقتصر المساعدات العربية والإسلامية على المساعدات الرسمية التي تقدمها الحكومات العربية، بل يمكن أن تمتد لتشمل مؤسسات التمويل مثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وغيرها، وكذلك المساعدات غير الحكومية التي تقدمها المؤسسات الشعبية والقطاع الخاص في العالمين العربي والإسلامي.

وأخيراً، لا بد من الإشارة إلى أن المواضيع المشار إليها أعلاه لا تمثل كل ما يحتاجه الشعب الفلسطيني من دعم يمكن أن تسهم به الدول العربية والإسلامية، وبخاصة أن هناك دراسة تكميلية منفصلة لمناقشة العلاقات الفلسطينية مع العالمين العربي والإسلامي، والتي سنتناول هذه المواضيع وغيرها بكثير من التفصيل.

المراجع

- أبو شكر، عبد الفتاح (1994). محرر. وقائع ندوة القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة: القدس 3-4 شباط 1994. جامعة النجاح الوطنية وجمعية الاقتصاديين العرب ومنظمة العمل الدولية.
- أبو شكر، عبد الفتاح (1998). العمالة الفلسطينية في إسرائيل. ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي للتشغيل في فلسطين. وزارة العمل الفلسطينية، رام الله، 11-13 أيار.
- أفطيمة، سامي مروح (1993)، القطاع الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، دراسة تحليلية للفترة 1968-1989، دار الكرمل، عمان.
- البنك الدولي (2002). أخبار تنمية، الضفة الغربية وقطاع غزة. آب.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة الحسابات القومية، سنوات مختلفة.
- ، (سنوات مختلفة). المسح الصناعي. رام الله.
- ، (1998). تقرير المنشآت: النتائج النهائية. سلسلة التقارير الإحصائية 001. رام الله.
- السلطة الوطنية الفلسطينية (2000). الإطار الاقتصادي والمالي للسلطة الوطنية الفلسطينية. رسالة موجهة إلى صندوق النقد الدولي. المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار).
- السلطة الوطنية الفلسطينية (2002). مشروع قانون الموازنة للسلطة الوطنية الفلسطينية. بيان وزير المالية إلى المجلس التشريعي بتاريخ 2002/12/31.
- العبد، جورج (محرر) (1989). الاقتصاد الفلسطيني: تحديات التنمية في ظل احتلال مديد. مركز دراسات الوحدة العربية ومؤسسة التعاون الفلسطينية. بيروت.
- مركز التجارة الفلسطيني- بالتريد (2000). مؤتمر الحوار الوطني الاقتصادي بين القطاعين العام والخاص: نتائج المؤتمر وتوصيات القطاع الخاص، رام الله.
- مركز تطوير القطاع الخاص (2001). دراسة حول وضع القطاع الخاص. نابلس.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). الجعفري، محمود (2002a). آفاق التبادل التجاري بين المناطق الفلسطينية ودول مجلس التعاون الخليجي. ورقة عمل مقدمة للبرنامج البحثي الخاص بتعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني. رام الله.

- الجعفري، محمود (2002b). السياسات الزراعية الفلسطينية. ورقة عمل مقدمة للبرنامج البحثي الخاص بتعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني. رام الله.
- الجعفري، محمود والعارضة، ناصر (2002a). التجارة الخدمية الفلسطينية: الواقع والآفاق. رام الله.
- الجعفري، محمود والعارضة، ناصر (2002b). السياسات التجارية والمالية الفلسطينية وتأثيرها على العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة. رام الله.
- عبد الرازق، عمر (2002). تقييم الاتفاقيات الاقتصادية الدولية. ورقة عمل مقدمة للبرنامج البحثي الخاص بتعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني.
- عبد الرازق، عمر وهالة سليمان ودارين لافي (2002). هيكل الموازنة العامة الفلسطينية. ورقة عمل مقدمة للبرنامج البحثي الخاص بتعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني. رام الله.
- عبد الرازق، عمر وآخرون (2001). تأثير الحصار الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 2000/9/28-2001/6/30. رام الله.
- عبد الرازق، عمر، محرر، 2001، المراقب الاقتصادي، عدد خاص 1994-2000، رام الله.
- فرسخ، ليلي، 1999، البنود المتعلقة بالعمل في بروتوكول العلاقات الاقتصادية بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية: مراجعة نقدية، رام الله.
- المالكي، مجدي، وآخرون، محررون، 2001، المراقب الاجتماعي، عدد خاص 1995-1999، رام الله.
- مكحول، باسم (1999). الصناعة الدوائية في فلسطين: الواقع والآفاق. رام الله.
- مكحول، باسم (2002). الاستثمار والبيئة الاستثمارية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ورقة عمل مقدمة للبرنامج البحثي الخاص بتعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني. رام الله.
- مكحول، باسم، وجعفري، محمود (2003). قطاع الخدمات الفلسطيني. ورقة عمل مقدمة للبرنامج البحثي الخاص بتعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني. رام الله.
- مكحول، باسم، وعطياني، نصر (2002a). صناعة البرمجيات في الضفة الغربية وقطاع غزة: الواقع والآفاق. رام الله.

- مكحول، باسم، وعطياني، نصر (2002b). قطاع الإنشاءات والإسكان ودوره في الاقتصاد الفلسطيني. ورقة عمل مقدمة للبرنامج البحثي الخاص بتعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني. رام الله.
- مكحول، باسم، والزغموري، عودة، وعطياني، نصر (2001). استراتيجية وسياسات التصنيع الفلسطينية: المقومات والخيارات المتاحة في المديين القصير والطويل. سلسلة أوراق في السياسة الاقتصادية (1). رام الله.
- نصر، محمد (1997)، فرص وإمكانيات التصنيع في فلسطين، القدس
- نصر، محمد (2002a). دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية الفلسطينية. ورقة عمل مقدمة للبرنامج البحثي الخاص بتعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني. رام الله.
- النقيب، فضل ونصر عطيان (2002a). نحو صياغة رؤية تنمية فلسطينية. ورقة عمل مقدمة للبرنامج البحثي الخاص بتعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني. رام الله.
- النقيب، فضل ونصر عطيان (2002b). الواقع والآفاق المستقبلية للعلاقات مع الاقتصاد الإسرائيلي. ورقة عمل مقدمة للبرنامج البحثي الخاص بتعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني. رام الله.
- مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة، 2002. أثر الإغلاق وقيود الحركة على الأنشطة الإنتاجية الفلسطينية، 1 كانون الثاني 2002 – 30 حزيران 2002، غزة، فلسطين.
- النصر، محمد (1995)، قطاع الصناعة: دراسة مقارنة بين الأردن وفلسطين وإسرائيل، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد الحادي عشر، العدد الثالث، ص ص 171-211.
- نصر، محمد (2002b). مواجهة الأزمة الراهنة وآفاق الخروج منها من وجهة نظر القطاع الخاص الفلسطيني. مركز التجارة الفلسطيني، بال ترديد. رام الله.

Economic Intelligence Unit (EIU) (2002). *EIU Country Report: Palestinian Territories*. London. October.

The World Bank (1993). *Developing the Occupied Territories: An Investment in Peace*, vol. 1-6. Washington D.C.

The World Bank (2002a). *Fifteen Months of Intifada, Closures and Palestinian Economic Crisis: An Assessment*. West Bank & Gaza.

The World Bank (2002b). *Long-Term Policy Options for the Palestinian Economy*. West Bank & Gaza.

